الجمهورية العربية السورية

جـامعـة دمشــق

كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد والتنمية

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري

The economic repercussions of the Corona pandemic on the Syrian economy

رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير باختصاص اقتصاد مالي ونقدي

إعـداد الطالب :

محمد أسعد

إشـــراف :

أ.م. د .عبد القادر عزوز

٢٠٢٤

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتنمية

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في قسم الاقتصاد والتنمية

التي أعدها الطالب

محمد أسعد

بعنوان:

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها

من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

د. عبد القادر عزوز **عضواً مشرفاً**

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

د. ثائر سلطان **عضواً**

مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

د. حسين قبلان **عضواً**

مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الشكر والإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، لله الفضل من قبل ومن بعد، أُهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى صاحب السيرة العطرة **أبي** العطوف ..... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة، الشخص الذي علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.

إلى **أمي** الحنونة ..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى **أخوتي وأخواتي** كلٌّ باسمه ..... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني في هذه الحياة.

إلى **زوجتي** .... أسمى رموز الاخلاص والوفاء ورفيقة الدرب.

إلى **أولادي** .... فلذات الأكباد.

إلى من قدم لي يد العون والمساندة وكان ومازال دائماً خير ناصح لي منذ الطفولة الدكتور **عماد أسعد** أتمنى له الصحة والعافية ودوام النجاح والتوفيق.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم ووسع قلبي لهم **شهداء سورية جميعاً** رحمهم الله، الذين استشهدوا دفاعاً عن وطنهم وإعلاءً لكلمة الحق وفي سبيل الله لنيل الحرية.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم الكريمة ووقتهم الثمين الذي منحوني اياه لمناقشة هذا البحث، **الدكتور حسين قبلان، الدكتور ثائر سلطان**، لهم مني كل الاحترام والتقدير.

لا يفوتني أن أعبر عن عظيم أمتناني وتقديري إلى من أنار لي طريق العلم والمعرفة أستاذي المشرف **الدكتور عبد القادر عزوز** الذي كان لي خير داعم وموجه طوال مراحل اعداد هذه الرسالة.

أوجه شكري العميق لكل من قدم لي الدعم والمساندة، سواءً بكلمة طيبة أو نصيحة مفيدة، وأسهم ولو بجزءٍ بسيط في إنجاز هذه الرسالة، راجياً من الله عز وجل أن يوفقني ويوفقكم جميعاً لما فيه الخير والصلاح، وأتمنى أن يكون هذا العمل إضافة متواضعة إلى المعرفة.

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم الأثار الاقتصادية العالمية والعربية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا، ومعرفة أهم الأثار الاقتصادية السلبية والايجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري، ورصد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها سورية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية، وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في دراسة هذا الموضوع من حيث الاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد، وعلى المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا، وتم التوصل إلى أهم النتائج التالية: أثر انتشار فيروس كورونا بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي، وألحقت جائحة كورونا خسائر كبيرة بالناتج المحلي الإجمالي في سورية. لا يوجد أثر واضح لجائحة كورونا على القطاع الزراعي في سورية، في حين أثرت جائحة كورونا على القطاع الصناعي في سورية بشكل مباشر، بالإضافة إلى أنه انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية بشكل ملحوظ، و ارتفع معدل التضخم و الرقم القياسي لسعر المستهلك بشكل كبير، كما أثرت جائحة كورونا على الصادرات السورية، وتأثر قطاع التعليم والقطاع الصحي بشكل سلبي، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين، كما تراجع قطاع السياحة بشكل كبير بسبب جائحة كورونا من خلال إجراءات الإغلاق.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا (كوفيد ١٩) – الاقتصاد العالمي– الاقتصاد السوري – القطاعات الاقتصادية

فهرس المحتويات

الترقيم	العنوان	رقم الصفحة
	الفصل التمهيدي	١
	مقدمة البحث	٢
١	الدراسات السابقة	٣
٢	مشكلة الدراسة	٥
٣	أهمية البحث	٥
٤	أهداف البحث	٦
٥	فرضيات للبحث	٦
٦	منهجية البحث	٦
٧	أبعاد البحث	٧
	الفصل الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي	٨
	المقدمة	٩
١-١	**المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح تاريخياً**	٩
١-١-١	تعريف الجائحة	٩
١-١-٢	مفهوم الأمن البيولوجي	١٣
١-١-٣	التهديدات البيولوجية	١٣

١-٢	**المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في المؤشرات الاقتصادية العالمية**	١٤
١-٢-١	النمو الاقتصادي العالمي	١٤
١-٢-٢	الطلب العالمي	١٦
١-٢-٣	سوق العمل	١٨
١-٢-٤	تأثر أسواق النفط العالمية بجائحة كورونا	١٩
١-٣	**المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية**	٢٥
١-٣-١	أثر جائحة كورونا على أداء الاقتصادات العربية	٢٥
١-٣-٢	أثر جائحة كورونا على الدين العام للدول العربية	٢٦
١-٣-٣	أثر جائحة كورونا على القطاع النقدي والمصرفي	٢٧
١-٣-٤	أثر جائحة كورونا على تجارة الخدمات في الدول العربية	٢٩
١-٣-٥	أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية	٣١
١-٣-٦	أثر جائحة كورونا على الانتاج النفطي في الدول العربية	٣٢
١-٤	**المبحث الرابع: الاستجابة العالمية والعربية لمواجهة الجائحة**	٣٢
١-٤-١	الاستجابة العالمية على صعيد السياسات	٣٢
١-٤-٢	جهود المصارف المركزية العالمية	٣٣
١-٤-٣	السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المستجد	٣٥
١-٤-٤	جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية	٣٨

	الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية والتجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية السورية	٤٤
	المقدمة	٤٥
٢-١	**المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي**	٤٦
٢-١-١	الاقتصاد السوري قبل الحرب على سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠)	٤٦
٢-١-٢	الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠٢٠)	٤٧
٢-٢	**المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على قطاع الزراعة**	٤٩
٢-٢-١	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة	٤٩
٢-٢-٢	أثر جائحة كورونا على المحاصيل الرئيسية	٥١
٢-٢-٣	أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي	٥٢
٢-٣	**المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على قطاع الصناعة**	٥٥
٢-٣-١	**أضرار قطاع الصناعة من الحرب على سورية**	٥٥
٢-٣-٢	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي	٥٦
٢-٣-٣	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	٥٧
٢-٣-٤	الناتج المحلي إجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية	٥٨
٢-٣-٥	العاملين في القطاع الصناعي	٦٠
٢-٣-٦	أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي	٦١
٢-٤	**المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على قطاع التجارة الداخلية والخارجية**	٦٢

٢-٤-١	قطاع تجارة الجملة	٦٢
٢-٤-٢	معدل التضخم	٦٤
٢-٤-٣	الارقام القياسية للسلع والخدمات	٦٦
٢-٤-٤	أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات	٦٩
٢-٤-٥	التجارة الخارجية (الميزان التجاري):	٧٠
٢-٣-٦	أثر جائحة كورونا على قطاع التجارة الخارجية	٧٣
	الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على القطاعات الخدمية والمالية	٧٦
	المقدمة	٧٧
٣-١	**المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على قطاع التعليمي**	٧٨
٣-١-١	تداعيات الحرب على سورية على جودة التعليم	٧٩
٣-١-٢	تداعيات الحرب على سورية على أعداد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي في سورية بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠	٨٠
٣-١-٣	تداعيات الحرب على سورية على أعداد الطلاب في التعليم الجامعي في سورية بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠	٨٢
٣-١-٤	أثر جائحة كورونا على التعليم ما قبل الجامعي في سورية	٨٣
٣-١-٥	أثر جائحة كورونا على التعليم الجامعي في سورية	٨٥
٣-١-٦	أثر جائحة كورونا على أعداد طلاب	٨٦
٣-٢	**المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا قطاع الصحي**	٨٧
٣-٢-١	واقع القطاع الصحي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨٨
٣-٢-٢	الاصابات في فيروس كورونا	٩١

٣-٢-٣	الإجراءات المتخذة من الحكومة السورية للحد من انتشار جائحة كورونا	٩٢
٣-٢-٤	أثر جائحة كورونا على الخدمات المقدمة لقطاع الصحة	٩٣
٣-٣	**المبحث الثالث: القطاع المال والتأمين**	٩٥
٣-٣-١	القطاع المصرفي:	٩٧
٣-٣-٢	سوق دمشق للأوراق المالية:	٩٩
٣-٣-٣	مؤسسات التأمين:	١٠٠
٣-٤	**المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة:**	١٠١
٣-٤-١	القادمون إلى سورية	١٠٢
٣-٤-٢	النزلاء في الفنادق	١٠٣
٣-٤-٣	زوار المواقع الاثرية والمتاحف:	١٠٣
٣-٤-٣	أثر جائحة كورونا على أعداد السياح	١٠٤
	الاستنتاجات والتوصيات	١٠٦
	قائمة المراجع	١١١

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٢-١	الناتج المحلي الإجمالي (سنة الاساس ٢٠٠٠) خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠	٤٨
٢-٢	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠	٥٠
٢-٣	أنتاج المحاصيل الرئيسية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ (الكمية: ١٠٠٠ طن)	٥٢
٢-٤	الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ (ملايين ل. س)	٥٣
٢-٥	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي	٥٤
٢-٦	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠	٥٦
٢-٧	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعي (ب ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠	٦١
٢-٨	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي	٦٢
٢-٩	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠	٦٣
٢-١٠	الارقام القياسية للسلع والخدمات للعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠	٦٩
٢-١١	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات	٧٠

٢-١٢	الواردات والصادرات (ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠	٧٣
٢-١٣	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على القطاع التجارة الخارجية	٧٤
٣-١	أعداد الطلاب (عدد كلي، مستجد، خريجين) في جميع المراحل التعليمية	٨٦
٣-٢	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على أعداد طلاب	٨٧
٣-٣	توزع الاصابات وحالات الشفاء والوفيات وفق المحافظات	٩١
٣-٤	الخدمات المقدمة في القطاع الصحي خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠	٩٤
٣-٥	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الخدمات الصحية المقدمة	٩٥
٣-٦	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠	٩٦
٣-٧	مؤشرات سوق الاوراق المالية في دمشق خلال العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠	٩٩
٣-٨	نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على أعداد السائحين	١٠٥

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١-١	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ٢٠١٨-٢٠١٩ (دولار/برميل)	٢٠
١-٢	العرض والطلب العالمي على النفط (مليون برميل/يومياً)	٢١
١-٣	المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ٢٠١٩-٢٠٢٠ (دولار/برميل)	٢٢
١-٤	الطلب العالمي على النفط (مليون برميل/يومياً)	٢٣
١-٥	ملخص التطورات الأخيرة في سوق النفط العالمي	٢٥

١-٦	معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية	٢٨
١-٧	ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة العالمية لعام ٢٠١٩	٣٠
١-٨	موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وفقاً للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي	٣١
١-٩	حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا	٣٨
١-١٠	تعديلات أسعار الفائدة الرئيسية من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أذار ٢٠٢٠	٤٠
٢-١	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٥٨
٢-٢	معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٦٠
٢-٣	أعداد العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٦٠
٢-٤	معدل التضخم خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٦٦
٢-٥	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٦٧
٢-٦	قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠	٧٢
٣-١	أعداد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي خلال الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨١
٣-٢	أعداد مستجدي والأعداد الكلية لطلاب الجامعات الحكومية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨٢

٣-٣	أعداد أعضاء الهيئة التعليمية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨٣
٣-٤	تطور أعداد المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية في سورية خلال الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨٩
٣-٥	متوسط عدد السكان لكل سرير خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٨٩
٣-٦	متوسط عدد السكان لكل طبيب خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠	٩٠
٣-٧	معدل نمو القروض في المصارف العاملة الحكومية في سورية في عام ٢٠٢٠	٩٩

الفصل التمهيدي

المقدمة:

لم تبقَ دولة في العالم لم تتأثر بجائحة كورونا، فبالإضافة إلى هشاشة النظام الصحي في كثير من الدول العربية، تأثر الاقتصاد بشكل كبير في بلدان لم تصل حتى إلى الاكتفاء الذاتي وتعيش معظمها على الدعم الدولي، فيما بادرت دول ذات اقتصاد قوي إلى اتخاذ تدابير وقائية، وكشف فايروس كورونا عن هشاشة اقتصاد دول عدة، وأظهر عيوباً من ضمنها نقص وسائل الحماية الطبية وقلة الأغذية ومنتجات حيوية أخرى، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة.

كان هناك تفاوت في الإجراءات بين الدول بشكل عام لمواجهة كورونا مما أدى إلى تفاوت الإصابات بين دولة وأخرى، دول زادت الإصابات بنسب كبيرة نتيجة غياب كبير للقطاع العام فيها وتوجه الخدمات الصحية إلى القطاع الخاص مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العلاج، ودول رغم هشاشة نظامها الصحي ولكن استطاعت توفير البيئة الصحية الملائمة بأقل التكاليف. على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين الدول من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة في مواجهة الوباء، فإن المنطقة ككل غير مهيأة للتعامل مع تأثير مرض معدي وقاتل كمرض كوفيد 19 – الذي ينتشر بسرعة حول العالم.

معظم سكان العالم العربي، يعيشون في بلدان حيث الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة شحيحة أو فقيرة جداً أو غير موجودة عمليا. وترتبط الأسباب بنقص الموارد المادية، وارتفاع الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى مثل الدفاع، والخلل في أداء مؤسسات الدولة، وسوء الإدارة، وهجرة الأدمغة، وانعدام الشفافية في نقل المعلومات وإدارة الأزمات، وقلة الثقة في السلطات، والنزاعات المسلحة، والنزوح السكاني جراء الحروب، وغيرها من الأسباب.

ونظرا لطول فترة هذه الأزمة الصحية، وما نجم عنها من آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي بدأت العديد من الدول في التخفيف من إجراءات الإغلاق وخاصة بعد توفير اللقاح المضاد للفيروس في نهاية عام ٢٠٢٠م، كما سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية في العالم إلى إقرار جملة من التدابير قصد التخفيف من حدة آثارها الاقتصادية، لكن على الرغم من الإجراءات المتخذة إلا أن آثار الجائحة لا زالت تلقي بظلالها على

الاقتصاد العالمي والعربي خاصة في ظل استمرار تفشي هذا الوباء وظهور سلالات متحورة وهو ما قد يؤدي إلى استمرار تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي نتيجة لحالات الشك وعدم اليقين التي يعيشها العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المنطقة بعلاقات تجارية وجيوسياسية وثيقة مع دول في أوروبا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، حيث لا يزال فيروس كورونا موجوداً أو في مرحلة الانتشار. علاوة على ذلك، يرجع انخفاض عدد الحالات المؤكدة حتى الآن في البلدان العربية إلى انخفاض نطاق الاختبار من قبل خدماتها الصحية.

عانت وما تزال الجمهورية العربية السورية من أثار الحرب عليها والتي أدت إلى تضرر جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية وإلى إضعاف الاقتصاد الوطني، وجاءت جائحة كورونا لتزيد من المعانة وتضيف أثار سلبية على مختلف القطاعات، بالتالي فإن الدراسة الحالية تسلط الضوء على أثار جائحة كورونا في الاقتصاد السوري في ظل آثار الحرب على السورية.

١-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بحث صادر عن صندوق النقد العربي إعداد د. الوليد أحمد طلحة، (٢٠٢٠)، بعنوان التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية كما تسعى إلى ابراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الاحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة، كما تتناول جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره، ومن أهم نتائج البحث تبين أن فيروس كورونا أثر على جانبي العرض والطلب معاً، كما يتطلب ذلك استجابة واسعة على صعيد السياسة النقدية والمالية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً بتفشي الفيروس، كما استفادت المصارف المركزية من أدواتها النقدية.

الدراسة الثانية: بحث صادر عن المركز الديمقراطي العربي إعداد د. جميلة السعيدي، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب، بعنوان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، هدفت الدراسة إلى

معالجة المشاكل الراهنة والمشتركة المرتبطة بانتشار جائحة كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي، وسبل واستراتيجيات مواجهتها، وأهم نتائج البحث: أدت جائحة كورونا إلى آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الدولية، أكثر القطاعات الاقتصادية الدولية تضرراً قطاع السياحة والسفر والطيران الجوي، هناك تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات البطالة، والمديونيات الخارجية للدول، وعدم استقرار سوق العمل وسوق المال الدولي.

الدراسة الثالثة: بحث صادر عن صندوق النقد العربي إعداد د. عبد الكريم أحمد قندوز (٢٠٢٠)، بعنوان دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح، هدفت هذه الدراسة إلى جمع أهم ما وفرته الشريعة الاسلامية في مجال الاقتصاد لمعالجة حالات الجوائح، وما يتيحه التمويل الاسلامي من آليات وأدوات لتقليل الآثار الاقتصادية للجوائح، ومن أهم نتائج البحث: وفرت الشريعة الاسلامية الكثير من الحلول في معالجة حالات الجوائح كما في نظرية وضع الجوائح التي تتضمن تعديل الالتزامات التعاقدية، حالات التلف الكلي أو الجزئي للمبيع، أيضاً وفّر الاقتصاد الاسلامي الكثير من الاليات التي تستخدم لمعالجة وإعانة الجهات الأقل قدرة والمتضررة من الجوائح من خلال القرض الحسن والصدقة والوقف والتكافل الاجتماعي.

الدراسة الرابعة: بحث صادر عن جامعة الأنبار والجامعة العراقية (٢٠٢٠)، إعداد د. أحمد حسين بتال، د. أيسر ياسين فهد، بعنوان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع اشارة خاصة للعراق، هدفت الدراسة على تأثير فيروس كورونا على قنوات الاقتصاد العالمي والقطاعات الاقتصادية، وتأثير الجائحة على الاقتصاد العراقي خصوصاً، وأهم النتائج إضعاف الطلب العالمي وخصوصاً الطلب على الطاقة، تشجيع وتنشيط الانتاج المحلي العراقي سيما القطاع الصناعي أو الزراعي بسبب الاتجاه العالمي نحو الاكتفاء الذاتي، اعادة هيكلية الانفاق العام والتخلص من النفقات غير الضرورية.

الدراسة الخامسة: بحث صادر عن مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد (٢٠٢٠)، إعداد د. لطيفة قعيد أستاذة مساعدة قسم، المركز الجامعي بتيبازة(الجزائر)، بعنوان أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، تهدف الدراسة إلى دراسة أوضاع أسواق النفط العالمية والعربية قبل جائحة كورونا وبعدها

ومدى تأثر سوق النفط بالجائحة. ومن أهم نتائج الدراسة انخفاض مستويات الطلب على الطاقة في عام ٢٠٢٠، تحوّل منتجي النفط الرئيسيين إلى استراتيجية الحفاظ على حصصهم السوقية من خلال زيادة كمية الانتاج النفطي عوضاً عن استراتيجيتهم السابقة التي تتمثل في توازن السوق العالمية للنفط، تأثرت القطاعات الأساسية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعدم قدرة الموازنات العامة على حفز النمو الاقتصادي.

٢-مشكلة البحث

كما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، خلّفت جائحة كورونا عواقب بعيدة المدى تتجاوز انتشار المرض نفسه والجهود المبذولة لاحتوائه، فقد دفعت جائحة كوفيد-١٩ بالعالم إلى هاوية الركود إذ سجلت الجائحة أكبر ركود على مر التاريخ مع حجر لأكثر من ثلث سكان العالم، فالأضرار الاقتصادية تتصاعد في مختلف أنحاء العالم.

بالتالي تكمن مشكلة البحث الرئيسية بما يلي "**تحديد التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري**".

من خلال مشكلة البحث، تم استنباط الأسئلة البحثية التالية:

- ما أهم الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي؟
- ما هي أثار جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية في الجمهورية العربية السورية ؟
- ما هي أثار جائحة كورونا على قطاعي التجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية السورية ؟
- ما هي أثار جائحة كورونا على القطاعات الخدمية في الجمهورية العربية السورية ؟

٣-أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث بما يلي:

الأهمية العلمية: القليل من الدراسات التي تبحث في أثر جائحة كورونا على الاقتصاد السوري وخصوصاً في ظل الأثار وتداعيات التي عانتها الجمهورية العربية السورية بسبب الحرب عليها، بالتالي

يأتي هذا البحث في دراسة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري، وتقييم مدى استجابة الحكومة للحد من هذه التداعيات ووضع المقترحات لإدارة الأزمات الغير المتوقعة مثل جائحة كورونا بالإضافة إلى إغناء المكتبة السورية بدراسة تحليلية لتداعيات الاقتصادية لجائحة كورنا على الاقتصاد السوري والتي ستكون أساس للدراسات اللاحقة ومرجعاً لمتخذي القرار في معالجة المخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية للأزمات.

الأهمية العملية: أن تنمية الاقتصاد السوري أضحى أكثر من ضرورة في ظل التغيرات والأزمات التي يشهدها العالم، وخاصة أزمة جائحة كورونا، والتي أثرت بشكل كبير ومباشر على المعاملات البشرية والتجارية والسياسية، مما انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ بشكل عام وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة تأثر بها أيضاً الاقتصاد السوري وخاصة هو في حالة تعافي من الحرب، بالتالي تأتي هذه الدراسة لتحديد أثر جائحة كورنا على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في سورية وتحديد نقاط القوة والضعف في هذه القطاعات وقدرتها على معالجة الأزمات.

٤-أهداف البحث:

١. تحديد أهم الأثار الاقتصادية العالمية والعربية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا.
٢. تحديد أهم الأثار الاقتصادية السلبية والايجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد السوري.
٣. رصد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها سورية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية.

٥-فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على القطاعات الانتاجية في الجمهورية العربية السورية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على قطاع التجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية السورية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على القطاعات الخدمية في الجمهورية العربية السورية.

٦-منهجية البحث:

يتبع الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة هذا الموضوع من حيث الاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير هذه الجائحة على الاقتصاد، ومن ثم اختبار الفرضيات السابقة من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى دلالة معين والاستعانة ببرنامج SPSS V24.

المنهج الوصفي: يستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا.

٧-سابعاً: حدود البحث:

الحد الزماني: ٢٠١٦-٢٠٢٠

الحد المكاني: الجمهورية العربية السورية.

الحد الموضوعي: دراسة أثر جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية العالمية والعربية ومدى الاستجابة العالمية والعربية لمواجهة الجائحة، ودراسة أثر وتداعيات جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية والخدمية في الجمهورية العربية السورية واستجابة الحكومة لمواجهة الجائحة.

الفصل الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي

المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح تاريخياً

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في المؤشرات الاقتصادية العالمية

المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا في المؤشرات الاقتصادية العربية

المبحث الرابع: الاستجابة العالمية والعربية لمواجهة الجائحة

المقدمة:

لقد أدى انتشار وباء كوفيد ١٩ الذي ظهر في مدينة ووهان الصينية في التاسع والعشرين من شهر ديسمبر عام 2019 م إلى لجوء العديد من دول العالم إلى فرض إغلاق عام من أجل الحد من الانتشار السريع له، هذا الإغلاق الذي أصبح فيما بعد يصفه الكثير من الاقتصاديين بالإغلاق الكبير نظرا لطول فترته وكذا القيود المفروضة على العديد من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تراجع النمو في الاقتصاد العالمي خاصة في النصف الأول من عام ٢٠٢٠م، أي شهدت الكثير من الأنشطة الاقتصادية تراجعا كبيرا، وفي ظل هذا التراجع سارعت العديد من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، إنجلترا، وروسيا إلى إيجاد لقاح من أجل إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي.

١-١- المبحث الأول: تطور الأوبئة والجوائح تاريخياً:

١-١-١-تعريف الجائحة:

الجائحة لغة :من الجوح وهو الاستئصال، وجاحتهم السنة جوحا وجياحة إذا استأصلت أموالهم، وسنة جائحة أي جدبة، والجائحة :الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سنة أو فتنة (ابن منظور، ١٩٩٣) والجائحة اصطلاحا لها تعريفات عديدة منها أنها" :ما لا يستطاع دفعه ("خليل، ١٩٩٥)

وفي (معجم مصطلحات العلوم الشرعية. ٢٠١٧) الجائحة مصيبة عامة لا يستطاع دفعها، من آفة سماوية كمطر شديد وحر وبرد شديدين وجراد يغطي الآفاق ويأكل الزرع، والثمر بجائحة عامة كمطر شديد، وعرفها بعضهم على أنها" كلُّ شيء لا يستطاع دفعه ولو علم به.

وبالاطلاع على الكثير من البحوث والدراسات ذات العلاقة بالجوائح وأحكامها، نلحظ أن تعريف الجائحة كان يشمل كل آفة لا صنع للآدمي فيها كالريح الشديدة، والبرد القارس، والحر الشديد، والجراد ونحو ذلك من الآفات السماوية، غير أنه حصل خلاف حول ما إذا كانت الأحداث الكبيرة التي تحصل بفعل الآدمي يعتبر جائحة.

والذي نراه أن الجائحة تشمل كليهما، خاصة أن بعض أفعال البشر قد تكون آثارها بنفس آثار الآفات والأوبئة أو أشد (كالاحتلال أو الاجتياح العسكري والحروب وغيرها.)

كما أن محل الجائحة في الكتب القديمة كان يتعلق بالبقول والثمار، غير أنه مع الوقت توسع محلها ليشمل كل أنواع المعاملات التجارية.

إذا جرى الاتفاق على ما سبق، وانطلاقا من تعريف الجائحة، فإن هناك خصائص يجب توفرها في الحدث لوصفه على أنه جائحة، وهي:

الجائحة قد تكون في الأمور السماوية (كالآفات الطبيعية) وقد تكون بفعل البشر (كالحروب والغزو.)

- يكون انتشاره على رقعة جغرافية واسعة جدا.
- عدد المتضررين من الجائحة كبير ويفوق العدد المتوسط في الأحداث الأخرى.
- آثاره الاقتصادية كبيرة جدا، يصعب على الفرد أو المؤسسة تحملها دون تدخل الدولة.

-يؤدي غالبا إلى اختلال في العلاقات العقدية المبنية في الأصل على التوازن الاقتصادي بين الأطراف.

المصطلحات القريبة لمعنى الجائحة (قندوز، ٢٠٢٠):

الوباء: عرفت منظمة الصحة العالمية الوباء على أنه حالة انتشار لمرض معين، حيث يكون عدد حالات الإصابة أكبر مما هو متوقع في مجتمع محدد أو مساحة جغرافية معينة أو موسم أو مدة زمنية.

الوباء العام والوباء المستوطن:

الوباء الجائح أو الوباء العام هو وباء (مرض) ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة مثل قارة أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم، ويسمى الانتشار الواسع للمرض جائحة (Pandemic)، أما الوباء المتفشي أو الوباء المستوطن فهو وباء واسع الانتشار لكنه مستقر من حيث معرفة عدد الأفراد الذين يمرضون بسببه فلا يعتبر جائحة، ومثال ذلك الأنفلونزا والنزلات الموسمية المتكررة للبرد فهي برغم انتشارها عبر العالم إلا أنها لا توصف بالجائحة.

لتميز الوباء المتفشي عن الوباء الجائح، فإن الأول يحصل فيه إصابة عدد من الأشخاص أكثر من المعدل المتوقع في منطقة محددة وفي فترة معينة، ومثال ذلك المتلازمة التنفسية في الشرق الأوسط (MERS-Cov)،

أما الوباء الجائح فهو إصابة عدد كبير من الأشخاص في فترة معينة ولكن في منطقة جغرافية واسعة أو جميع أنحاء العالم.

ولا بأس من الإشارة إلى أنه ليس كل مرض حتى لو انتشر وكان معديا يمكن وصفه على أنه وباء، بل إن وصف المرض بالوباء مشروط بشروط هي:

سرعة الانتشار، فإذا انتشر المرض في رقعة جغرافية كبيرة نسبيا (مثل في بلد أو منطقة من البلد) سمي وباء، وإن تفشى في رقعة أكبر (أصاب مجموعة دول) سمي الوباء جائحة.

العدوى بين الناس، فالمرض إن لم يكن معديا فإنه لا يوصف على أنه وباء حتى لو كان عدد المصابين كبيرا، مثال ذلك أن النوبات القلبية تقتل سنويا مئات الآلاف إلا أنها لا توصف بالوباء.

عدد الناس المعرضين لخطر الإصابة، فإذا كان المرض يستثني فئات معينة أو يصيب شرائح محددة لا تتوفر عندها مقومات الحياة الصحية، فإنه لا يسمى وباء.

إنّ الأوبئة والجوائح تاريخياً وإلى الآن تشكل تهديداً كبيراً في جميع أنحاء العالم، فالعالم مازال يكافح كل مسببات الأمراض القديمة، مثل الطاعون الذي أزعج البشرية لآلاف السنين، ومسببات الأمراض مثل فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي تحور أو انتقل بكثافة من العوائل الحيوانية.

وهناك بعض الأمراض المعدية مثل السل والملاريا التي أصبحت أمراض مزمنة بالنسبة للعديد من المناطق على نحو يشكل أعباء جوهرية ولكنّها راسخة، وهناك أمراض أخرى مثل الأنفلونزا التي تتباين في مدى انتشارها مخلفة ورائها جحيم في البلدان النامية والمتقدمة على حد السواء وذلك عند اندلاع فاشية المرض (أي الزيادة الكبيرة في مدى الانتشار في منطقة محدودة نسبيا أو مجموعة سكانية محددة نسبياً)، أو تحولها إلى وباء.

وترسم المخاطر الصحية للفاشية والأوبئة والخوف والفزع المصاحبان لهما خريطة المخاطر الاقتصادية المختلفة.

فهناك في البداية التكاليف المتعلقة بالنظام الصحي، العام والخاص، للعلاج الطبي للحاملين للعدوى والسيطرة على الفاشية، فاندلاع فاشية كبيرة قد تربك النظام الصحي، وتعقد المشكلة، وبعيداً عن الصدمات التي يتلقاها القطاع الصحي، تجبر الأوبئة كل من المرضى ومن يرعاهم على فقدان وظائفهم أو التقصير في عملهم،

وبالتالي إبطاء عجلة الانتاجية وتعطيلها، فالخوف من العدوى قد يفضي إلى التباعد الاجتماعي أو إغلاق المدارس والشركات والكيانات التجارية، والنقل والخدمات العامة، وجميعها تعطل الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية القيمة.

إن القلق من انتشار مجرد حالة فاشية تحت السيطرة نسبياً قد يؤدي إلى تجارة أقل، كما أن معدلات السياحة والسفر إلى المناطق المتأثرة ستنخفض على الأرجح.

فالأوبئة المزمنة مثل الإيدز والملاريا تعوق الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً.

حتى عندما يكون الأثر الصحي للفاشية محدود نسبياً، قد تتعاظم تداعياته الاقتصادية سريعاً، إن عواقب الفاشيات والأوبئة غير موزعة على نحو متكافئ عبر الاقتصاد، بل إن هناك بعض القطاعات التي قد تستفيد مالياً منها، في حين أن قطاعات أخرى ستعاني على نحو غير متوازن (متفاوت).

فشركات الأدوية التي تنتج اللقاحات، والمضادات الحيوية أو غيرها من المنتجات اللازمة لمجابهة الفاشية تعتبر من المستفيدين المحتملين.

أما بالنسبة لشركات التأمين الصحي والتأمين على الحياة ستتحمل على الأرجح تكاليف باهظة، على الأقل على المدى القصير، كما هو الحال بالنسبة لمنتجي المنتجات الحيوانية في حالة اندلاع فاشية مرتبطة بالحيوانات، وهكذا ستعاني على الأرجح مجموعات السكان الضعيفة، لاسيما الفقراء، على نحو متفاوت نظراً لاحتمالية عدم توافر سبيل للحصول على الرعاية الصحية، وتوفير مدخرات أقل للحماية من الكوارث المالية.

١-١-٢-مفهوم الأمن البيولوجي:

منظمة الصحة العالمية عرفته بأنه (الإجراءات المؤسسية الرامية إلى تفادي انتشار مسببات الأمراض كالفيروسات والبكتريا أو سرقتها أو تحويل وجهتها أو إطلاقها عمداً) (حمدون، ٢٠١٨، ص ٦٢).

لاتزال منظمة الصحة العالمية هي المعنية بتهديدات الأمراض المعدية ومعايير الأمن البيولوجي، إلا انتشار مفهوم الأمن البيولوجي قد أدى لتصاعد الاهتمام العالمي بهذه القضايا ووضعها ضمن التهديدات عالمية الانتشار التي يعتبرها مجلس الأمن الدولي ضمن تهديدات الأمن والسلام الدوليين(عزوز، ٢٠٢٢، ص ٢٦٤).

ففي ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٠ عقد مجلس الأمن الدولي جلسة استثنائية لتقييم فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز على القارة الإفريقية، وكانت هذه هي السابقة الأولى تاريخياً التي يتصدى بها مجلس الأمن لقضية صحية وتصنيفها ضمن تهديدات الأمن الدولي، ولقد كان الدافع الأساسي لتحرك مجلس الأمن هو ارتفاع حصيلة الوفيات التي تسبب فيها هذا الوباء، والتي وصلت إلى حوالي ٢.٢ مليون نسمة، أي ما يزيد على عشرة أضعاف ضحايا الصراعات المسلحة في افريقيا خلال العام نفسه(عزوز، ٢٠٢٢، ص ٢٦٤).

١-١-٣-التهديدات البيولوجية:

هناك العديد من العوامل التي تُعَقد إدارة مخاطر الأوبئة، فالأمراض يمكن أن تنتقل سريعاً داخل البلدان وعبرها، مما يشير إلى أن الاستجابات المناسبة زمنياً للفاشيات المبدئية جوهرية، فإضافة إلى استفحال الأوبئة بسبب العولمة، ازدادت مقاومة الأوبئة بسبب ظاهرتي تغير المناخ والتمدن (التحضر)، حيث إن تغير المناخ يساعد على توسع مواطن مختلف أنواع الحشرات الشائعة الحاملة للأمراض، مثل بعوضة (انديز ايجيبتى) التي تستطيع نشر حمى الدنك، و(الشيكونغونيا)، و(زيكا)، و(الحمى الصفراء).

أما التمدن فيعني عيش مزيد من البشر في أحياء متقاربة، مما يزيد من قابلية انتقال الأمراض المعدية، ويجبر نمو العشوائيات في المناطق المتمدنة على نحو سريع مزيد من الناس على العيش في ظروف صحية دون المستوى، وسوء سبل الحصول على مياه نظيفة مما يزيد من تعقد المشكلة.

وربما يكمن التحدي الأكبر في المنظومة الهائلة للأسباب المحتملة للأوبئة، بما فيها مسببات الأمراض المجهولة حالياً، فمنظمة الصحة العالمية أصدرت في شهر كانون الأول ٢٠١٥ قائمة بالأمراض ذات مقومات الأوبئة حسب الأولوية والتي تتطلب الاهتمام العاجل بالبحوث والتطوير.

بعيداً عن هذه القائمة، فالأمراض الوبائية في بعض المناطق حالياً والتي يحتمل انتشارها دون سيطرة مناسبة تمثل نوعاً آخر من التهديدات، مثل السل، والملاريا، وحمى الدنك، والإيدز. وتزداد مسببات الأمراض المقاومة للمضادات الحيوية في الانتشار في جميع انحاء العالم علاوة على أن انتشار البكتيريا المقاومة قد يشكل تهديداً آخر، فالانتقال السريع لمسببات الأمراض المقاومة لن يحدث على الأرجح بنفس الطريقة التي يحدث فيها مع التهديدات الوبائية، إلا أن انتشار الميكروبات المقاومة للمضادات الحيوية يجعل من العالم مكاناً محفوفاً بالمخاطر على نحو متزايد (بلوم & كاداريت، ٢٠١٨، ص ٤٧).

١-٢- المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية:

١-٢-١-النمو الاقتصادي العالمي:

شهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً بحد ذاته حتى قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، فضلاً عن تقلب الأوضاع في بعض دول العالم.

كانت المنظمات الدولية قد خفضت توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي قبل تفشي وباء كورونا حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العاملي بنسبة ٣.٣ في المائة عام ٢٠٢٠ و ٣.٤ في المائة عام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة ٢.٩ في المائة عام ٢٠١٩، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس كورونا (IMF, 2020) ، حيث اتجه الصندوق إلى تعديل هذه التوقعات بعد انتشار فيروس كورونا آخذاً بالاعتبار تأثيره السلبي على جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصاً بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل بعد إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد، حيث أشار في هذا الصدد إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود

أعمق من تلك التي شهدها خلال فترة الكساد العالمي العظيم(١٩٢٩-١٩٣٩) وخلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كردة فعل على تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي الذي يواجه حالة من عدم اليقين، وعدم الوصول حتى الآن لاكتشاف أمصال لعلاجه، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية لمراجعة توقعات النمو الاقتصادي لعام2021 ، وتبني سيناريوهات أكثر واقعية في الآونة الأخيرة لتقييم تهديد تفشي الوباء على الاقتصاد العالمي، بناءً على ذلك خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها للنمو العالمي إلى 2.4 في المائة (OECD, 2020).

قام صندوق النقد الدولي (IMF, 2021) بتحديث توقعاته حول نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل من عام ٢٠٢١، حيث توقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٦ في المائة عام ٢٠٢١، فيما يتوقع تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى ٤.٤ في المائة عام ٢٠٢٢.

اتجاهات النمو العالمي:

أعتبر التقرير أنّ توقعات عامي ٢٠٢١و٢٠٢٢ أقوى مما كانت عليه في إصدار اكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، باعتبار أن هذه التوقعات تأخذ بعين الاعتبار الدعم المالي الاضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة، والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في انتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١.

أشار التقرير إلى تباين مسارات التعافي الاقتصادي، حيث تكبدت بعض الدول خسائر كبيرة جراء الجائحة وبالأخص تلك التي تعتمد على العائدات من قطاع السياحة وصادرات السلع الأولية، وتلك التي لديها حيز سياسات محدود للاستجابة للجائحة، نظراً لكون العديد من هذه الدول في وضع مالي غير مستقر.

في السياق ذاته، توقع البنك الدولي(IMF, 2021) أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٥.٦ في المائة في عام ٢٠٢١ بما يمثل أقوى وتيرة له بعد ركود اقتصادي هو الأعمق على مدار الثمانين عاماً السابقة نتيجة تفشي فيروس كورونا.

يعود النمو المتوقع هذا العام إلى انتشار عملية إنتاج وتوزيع اللقاحات والانتعاش المسجل في عدد من الاقتصادات الكبرى رغم ذلك سيبقى الناتج الإجمالي العالمي المتوقع تحقيقه هذا العام أقل بنحو ٢ في المائة تقريبا مقارنة بالمعدل المتوقع ما قبل الجائحة.

أظهرت بيانات البنك الدولي تعافي قوي للاقتصادات المتقدمة حيث نما اقتصادات المجموعة بنسبة ٤.٥ في المائة خلال عام ٢٠٢١ وسط نمو قوي لبعض الاقتصادات الكبرى مثل الاقتصاد الأمريكي الذي سجل نموا بنسبة ٨.٥ في المائة، وانخفضت وتيرة النمو لدول المجموعة إلى ٤ في المائة عام ٢٠٢٢ بفعل تأثير سحب تدابير الدعم المالي وبعض العوامل الهيكلية مثل ارتفاع مستويات شيخوخة السكان.

في المقابل، نمت مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بنسبة ٥.٩ في المائة في عام ٢٠٢١ مدعومة بتأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية وزيادة مستويات الطلب.

وظهر تباين كبير لمسارات التعافي لدول المجموعة، حيث سجلت الصين معدل نمو قوي بحدود ٨.٥ في المائة، ينتظر تحقيق باقي دول المجموعة نموا متواضعا بحدود ٤.٤ في المائة.

لا تزال الآفاق العالمية غير مؤكدة إلى حد كبير بعد جائحة كورونا، مع وجود مخاطر كبيرة حول مسار الوباء وإمكانية حدوث ضغوط مالية وسط أعباء الديون الكبيرة. كما سيتطلب السيطرة على الجائحة على المستوى العالمي توزيع أكثر إنصافا للقاحات، لا سيما في الدول منخفضة الدخل .بالإضافة إلى الجهود اللازمة لمتابعة جهود التلقيح على نطاق واسع، يواجه صانعو السياسات صعوبة في الموازنة ما بين اعتبارات استمرار إجراءات تعزيز التعافي من خلال الدعم المالي، واعتبارات الحفاظ على استقرار الأسعار والاستدامة المالية. يمكن لواضعي السياسات أيضا المساعدة في ترسيخ التعافي الدائم من خلال الإصلاحات المُعززة للنمو وتوجيه مسارات التعافي نحو الأنشطة صديقة البيئة، وزيادة مستويات مرونة وديناميكية الاستجابة الاقتصادية.

١-٢-٢-الطلب العالمي:

ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانة اقتصادية مرموقة في الاقتصاد العالمي، ومن ثم انتشر إلى أكبر الاقتصادات مساهمةً وأكثرها تأثيراً على نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية،

واليابان، والاتحاد الأوروبي الذين تبلغ مساهمتهم مجتمعة حوالي 55 بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي، وأكثر من 60 في المائة من اجمالي التصنيع العالمي، وحوالي 50 في المائة من الصادرات المصنعة حول العالم (الأونكتاد ، ٢٠٢٠).

كذلك طال الفيروس منطقة الشرق الأوسط بالأخص إيران وبعض الدول العربية المصدرة للنفط. بالتالي فإن أية صدمات خارجية تؤثر على الدول آنفة الذكر، تنعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم بما في ذلك تلك التي تعتبر خاليةً من تفشي الفيروس في أراضيها والتي يقع أغلبها في النصف الجنوبي للكرة الأرضية. يبطئ تفشي الفيروس الطلب العالمي كونه يخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على المستلزمات الطبية والأجهزة والأمصال الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود حتى في دول الاتحاد الأوروبي .كما تمثل منتجات وصادرات الدول الكبرى المتأثرة بتفشي فيروس كورونا مدخلات تصنيع لبعضها البعض ولدول العالم الأخرى. بالتالي فإن أي صدمة عرض تنتج عن الوباء سوف تصيب العالم ككل، من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة.

من جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (العمالة، ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الانتاجية طيلة فترة تفشي المرض نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المُتخذة مثل عمليات الحجر الصحي، وحظر التجوال في عدد من الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة، ونتيجة لحالات الإصابة والوفيات التي تركت أثراً على الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول من عام٢٠٢٠.

في نفس السياق، يعتبر قطاع تصنيع السلع المعمرة (السيارات، ا لأدوات الإلكترونية والكهربائية، ... إلخ) من القطاعات الرئيسة في العالم، بالأخص في الاقتصادات الناشئة التي يتمركز أغلبها في شرق آسيا مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية التي في الأساس من أوائل الدول التي أصابها الوباء، بالإضافة إلى الشركات الصناعية

الكبرى في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإن انقطاع الإمدادات نتيجة لتفشي الفيروس من المتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى صدمات عرض أكبر في دول العالم.

التجارة الدولية للسلع والخدمات:

أصيبت حركة التجارة الدولية بالشلل خلال فترة وجيزة من تفشي فيروس كورونا مما أثر بدوره على كل من الصادرات والواردات، حيث توقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ حركة التجارة السلعية حول العالم في الأجل القصير نتيجة للاضطرابات الناتجة عن تداعيات الفيروس لظروف عدم اليقين وإغلاق الحدود بين الدول، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

تشير التقارير إلى أن تجارة الخدمات في العالم تشهد تباطؤاً ملحوظا منذ عام ٢٠١٩، حيث انخفض معدل نموها من ٤.٧ في المائة في الربع الأول لعام ٢٠١٩، إلى حوالي ٢.٨ في المائة في الربع الثالث لعام ٢٠١٩، أن تفشي فيروس كورونا أثر سلبا في الأجل القصير على عدد من الخدمات المهمة التي تمثل أساسا لميزان مدفوعات الدول مثل خدمات النقل الجوي، وخدمات السياحة اللتان تعتبران من أكثر القطاعات تأثراً بتفشي الفيروس (WTO, 2020).

بالنسبة لقطاع السياحة، يعتبر السائحون الصينيون من أهم جنسيات السائحين في عدد من دول العالم وبالتالي فإن انتشار الفيروس من المؤكد أن يخفض الإيرادات لشركات السياحة حول العالم التي تُعد أسواقا سياحية للصين من أهمها اليابان، وكوريا الجنوبية، وعدد من الدول العربية.

بالتالي التأثير على ميزان المدفوعات الذي لن ينحصر فقط في الأثر السلبي على قطاع السياحة بل كذلك قطاع الفنادق الذي سجل خسائر في الصين، حيث تم إلغاء غالبية حجوزات الفنادق بعد الإعلان عن تفشي الفيروس مما كبد القطاع السياحي في الصين خسائر فادحة.

١-٢-٣-سوق العمل:

تأثرت القوى العاملة في قطاعي السياحة والنقل باعتبارهما أكثر القطاعات تضرراً من تفشي الفيروس، غير أن الأثر امتد ليشمل العاملين في مجالات عمل أخرى تأثرت لاحقا بالتدابير الاحترازية التي أعلنتها الحكومات التي

قضت بإغلاق المحال التجارية، ومناطق التسوق، والأماكن الترفيهية، علما بأن العاملين في هذه القطاعات غالبيتهم من العمالة الحرة والمؤقتة.

عليه، فإن تداعيات فيروس كورونا سوف تنعكس على سوق العمل كونها ستؤدي إلى تسريح العمالة المؤقتة التي تتقاضى أجوراً ضئيلة، فضلاً عن تخفيض ساعات العمل، بالتالي انخفاض دخل الفرد للعمالة المؤقتة.

في المقابل، سوف يكون مستوى تأثر العمالة الماهرة في الوظائف الدائمة في القطاعين العام والخاص أقل نسبيا خلال الأجلين القصير والمتوسط، نظراً لوجود بدائل أخرى للتواصل، مثل العمل عن بعد والعمل من المنزل باستخدام التقنيات الحديثة المتاحة الذي دخل حيز التنفيذ تزامنا مع إعلان الدول الحجر الصحي.

في هذا السياق، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التداعيات الاقتصادية للفيروس سبب في فقدان ما يصل إلى ٢٥ مليون وظيفة في العالم .استندت توقعات المنظمة على ثلاث فرضيات، الأولى متفائلة تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل بسبب تفشي الفيروس سيصل إلى ٥.٣ مليون عاطل (ILO, 2020).

١-٢-٤-تأثر أسواق النفط العالمية بجائحة كورونا:

أثر فيروس كورونا بشكل كبير على الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم في الأشهر الأخيرة، وخاصة في الصين التي تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام، وقد تعطلت المصانع وألغيت ألاف الرحلات الجوية حول العالم، بينما أصبح تفشي وباء كورونا الذي بدأ في ووهان بالصين وباءاً عالمياً.

قبل تفشي كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام ٢٠١٩ لتصل إلى حوالي ٠.٠٨٣ مليون برميل يوميا بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، في أعقاب انتشار فيروس كورونا قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بالخفض في شهر مارس إلى نحو ٠.٠٦ مليون برميل في اليوم مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين (الوليد، ٢٠٢٠).

أوضاع سوق النفط العالمي قبل جائحة كورونا:

ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة ٥.١% (٣.٠ دولار للبرميل) مقارنة بشهر أكتوبر ليصل إلى ٦.٩ دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩، وقد كان لكل من الطلب الموسمي القوي على النفط وبخاصة من آسيا، وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية، دوراً رئيسياً في ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩ بأعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر أبريل ٢٠١٩ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جانفي٢٠٢٠).

شكل رقم (١-١): المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ٢٠١٨-٢٠١٩ (دولار/برميل)

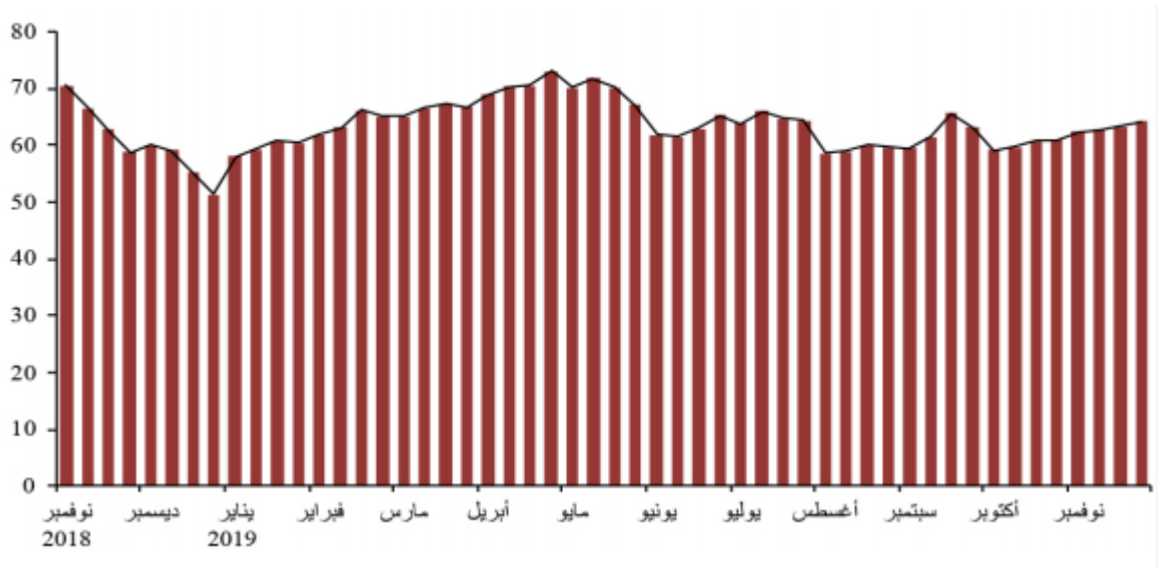

المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ٢٠٢٠، ص: ١٨)

شهد سوق النفط العالمي قبل اجتياح فيروس كورونا ارتفاع في مستوى الطلب والعرض وسنوضح ذلك من خلال عرض كمية الطلب والعرض لشهر نوفمبر ٢٠١٩ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، جانفي٢٠٢٠):

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩ بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً، أي بنسبة ٠.٣% ليضل إلى حوالي ١٠٢.١ مليون برميل يومياً، حيث ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة ٠.٢% مقارنة بمستويات الشهر السابق ليصل إلى ٥٣.٩ مليون برميل يومياً.

ارتفعت الإمدادات المعروضة من النفط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٩ بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يومياً، أي بنسبة ٠.٣% ليصل إلى حوالي ١٠١.٥ مليون برميل يومياً، حيث ارتفع اجمالي امدادات الدول الناتجة من خارج أوبك بنسبة ٠.٦% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٦٦.٨ مليون برميل يومياً، بينما انخفضت امدادات الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة ٠.٣% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٣٤.٧ مليون برميل يومياً.

شكل رقم (١-٢): العرض والطلب العالمي على النفط (مليون برميل/يومياً)

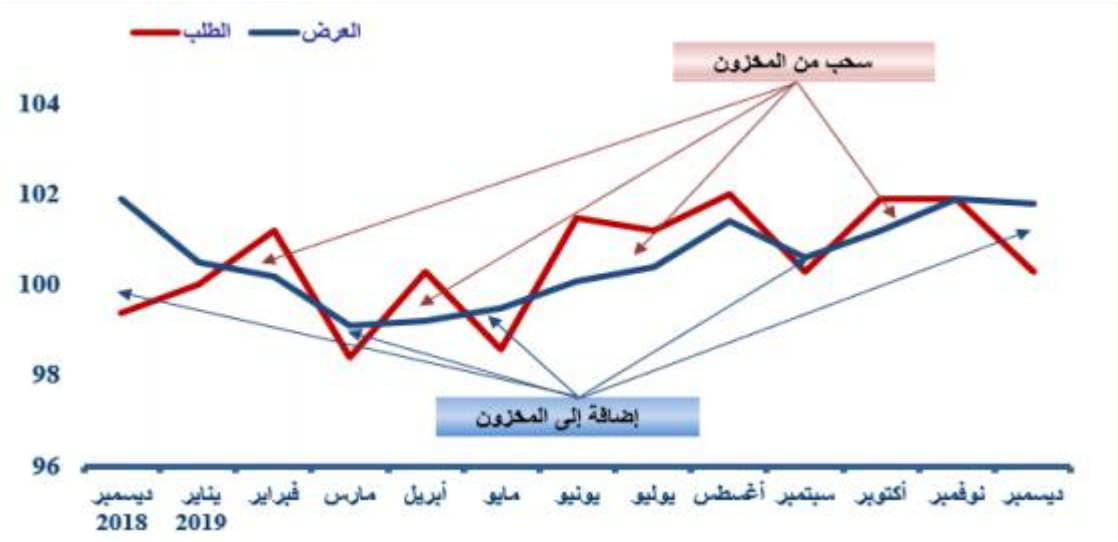

المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، فيفري ٢٠٢٠، ص:٠٢)

أوضاع سوق النفط العالمية في ظل جائحة كورونا:

انخفض معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر مارس ٢٠٢٠ بنسبة ٣٨.٩% (٢١.٦ دولار للبرميل) مقارنة بشهر فبراير، وهو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة العالمية في ٢٠٠٨، ليصل إلى ٣٣.٩ دولار للبرميل، وقد كان للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، التي دفعت جميع دول العالم تقريباً إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام، دوراً رئيسياً في انهيار الأسعار خلال شهر مارس ٢٠٢٠ إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٣ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أ)، ماي ٢٠٢٠).

شكل رقم (١-٣): المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك ٢٠١٩-٢٠٢٠ (دولار/برميل)

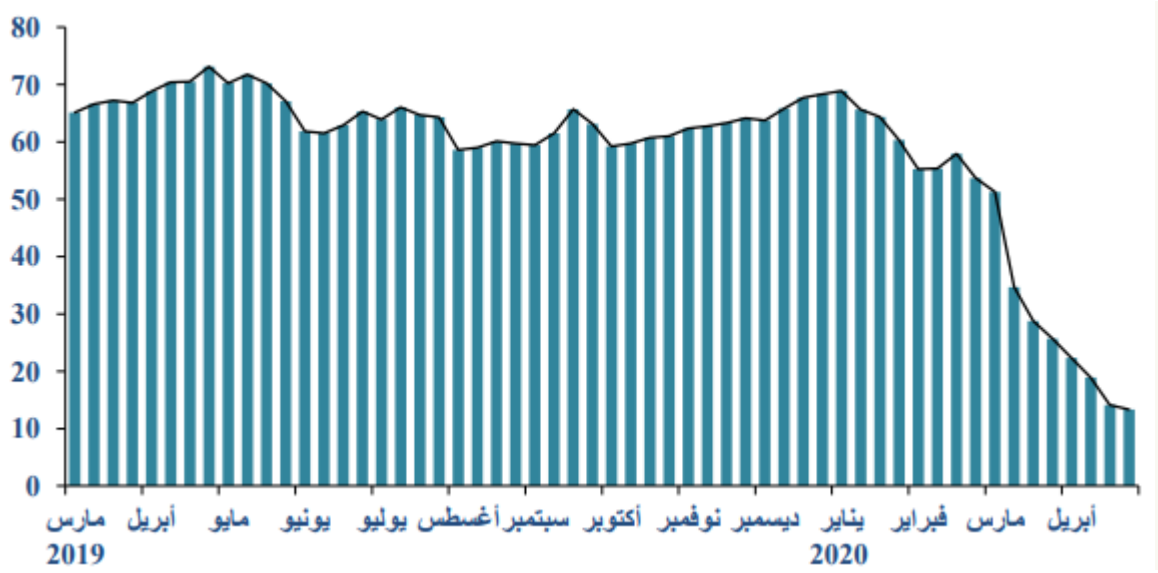

المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي ٢٠٢٠"أ"، ص:٠١)

هذا وتشير أحداث التقديرات الأولية لمنظمة أوبك إلى تراجع المتوسط الشهري لسعر سلة خاماتها إلى ١٨.١١ دولار للبرميل خلال شهر أبريل ٢٠٢٠، أي بنسبة انخفاض تبلغ نحو ٤٦.٦% مقارنة بالشهر السابق، كما تتوقع المنظمة تراجع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٤.٩% دولار للبرميل وهو مستوى يقل بنحو ١٩.٩٥ دولار للبرميل أو بنسبة ٣١.٢% مقارنة بعام ٢٠١٩ (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أ)، ماي ٢٠٢٠).

وقد كان لانتشار الفيروس تأثير على الطلب العالمي حيث انخفض خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بشكل حاد بلغ نحو ٧.٩ مليون برميل يومياً مقارنة مع الربع السابق، لتصل إلى نحو ٩٢.٩ مليون برميل يومياً، وفي هذا السياق انخفض طلب الدول الصناعية بنحو ٢.٨ مليون برميل يومياً، ليصل إلى ٤٥.٥ مليون برميل يومياً، بينما تهاوى طلب الدول النامية والمتحولة بنحو ٥.١ مليون برميل يومياً ليصل إلى ٤٧.٤ مليون برميل يومياً، ويأتي ذلك في ظل القيود المفروضة على السفر وإجراءات العزل العالمية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(ب)، ماي ٢٠٢٠).

شكل رقم (١-٤): الطلب العالمي على النفط (مليون برميل/يومياً)

المصدر: (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي ٢٠٢٠"ب"، ص:٠٦)

أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس ٢٠٢٠ إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي تأثرت سلباً بتفشي الوباء لاسيما وقود الطائرات حيث كانت مصادر رئيسية للنفط ولوحظ نمو الطلب في الصين منذ عام ٢٠٠٣ وتضاعف استهلاك وقود الطائرات إلى الطلب العالمي إلى ٣ أضعاف، حيث بلغ حوالي ١٠% في عام ٢٠١٩. وبالمثل زادت حصة الصين من استهلاك البنزين في الطلب العالمي على البنزين من ٤.٧ في المائة إلى ١٢% في عام ٢٠١٩، كان وقود الطائرات أكبر منتج نفطي متزايد في قطاع النقل من حيث النسبة المئوية، ليس فقط في الصين ولكن أيضاً على مستوى العالم .(OPEC.March2020)

كما تأثر صافي ايرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، من ناحية اخرى تأثر قطاع النقل النفطي سلباً بالتطورات المرتبطة بتفشي فيروس كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية

بشأن مستقبل انتاج ونقل النفط العالمي، حيث أدت الاضطرابات الناجمة عن التدابير الرامية إلى وقف تفشي الوباء في الصين إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تشغيل المصافي مما أثرت على واردات النفط الخام وأسعار الشحن (الوليد،٢٠٢٠).

أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح. بسبب حرب الأسعار التي شنتها المملكة العربية السعودية في ٧ مارس، والتي تسببت في سقوط سعر النفط الخام إلى أدنى مستوى منذ نحو ٢٠ عاما (هيثم،٢٠٢٠)، ففي ٥ مارس اقترحت أوبك خفض الإنتاج ١.٥ مليون برميل يومياً في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، منها مليون برميل من انتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء المنظمة أبرزها روسيا، وفي اليوم التالي رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم إلى رفع الانتاج إلى ١٢.٣ مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل طاقتها الانتاجية القصوى، كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى ٢٠% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطاً فوريا في الأسعار بنسبة تزيد على ٣٠% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين حيث وصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ ٢٢.٣٩ دولار للبرميل في جلسة منتصف يوم ٢٠ مارس ٢٠٢٠- أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر.

شكل رقم (١-٥) ملخص التطورات الأخيرة في سوق النفط العالمي

المصدر: (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ماي ٢٠٢٠"ب"، ص:٠٩)

١-٣- المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا في بعض المؤشرات الاقتصادية العربية:

١-٣-١-أثر جائحة كورونا على أداء الاقتصادات العربية:

على مستوى الدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يؤدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام ٢٠٢٠ التي دخلت حيز التنفيذ .هذا من شأنه أن يقلل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجوزات مالية أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة .بالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الفيروس، قد تلجأ الدول العربية المصدرة للنفط في الأجل الطويل إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية .من ناحية أخرى، على الرغم من حجم الإنفاق الكبير للدول المصدرة للنفط وبالأخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنها قد تستفيد من ميزة الصناديق السيادية التي كونتها من فوائضها المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة التي يبلغ إجمالي حجم أصولها ٢٩٧٨.٦ مليار دولار أمريكي (Sovereign Wealth Fund Institute, 2020).

من ناحية أخرى، تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروف استثنائية تتمثل في عجز الموازنات العامة وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية باعتبار أن تقديرات موازنة ٢٠٢٠ التي أجريت في عام ٢٠١٩ قد بُنيت على فرضيات أسعار مرتفعة نسبيا عن الأسعار الحالية، وبالتالي هناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضررة على رأسها النقل الجوي والسياحة، أو قد تلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق على القطاع الصحي وخدمات الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة .يعتبر انخفاض أسعار النفط ميزة سوف تمكن بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبني عملية التحول التدريجي من الدعم غير المباشر على السلع والخدمات الأساسية إلى الدعم النقدي المباشر الموجه إلى مستحقيه.

١-٣-٢-أثر جائحة كورونا على الدين العام للدول العربية:

في خِضم التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في ظل تفشي فيروس كورونا، يعتبر موضوع الدين العام أحد أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول العربية للتصدي لجائحة كورونا .فبالإضافة إلى العديد من الإجراءات التي تم تبنيها من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية من أجل توفير السيولة اللازمة للجهاز المصرفي لدعم القطاع الخاص، هناك بعض المقترحات بإصدار سندات دين حكومية لدعم جهود الدول العربية لتوفير التمويل المطلوب لمواجهة هذا الوباء .حيث يمثل تفشي فيروس كورونا عبئا إضافيا على حجم الدين العام في الدول العربية سيما وأن الإجراءات الحالية سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام القادمة.

في المغرب، أشارت الحكومة المغربية إلى إمكانية تجاوز سقف الدين العام لعام ٢٠٢٠بنحو ٣مليارات دولار أمريكي بسبب جائحة كورونا .من ناحية أخرى، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية النظر في إصدار سندات دين لدعم جهودها في التصدي لجائحة كورونا، حيث أصدرت قطر سندات سيادية بقيمة ١٠مليار دولار .

كما شرعت الكويت في اجراء بعض التعديلات على قانون الدين العام يسمح للحكومة باقتراض حوالي ٢٥مليار دينار كويتي (وزارة المالية الكويتية، ٢٠٢٠).

وكانت الامارات قد أعلنت في عام ٢٠١٩عن إصدار سندات اتحادية في ٢٠٢٠ وذلك وفقا لمرسوم القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ٢٠١٨ في شأن الدين العام والذي يمكن الحكومة الاتحادية من إصدار السندات السيادية، ومساعدة القطاع المصرفي على تلبية قواعد السيولة الدولية بمجرد إصدارها وتطوير سوق الأوراق المالية (وزارة المالية في الامارات، ٢٠٢٠).

١-٣-٣-القطاع النقدي والمصرفي:

يُلاحظ أن غالبية حكومات العالم قد لجأت إلى أدوات السياسة النقدية في مجابهة فيروس كورونا، حيث لجأ البعض إلى أسعار الفائدة وتوظيف عمليات السوق المفتوحة، في حين لجأ البعض الآخر إلى استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل.

في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى خفض أسعار الفائدة النقدية في آنٍ واحد حيث أن كل جولات الخفض تمت خلال شهر مارس من عام ٢٠٢٠ وبنسب متقاربة من بعضها البعض، وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة التي تأثرت عام ٢٠١٩ بظروف تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية.

شكل (١-٦) معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية

شكل (7) معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية (%)

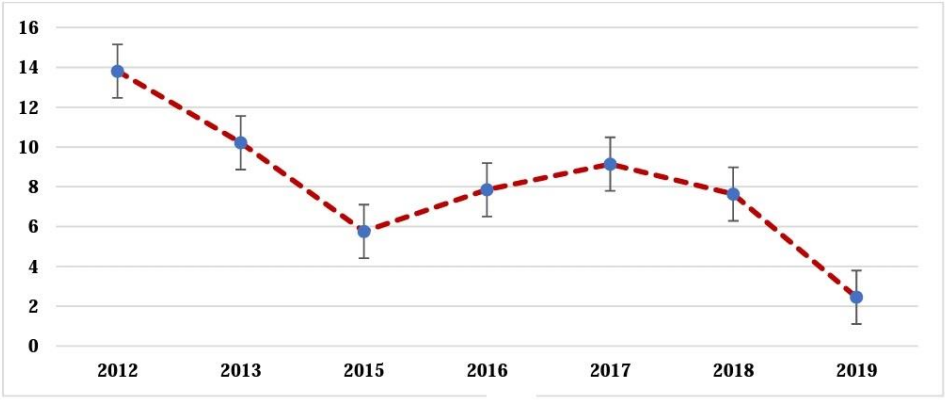

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ٢٠٢٠

لا بد من الأخذ في الاعتبار هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية وتناول أثر السياسات التحفيزية على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، وحجم التعثر في التمويل المصرفي، حيث أن أداء هذه المؤشرات يتباين بين المصارف، ويختلف بين المصارف ذات العجز السيولي والمصارف ذات الفائض السيولي.

بالنسبة للمصارف الكبيرة التي تتمتع بفائض سيولي، من المتوقع أن تقدم تسهيلات مصرفية ومزايا مجزية لعملائها مقارنة بتلك التي في الأصل كانت تعاني من عجز سيولي قبل تفشي فيروس كورونا .على سبيل المثال التسهيل المصرفي الخاص بتأجيل أقساط القروض لفترة زمنية محددة، يمكن أن تمنح المصارف الكبيرة(من حيث رأس المال، وجودة ا لأصول، والسيولة)لعملائها فترة زمنية أطول تتراوح بين ٣ و ٦ أشهر، في حين ستكتفي المصارف الصغيرة والمتوسطة بتأجيل أقساط القروض لعملائها لفترة زمنية قصيرة تتراوح بين الشهر وثلاثة أشهر.

١ – ٣ – ٤ –تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بجائحة كورونا:

١ – خدمات النقل:

خفض عدد من شركات الطيران العربية رحلاتها اليومية في أعقاب انتشار فيروس كورونا.

يُذكر أن الدول العربية تمتلك عدداً من خطوط الطيران الدولية تغطي مناطق شاسعة حول العالم والتي طالها التأثير بالفيروس، حيث أعلن عدد منها وقف الرحلات الجوية من وإلى عدد من المناطق الموبوءة .في هذا السياق، اتخذت شركات الطيران العربية عدد من الاجراءات للحد من انتشار الفيروس، تمثلت في إعفاء المسافرين من الرسوم المفروضة على إلغاء وتأجيل الرحلات في ظل اتخاذ السلطات الوطنية في الدول العربية عدد من التدابير مثل عدم إصدار تأشيرات دخول للدولة وتعليق دخول حاملي التأشيرات سارية المفعول لحين إشعار آخر.

٢ – خدمات السياحة:

يعتبر القطاع السياحي في الدول العربية من أكثر القطاعات تأثراً بتداعيات تفشي فيروس كورونا لا سيما أن 80 في المائة (UNWTO, 2020) من القطاع يتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة. نظراً للجهود الدولية للحد من تفشي فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت على حركة السفر والسياحة بين الدول، تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة لا سيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات الهامة للموازنات العامة وكذلك موازين مدفوعاتها.

في الأجل القصير كان الأثر قويا نظراً لحالة الارتباك التي سادت القطاع والخسائر التي يتكبدها مقدمي الخدمة في الدول العربية نظير إلغاء بعض الحجوزات من الفنادق .لذلك يعتبر توفير تدابير وإجراءات تعويضية للفاعلين في قطاع السياحة من ضمن الأولويات التي يجب أن تركز عليها الدول العربية نظراً لأهمية القطاع في توفير فرص العمل، ودعم الناتج المحلي ا لإجمالي، ودعم تجارة الخدمات، ورفد الموازنات العمومية للدول العربية، فضلاً عن توفير العملة الصعبة.

في هذا السياق، سوف تستفيد الشركات العاملة في المجال السياحي من حزمة المزايا والحوافز التي قدمتها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار جهودها للحد من انتشار فيروس كورونا خاصة تلك المتعلقة بتأجيل أقساط العمليات التمويلية القائمة، أو الاستفادة من المزايا المُقدمة من الحكومات فيما يتعلق بتخفيض عبء التكاليف التشغيلية، وتقديم حوافز ضريبية.

في الأجل المتوسط والطويل، تمثل خدمات السياحة والسفر إحدى مكونات حساب الخدمات في الميزان الجاري وبالتالي فإن خسائر القطاع سوف تنعكس على موقف حساب العمليات غير المنظورة لميزان المدفوعات فكلما تمتع الاقتصاد بفائض وافر في حساب التجارة السلعية(الصادرات والواردات السلعية) فإن ذلك سيتيح له تعويض العجز في حساب العمليات غير المنظورة الذي يشمل الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية، وهو ما سوف يسهم في تخفيف أثر تراجع متحصلات قطاع السياحة، والعكس صحيح.

شكل (١-٧) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية السفر والسياحة العالمية لعام ٢٠١٩

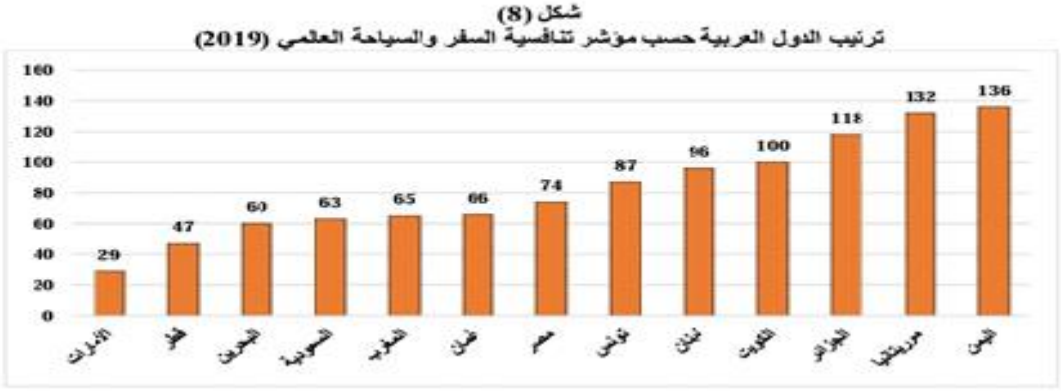

Source: World Economic Forum (2020),Travel & Tourism Competitiveness Index, 2019

٣- التجارة السلعية:

تعتبر الصين أحد أهم الشركاء التجاريين للدول العربية حيث تشير الإحصاءات إلى أنه حتى عام ٢٠١٨ تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بوزن نسبي بلغ ١٣ في المائة عام ٢٠١٨، وذلك بعد الاتحاد الأوروبي الذي احتل المرتبة الأولى في حركة التجارة السلعية مع الدول العربية بوزن نسبي بلغ ٢٠ في المائة من إجمالي تجارة الدول العربية مع العالم.

شهد عجز الميزان التجاري تحسنا في الفترة الأخيرة وبالأخص مع الصين حيث تحول العجز البالغ ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧ إلى فائضا قدره ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، في حين سجل موقف الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي عجزاً قدره ٤٨ مليار دولار مقابل ١١٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧ (صندوق النقد العربي، ٢٠١٩).

١-٣-٥-الأسواق المالية العربية:

تأثرت الأسواق المالية العربية بتداعيات فيروس كورونا كغيرها من أسواق المال العالمية .كذلك سجلت بعض البورصات خسائر مفاجئة جراء انخفاض أسعار أسهم الشركات الكبرى المُدرجة وفقا للمؤشر المركب الذي يصدره صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، سجلت أسواق المال العربية تراجع ملحوظا في مارس ٢٠٢٠.

يعتبر سوق دبي المالي من أكثر الأسواق تأثراً حيث تراجع مؤشر السوق بنسبة٢١.٧ في المائة، في حين تراجعت بورصة البحرين بنسبة١٤.٩ في المائة، وهبطت قيمة الأسهم في سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة١٣.٨ في المائة .وبلغ معدل تراجع قيمة الأسهم في سوق المال السعودي في شهر مارس ٣٥١ نقطة مقابل ٣٩٦ نقطة في فبراير بمعدل انخفاض بلغ ١١.٥ في المائة.

الشكل (١-٨) موقف أسواق المال العربية في ظل ظهور فيروس كورونا وفقاً للمؤشر المركب لصندوق النقد العربي

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠).

١-٣-٦-الانتاج النفطي في الدول العربية:

تشكل احتياطيات الدول العربية من النفط الخام حوالي ٥٧.١ في المائة من الاحتياطيات العالمية، حيث شهد الإنتاج النفطي في الدول العربي انخفاضا بلغ ٠.٢ في المائة ليصل إلى ٧١٢.٣ مليار برميل في عام ٢٠١٨ من ناحية أخرى، يمثل احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي حوالي ٢٧.١ في المائة من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي حيث وصل إلى ٥٤.٦ تريليون متر مكعب في عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ٠.٦ في المائة (OAPEC, 2020).

من ناحية أخرى، بلغ إنتاج أوبك من النفط الخام حوالي ٢٧.٤٨ مليون برميل يوميا في فبراير ٢٠٢٠، بانخفاض ٥١٠ برميل يوميا عن بيانات يناير ٢٠٢٠ يعتبر هذا المستوى أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة، يعزى ذلك إلى توقف امدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول انتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا إلى جانب التزام الدول العربية بشكل عام باتفاق" أوبك +" لتعديل كميات الانتاج لضمان توازن السوق.

من المتوقع أن يتأثر انتاج الدول العربية من النفط خلال الأعوام القادمة بعدد من العوامل من أهمها التوقعات بركود النشاط الاقتصادي العالمي والتطورات فيما يتعلق ب" اتفاق أوبك +" الذي تستهدف دول أوبك من ورائه ضمان توازن السوق النفطية.

١-٤- المبحث الرابع: الاستجابة العالمية والعربية لمواجهة الجائحة:

١-٤-١-الاستجابة العالمية على صعيد السياسات:

بمجرد إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا وباءً عالمياً، اتجهت المنظمات الدولية إلى توظيف مواردها لمصلحة الدول ا لأعضاء للحد من انتشار الوباء. حيث قامت المنظمة بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة الأعمال الخيرية السويسرية بإنشاء صندوق الاستجابة التضامنية " Solidarity Response Fund " لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الفيروس.

حيث يتيح الصندوق، وهو الأول من نوعه دولياً، للأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة في أي مكان في العالم المساهمة بشكل مباشر في جهود الاستجابة العالمية.

١-٤-٢-جهود المصارف المركزية العالمية:

على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي، لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا (Federal Reserve System, 2020) ، حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع نصف نقطة مئوية في ٣ مارس٢٠٢٢ كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب الفيروس. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبناءً على القرار الطارئ للجنة السياسات النقدية ببنك الاحتياطي الفيدرالي تم تبني حزمة واسعة من القرارات لتيسير السياسة النقدية والتشجيع على الاقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين من المصارف الأمريكية.

في نفس السياق، بعد يوم واحد فقط من تخفيض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، أعلن بنك كندا المركزي (Bank of Canada, 2020) ، كذلك تخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع ٠.٥ نقطة مئوية لتعزيز مناعة الاقتصاد الكندي ضد فيروس كورونا. كما قدم بنك الصين الشعبي حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين٠.٥ إلى ١ نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل ٧٩ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الوطني.

كما كان للمصارف المركزية في الدول الاسكندنافية دوراً في حزم التحفيز التي قدمتها غالبية دول العالم، حيث خفض بنك النرويج المركزي سعر فائدة السياسة النقدية بحوالي نصف نقطة مئوية مما أدى إلى انخفاض تكاليف الإقراض بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية عاجلة للقطاع المصرفي لأجل ثلاثة أشهر.

في حين ضخ بنك السويد المركزي أموالاً بلغت قيمتها ٥١ مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للحد من انتشار الفيروس .

في نفس السياق، خفض بنك اليابان المركزي من سعر فائدة السياسة النقدية، فيما تدرس الحكومة اليابانية إمكانية تقديم تخفيضات إضافية والمزيد من تحفيز الظروف النقدية.

كما لجأ بنك الارجنتين المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الائتمان المصرفي للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .كما خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى أدنى مستوى تاريخي وهو ٣.٧٥ في المائة .كما أعلن عن حزمة من القروض المدعومة بسندات القطاع الخاصة للمؤسسات المالية.

وخفض البنك الاحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدية مرتين في مارس ٢٠٢٠ بمقدار ٢٥ نقطة أساس ليصل إلى ٠.٢٥ في المائة، كما أعلن كذلك عن خفض العائد على السندات الحكومية لأجل ٣ سنوات بنحو ٠.٢٥ بالمائة من خلال شراء سندات حكومية في السوق الثانوية (IMF-d, 2020).

في السياق ذاته، بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدته النقدية بواقع ٦٥ نقطة أساس إلى ٠.١ في المائة، قدم بنك انجلترا المركزي حزمة من الحوافز لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض متطلبات رأس المال للمصارف البريطانية (Government of the UK, Bank of England, 2020).

هذه الإجراءات من شأنها توفير موارد إضافية للمصارف البريطانية بما يمكنها من توجيه الائتمان للقطاع المنزلي (الأفراد والأسر) وقطاع الأعمال الشركات في المملكة المتحدة خلال فترة تفشي فيروس كورونا. كما سيتبع بنك إنجلترا آلية لمراقبة المصارف حول مدى قدرتها على توظيف هذه الموارد في مصلحة الأفراد والشركات ضد تداعيات الفيروس.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية، تحفظ البنك المركزي الأوروبي على الاستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس النهج الذي اتبعه البنك الاحتياطي الفيدرالي، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير ف ي حدود سالب ٠.٥ في المائة، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفراً، حيث اتخذ منحى آخر من خلال الاعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخ أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة ١٢٠ مليار يورو حتى نهاية العام ٢٠٢٠ مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك ا لأوروبية .بالإضافة

إلى ذلك، قدم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الائتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض بأسعار فائدة تيسيريه.

كما عزز البنك في ١٨ مارس ٢٠٢٠ تسهيلاته الائتمانية في مواجهة فيروس كورونا بتقديم ٧٥٠ مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض (PEPP) (European Central Bank, 2020).

(Purchase Pandemic Emergency Programme).

استدرك مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي لاحقا ضرورة تعزيز الخطوة التي اتخذها مسبقا في مواجهة الفيروس بتخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية من خلال إطلاق برنامج تيسير كمي بقيمة ٧٠٠ مليار دولار من خلال شراء سندات خزانة أمريكية في حدود ٥٠٠ مليار دولار، إضافة إلى أوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود ٢٠٠مليار دولار (FEDRAL Reserve System, 2020).

١-٤-٣-السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المستجد:

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس على الاقتصادات العربية، وقامت بعض الدول العربية بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت .بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان .من جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية من خلال خفض أسعار الفائدة الأسمية.

الحزم التحفيزية في الدول العربية:

اتخذت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات جادة للحد من انتشار فيروس كورونا. على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تبنت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة ٣٤.٤ مليار دولار موجهة لدعم الائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت السلطات تحمل نسبة ٦٠ في المائة من

رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة اجمالية تصل إلى ٩ مليارات ريال سعودي. كما تم بمنتصف شهر أبريل ٢٠٢٠ الموافقة على حزمة من المبادرات الإضافية بقيمة ٥٠ مليار ريال سعودي (وزارة المالية السعودية، ٢٠٢٠) ما يعادل ١٣.٦ مليار دولار والتالي يرتفع اجمالي الحزم التي قدمتها المملكة الى ٤٨ مليار دولار .في حين أعلنت الإمارات عن تبني حزمة تحفيز إجمالية بقيمة ٧٧ مليار دولار (٢٨٣ مليار درهم) مقدمة من البنك المركزي ووزارة المالية لدعم النشاط الاقتصادي وتخفيف تداعيات انتشار الفيروس على القطاعات المتضررة، وفي نفس الصدد، أعلنت آلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية بحوالي ٢٣.٤ مليار دولار ٧٥ مليار ريال قطري. كما أودعت الحكومة الكويتية مشروع قانون لدى البرلمان يسمح بتوظيف ٥٠٠ مليون دينار كويتي ما يعادل ١.٦ مليار دولار لتجاوز الأزمة، كذلك أطلقت الكويت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بقيمة ١٠ ملايين دينار كويتي بمشاركة المصارف التجارية لمجابهة تحديات تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وذلك لمجابهة الاحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في مواجهة الأزمة.

في البحرين أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة ٥٦٠ مليون دينار بحريني ما يعادل 1.5 مليار دولار لمواجهة تداعيات الفيروس على الاقتصاد البحريني. تشمل الإجراءات التي تمتد على مدى ثلاثة أشهر دفع رواتب البحرينيين العاملين في القطاع الخاص وإعفاء المحلات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الحكومية، كما تعتزم الحكومة البحرينية تنفيذ حزمة بقيمة ١١.٤ مليار دولار ما يعادل ٤.٣ مليار دينار في القريب العاجل كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد(IMF-c, 2020).

على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى، أنشأ العراق حسابا خاصا تُودع فيه المبالغ المخصصة لمحاربة فيروس كورونا بقيمة أولية ٢٠ مليون دولار بالإضافة إلى مساهمة بنك العراق التجاري بقيمة ٥ مليون دولار، حيث خصص البنك المركزي في هذا الصدد مبلغ ٣٠ مليار دينار عراقي لدعم جهود الحكومة العراقية في مواجهة الفيروس (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي العراقي تسهيلات مصرفية تعمل على إعادة جدولة القروض المصرفية لدى القطاع الخاص وبالأخص تلك المستحقة على

الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن زيادة أجل السداد للقروض القائمة والمستقبلية للقطاعات الأكثر عُرضةً لتداعيات الفيروس، وتخفيض تكلفة الاقتراض.

وفي المغرب، تم تخصيص ١٠ مليار درهم ما يعادل مليار دولار أمريكي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بوباء كورونا لاسيما فيما يتعلق بدعم البنية التحتية للقطاع الصحي والمعدات والمستلزمات الطبية.

من ناحية أخرى قدم الأردن (البنك المركزي الاردني، ٢٠٢٠) دعماً للاقتصاد بحوالي ٥٥٠ مليون دينار أردني ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد.

كما أعلنت مصر حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 100 مليار جنيه تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وتقديم تسهيلات ائتمانية في هذا الصدد تقضي بإعفاء أي غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم السداد تشمل الخطة أيضا تقديم الدعم للعمالة المؤقتة بسبب تفشي فيروس كورونا.في٣ ابريل ٢٠٢٠ تلقت الحكومة المصرية دعما من البنك الدولي بقيمة ٧.٩ مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف الى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات الصحية (World Bank-c, 2020).

في تونس أعلنت السلطات عن خطة طوارئ بقيمة ٢.٥ مليار دينار تونسي، تشمل الحزمة عدد من التحفيزات من ضمنها إعفاءات ضريبية، وتحويلات نقدية مباشرة للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود بحوالي ١٥٠ مليون دينار تونسي، بالإضافة إلى ١٠٠ مليون دينار تونسي لدعم المستشفيات بالمستلزمات الطبية اللازمة للتصدي لفيروس كورونا.

وفي موريتانيا، أطلقت السلطات حسابا خاصا لمواجهة كورونا باسم" الصندوق الخاص للتضامن Covid-19 " حيث بلغت قيمة التبرعات حتى ١٤ ابريل ٢٠٢٠ حوالي٥٨٢ مليون أوقية .كما أعدت وزارة الصحة خطة استجابة قصيرة الأجل بقيمة ١٠ ملايين دولار لاحتواء تفشي الوباء. كما تلقت الحكومة الموريتانية دعما ماليا

من البنك الدولي بقيمة ٥.٢ مليون دولار لدعم جهودها في مواجهة فيروس كورونا (World Bank-d, 2020).

شكل (١-٩) حجم الحزم التحفيزية والتسهيلات المصرفية التي انتهجتها الدول العربية لمواجهة فيروس كورونا

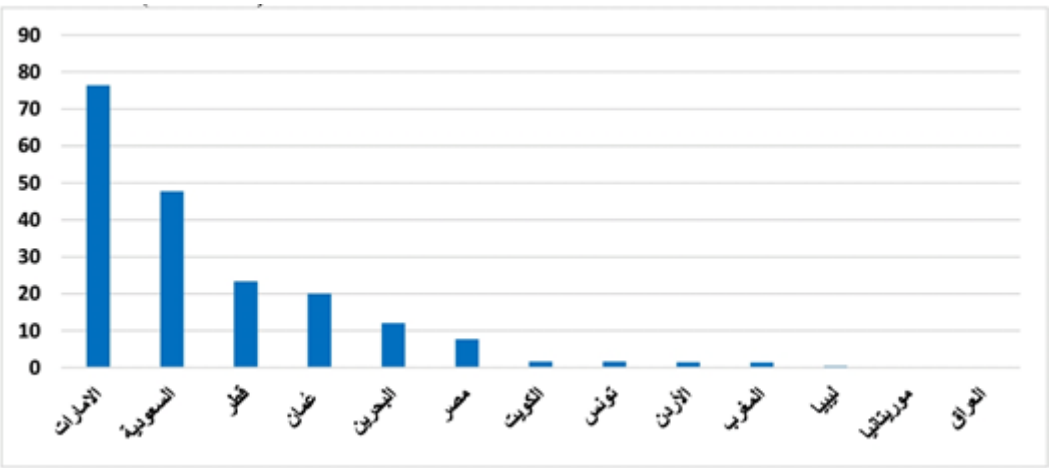

المصدر: المواقع الالكترونية لوزارات المالية والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مارس ٢٠٢٠

١-٤-٤-جهود البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية:

علاوة على ذلك، قامت غالبية البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتبني سياسات نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة مستفيدة من قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإجراء جولتين من خفض الفائدة.

في هذا الصدد، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠٢٠) ، خفض معدل فائدة اتفاقيات الشراء بواقع ٧٥ نقطة أساس بالإضافة إلى تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بواقع ٧٥ نقطة أساس من ١.٢٥ إلى ٠.٥٠ بالمائة. هدفت من هذا الإجراء إلى تحقيق الاستقرار المالي في ظل تفشي فيروس كورونا، كذلك أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠٢٠)، تعديلات على أسعار فائدته النقدية المختلفة، حيث أجرى تخفيضا على معدل فائدة شهادات الإيداع التي يصدرها لأجل أسبوع واحد بحوالي ٠.٧٥ نقطة مئوية علما بان شهادات الإيداع المُصدرة من قبله تعتبر الأداة الرئيسة لآلية انتقال تغيرات معدلات فائدة السياسة النقدية للجهاز المصرفي. كما خفض أيضا سعر

الفائدة على التسهيلات الائتمانية وهوامش المرابحات بنحو ٥٠ نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار ٥٠ في المائة لجميع البنوك من ١٤ في المائة إلى ٧ في المائة. في نفس السياق، بلغت قيمة الدعم الكلي المقدم من مصرف الامارات المركزي حوالي ٢٥٦ مليار درهم ما يعادل ٦٩.٢ مليار دولار.

تتألف خطة الدعم المالي من عدد من البنود من بينها اعتماد مالي يصل إلى ٥٠ مليار درهم، خُصصت من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، بالإضافة إلى ٥٠ مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.

علاوة على ضخ سيولة بنحو ٦١ مليار درهم من خلال قرار المصرف تخفيض متطلبات الاحتياطيات للودائع تحت الطلب لجميع البنوك بمقدار النصف، من ١٤ في المائة إلى ٧ في المائة يمكن استخدامها لدعم إقراض البنوك للاقتصاد الإماراتي وإدارة السيولة لديها.

وسيواصل المصرف المركزي مراقبة تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ويظل جاهزا للتدخل لتخفيف أثر الأزمة (صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠).

كذلك خفض البنك المركزي العماني (مصرف عُمان المركزي، ٢٠٢٠) معدلات الفائدة على إعادة الشراء بواقع ٧٥ نقطة أساس من ١.٢٥ إلى ٠.٥٠ في المائة، وقام بزيادة آجال عمليات إعادة الشراء إلى ثلاثة أشهر، كما سعر الفائدة على عمليات خصم أذونات الخزانة الحكومية بواقع ١٠٠ نقطة أساس إلى ١ في المائة. وخفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع ٥٠ نقطة أساس، ورفع آجال عمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك المركزي العماني حزمة من الإجراءات الوقائية تمثلت في خفض رأس المال الوقائي بنسبة ٥٠ في المائة من ٢.٥ في المائة إلى ١.٢٥ في المائة، ورفع نسبة التسليف بواقع ٥ في المائة.

كما أعلن مصرف البحرين المركزي عن تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لمدة أسبوع من ٢.٢٥ في المائة إلى ١ في المائة، وسعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من ٢ في المائة إلى٠.٧٥ في المائة وسعر

الإقراض لليلة واحدة من ٤ في المائة إلى ١ في المائة. كما عمل على تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لمصارف التجزئة من ٥ في المائة إلى ٣ في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، شجع المصارف والمؤسسات المالية على الاستجابة لجولات التخفيض التي أعلنها البنك المركزي على أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، بتقليص هوامش الأرباح ومعدلات الفائدة للعملاء المتأثرين بفيروس كورونا فضلاً عن أي رسوم وعمولات، أو إجراءات مصرفية أخرى (مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٠).

الشكل (١-١٠) تعديلات أسعار الفائدة الرئيسية من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في أذار ٢٠٢٠

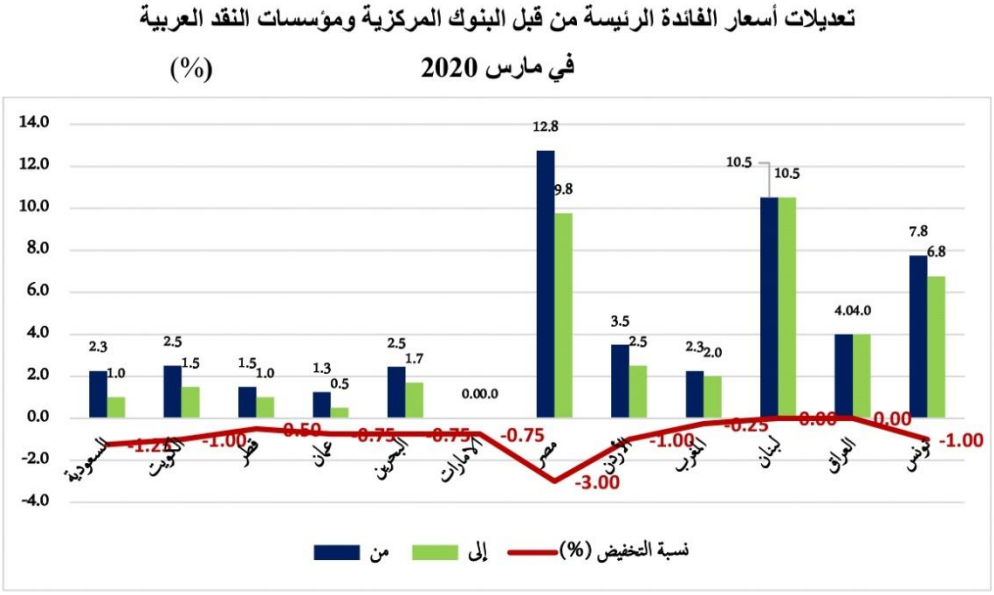

المصدر: صندوق النقد العربي (٢٠٢٠)، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، ٢٠٢٠.

من جانب اخر، بلغ سعر الفائدة في الكويت أدنى معدل له وفق المستويات التاريخية، حيث خفض بنك الكويت المركزي (بنك الكويت المركزي، ٢٠٢٠) سعر الخصم في ٤ مارس ٢٠٢٠ بواقع ربع نقطة مئوية، وتبع ذلك تخفيض آخر بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ بواقع نقطة مئوية كاملة، لينخفض سعر الخصم بذلك من ٢.٧٥ في المائة إلى ١.٥ في المائة، وهو المستوى الأدنى تاريخياً، مستهدفاً بذلك تخفيض كلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. كما خفض مصرف قطر المركزي (مصرف قطر المركزي، ٢٠٢٠) معدلات الفائدة على الإيداع من ١.٥ بالمائة إلى ١ بالمائة بمقدار ٥٠ نقطة أساس. كما تم تخفيض سعر الفائدة على التسهيلات

الممنوحة للمصارف التجارية من ٣.٥ بالمائة إلى ٢.٥ بالمائة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. شمل قرار مصرف قطر المركزي أيضا خفض أسعار فائدة الريبو من ١.٥ بالمائة إلى ١ بالمائة بمقدار ٥٠ نقطة أساس.

كما أعلن مصرف البحرين المركزي (مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٠) تخفيض سعر الفائدة على شهادات الإيداع المصدرة من قبله لأجل شهر، أسبوع، ولليلة واحدة بواقع ٧٥ نقطة أساس.

كما خفض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى مصارف قطاع التجزئة بواقع ٧٥ نقطة أساس.

من جانب آخر، كان للدول المستوردة للنفط أيضا نصيبا من الاجراءات المتبناة للتخفيف من آثار الفيروس، حيث استخدمت أدواتها النقدية مثل أسعار الفائدة الإسمية، وأسعار الخصم، والتسهيلات الائتمانية، والاحتياطي النقدي القانوني، والأدوات الأخرى(السقوف الائتمانية)في محاولة لتجاوز تداعيات انتشار الفيروس.

في هذا الصدد أعلن البنك المركزي الأردني (البنك المركزي الأردني ، ٢٠٢٠) في ١٦ مارس ٢٠٢٠ بناءً على قرار لجنة عمليات السوق المفتوحة عن خفض معدلات الفائدة بنحو ١٠٠ نقطة أساس على أدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبله، في حين خفض سعر الفائدة على شهادات الإيداع لليلة واحدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس، شمل قرار التخفيض أيضا سعر فائدة إعادة الخصم، وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة، وسعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

كما خفض البنك المركزي أسعار الفائدة النقدية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس، كما خفض معدل العائد على شهادات الإيداع لليلة واحدة من ١٠.٢٥ في المائة إلى ٩.٢٥ في المائة بواقع ٥٠ نقطة أساس.

كذلك خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرسمي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس. كما أعلنت السلطات النقدية عن حزمة لدعم القطاع الخاص، من خلال مطالبة البنوك بتأجيل سداد القروض القائمة وتعليق أي رسوم على المدفوعات الإلكترونية والسحوبات، إنشاء صناديق استثمارية، وضمان حكومي للائتمان المصرفي الجديد، بالإضافة إلى تفعيل آلية للدولة لتغطية الفرق بين معدل الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الفعلي على قروض الاستثمار في حدود ٣ في المائة.

كما خفض بنك المغرب (بنك المغرب، ٢٠٢٠) سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس ٢.٠ في المائة من ١٩ مارس٢٠٢٠ وأبقى على نسبة الاحتياطي القانوني في حدود ٢ في المائة. كما أعلن البنك حزمة من التسهيلات المصرفية على صعيد السياسات الاحترازية.

من ناحية أخرى، خفض البنك المركزي المصري (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠) أسعار الفائدة النقدية بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس، لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسة، وسعر الائتمان والخصم إلى ٩.٢٥ بالمائة، و ١٠.٢٥ بالمائة، و ٩.٧٥ بالمائة، و ٩.٧٥ بالمائة على التوالي.

كما وجه البنك المركزي المصري المصارف التجارية بالسماح بتحديد حدود ائتمانية لمقابلة تمويل عمليات الاستيراد للسلع الضرورية ولتلك التي تساهم في الحد من انتشار فيروس كورونا مثل المعقمات الطبية والأقنعة الطبية وغيرها من المستلزمات الضرورية.

في نفس السياق، اتخذ مصرف لبنان المركزي (مصرف لبنان المركزي، ٢٠٢٠) اتجاهاً اخر لمواجهة الفيروس من خلال حث المصارف التجارية على منح أولوية للتحويلات النقدية الأجنبية بغرض شراء المستلزمات الطبية الضرورية لمجابهة فيروس كورونا وذلك في وقت يعاني فيه الاقتصاد اللبناني من شح النقد الأجنبي.

في فلسطين قدمت سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٠) حزمة من الإجراءات والتدابير بغرض التخفيف من حدة التداعيات الاقتصادية لكورونا شملت تأجيل استحقاقات التسهيلات الائتمانية الممنوح للقطاع الخاص حتى أربعة أشهر، مع إعفاء لفترة ستة أشهر للقطاع السياحي والفندقي باعتباره أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة بما يساهم في تحقيق وفرة مالية تتيح للمصارف استخدامها في تمويل الشركات والمنشآت التي تستفيد بدورها في سد العجز السيولي الذي تعرضت له نتيجة تفشي الوباء.

كما اتخذ البنك المركزي الموريتاني مجموعة من التدابير لدعم تمويل الاقتصاد ضد فيروس كورونا، شملت تخفيض معدل الفائدة من ٦.٥ في المائة إلى ٥ في المائة، وتخفيض معدل الإقراض الهامشي من ٩ في المائة

إلى ٦.٥ في المائة، بالإضافة إلى تخفيض نسبة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من ٧في المئة إلى ٥في المئة (البنك المركزي الموريتاني، ٢٠٢٠).

الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية والتجارة الداخلية والخارجية في الجمهورية العربية السورية

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في القطاع الزراعي

المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا في القطاع الصناعي

المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا في قطاع التجارة الداخلية والخارجية

المقدمة:

كان لتسارع تفشي فيروس كورونا أواخر عام ٢٠١٩ ليصبح وباءً عالمياً تداعيات وخيمة على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد، ومع الاتساع السريع لرقعة تفشّيه، وضع الفيروس أنظمة الصحة والحكومات والاقتصادات أمام تحديات حقيقية، ليس فقط في البلدان النامية التي لديها نظام صحي متردٍ والتي تفتقد القدرة الكافية على إدارة المخاطر وتعاني أصلاً من تفاوت اجتماعي–اقتصادي كبير، بل كان هذا الفيروس وبالًا على أكثر البلدان تقدّماً أيضاً (منظمة التعاون الإسلامي، ٢٠٢٠).

يعتبر الركود العالمي واحداً من أكبر الآثار الاقتصادية التي خلّفتها جائحة كورونا، فبهدف الحدّ من عدد الإصابات وتخفيف الضغط على الأنظمة الصحية، لجأت الحكومات بدرجات متفاوتة إلى فرض إجراءات الإغلاق العام للحدّ من قدرة الناس على التنقّل الداخلي والدولي. ونظراً إلى الاعتماد الكبير للدول على التبادل الاقتصادي، أدت هذه القيود إلى ضرب الاقتصادات المحلية، كما أضرّت كثيراً بالتجارة الدولية وسلاسل التوريد. وبالإضافة إلى هذه الأضرار في مختلف قطاعات الاقتصاد، حيث ارتفعت نسبة البطالة عالمياً بشكل ملحوظ. وبحسب صندوق النقد الدولي، تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٣ بالمئة في عام ٢٠٢٠، لتكون هذه الأزمة أسوأ من الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٠).

وفي بلد شهد حرباً مثل سوريا، تتعدد تحديات هذه الجائحة من الحصار الاقتصادي القصري إلى الحرب المستمرة وضعف الإمكانات الدولة السورية، إضافة للاقتصاد المتضرر من الحرب والنقص الكبير في الموارد وضعف في عميلة الانتاج، ولذلك لتحديد أثر كورونا على القطاعات الانتاجية والتجارة الداخلية والخارجية كان لا بد من عرض أثار الحرب على سورية ومن ثم دراسة تأثير هذه الجائحة على هذه القطاعات.

بناءاً عليه فإن هذا الفصل تناول عرض لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب على سورية لإعطاء صورة واضحة عن أضرار التي لحقت الاقتصاد السوري خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ ومن ثم تم إلقاء الضوء على آثار جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة) والتجارة الداخلية

والخارجية من خلال دراسة التغير في واقع القطاعات السابقة خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ بهدف تحديد أثر جائحة كورونا على هذه القطاعات ومن ثم تم اختبار أثر جائحة كورونا على القطاعات الانتاجية والتجارة من خلال دراسة مقارنة بين عينة من احصائيات عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ وذلك باستخدام الاختبارات الاحصائية اللازمة.

٣-١- المبحث الأول: أثر جائحة كورونا في الناتج المحلي الإجمالي

ترتبط قدرة اقتصاد الدول على مواجهة الأزمات بحجم الاقتصاد وتنوّعه وقدراته ومرونته وبعلاقاته التجارية مع الخارج، وكان يعد الاقتصاد السوريّ من الاقتصاديات الصغيرة حيث بلغ قيمته وفق أرقام عام ٢٠١٠ أقلّ من ٥٩ مليار دولار (المجموعة الاحصائية السورية، ٢٠١١)، والأكثر عرضةً للاهتزاز بسبب بنيته الاقتصاديّة وبمدى انكشافه على الخارج، المتعلّق بدرجات الاندماج الاقتصاديّ(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز المجاميع الرئيسة للحسابات القومية، ويستخدم في قياس النمو الاقتصادي لأي بلد، حيث يعكس القيمة المضافة المتحققة في الاقتصاد المحلي نتيجة استخدام عوامل الإنتاج المتوفرة خلال فترة زمنية معينة.

٢-١-١-الاقتصاد السوري قبل الحرب على سورية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

تم إعادة هيكلة الاقتصاد السوريّ من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح مع الدول العالم من خلال تحرير التجارة الخارجيّة بسرعات كبيرة ودخول سوريّة في شراكات مناطق تجارة حرّة إقليميّة في إطار منطق تشابك الأسواق واندماجها في مرحلة العولمة؛ جعلت التوجّه إلى الخارج أكثر من التوجّه إلى الدّاخل، ورفعت من تأثير الاندماج والتشابك بين رأس المال السوريّ ورأس المال العربيّ والأجنبيّ (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ومن الطبيعيّ في هذا السّياق أن يكون حجم التأثر بالأزمات ملموسًا في اقتصاد يزن تبادله الخارجيّ ما بين ٣٥ و٤٣% من ناتجه المحليّ الإجماليّ، ولاسيّما في مجال الموادّ الأوّليّة والسّلع الوسيطة نصف المصنّعة (المجموعة الاحصائية السورية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠).

فبعد أن تمكّن الاقتصاد السوريّ من تحقيق معدّل نموّ بلغ متوسّطه السنويّ ٥.٧% خلال سنوات ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ بما يعادل أكثر من مثْليْ معدّل الزّيادة السكانيّة البالغ متوسّطها خلال تلك الفترة ٢.٥%، تراجع في عام ٢٠١٠ إلى ٢.٣%(المجموعة الاحصائية السورية، ٢٠١١)،

حققت سورية خلال الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠١٠ معدلات نمو اقتصادي جيدة وصلت إلى +٥% سنويا، وصنفت ضمن الدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك نظراً لما تمتعت به البلاد من استقرار سياسي واقتصادي وخطط اقتصادية طموحة. بالإضافة إلى وجود إمكانيات اقتصادية كامنة وكبيرة في شتى المجالات.

٢-١-٢-الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب على سورية (٢٠١١-٢٠٢٠)

نتيجة للحرب التي تمر بها البلاد تعرض الاقتصاد الوطني للتدمير الممنهج على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب نقل النفط والغاز، كما تعرضت معظم حقول النفط والغاز للنهب والتخريب على يد الجماعات المسلحة. وتعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج الزراعي، كما تعرضت السدود وشبكات الري ومنشآت القطاع الزراعي للتخريب والسرقة. بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية الجائرة. وقد أدت هذه الأسباب كافة، إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو الاقتصادي السنوي من +٥% في العام ٢٠١٠ إلى حوالي (-١١.٥%) وسطيا خلال سنوات الحرب على سورية (٢٠١١ – ٢٠٢٠) (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١)، وشهدت السنوات الأخيرة تحسناً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي مما كان يشير إلى بداية تعافي الاقتصاد السوري إلا أن بسبب جائحة كورونا وتدابير الإغلاق العام أدت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول (٢-١) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (سنة الاساس ٢٠٠٠) خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠ .

الجدول (٢-١) الناتج المحلي الإجمالي (سنة الاساس ٢٠٠٠) خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)	العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)
2011	1537191		2016	671246	-6.41
2012	1132310	-26.34	2017	666391	-0.72
2013	832552	-26.47	2018	675675	1.39
2014	748470	-10.10	2019	683922	1.22
2015	717187	-4.18	2020	657430	-3.87

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية من (١٥٣٧١٩١) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١١ إلى (٧٤٨٤٧٠) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٤، وتابع تراجعه بشكل طفيف خلال السنوات التالية، ومن ثم ارتفع بشكل ضئيل خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ حيث بلغ (٦٨٣٩٢٢) مليون ليرة سورية، إلا أنه تراجع إلى (٦٥٧٤٣٠) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٢٠، بسبب جائحة كورونا التي أثرت على أغلب القطاعات الاقتصادية.

٢. استمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض بمعدلات نمو متناقصة من (-٢٦.٣٤)% خلال عام ٢٠١٢ إلى (-٠.٧٢)% في عام ٢٠١٧، حيث بلغ متوسط معدل النمو[1] خلال هذه الفترة (-٤٥)% وارتفع معدل نمو الناتج المحلي إلى ١.٣٩% خلال عام ٢٠١٨، ومن ثم انخفض بشكل طفيف خلال عام ٢٠١٩ ليصبح ١.٢٢%، إلا أنه انخفض بشكل كبير إلى (-٣.٨٧)% في عام ٢٠٢٠.

٣. ألحقت جائحة كورونا خلال عام ٢٠٢٠ خسائر كبيرة بالناتج المحلي الإجمالي في سورية بعد أن عادت عجلة الانتاج في القطاعات الاقتصادية في سورية وبعد أن ظهر تحسناً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان لجائحة كورونا تداعيات بمختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب الأغلاق الجزئي أو الكلي وقيود الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى احتكار المواد الذي أصاب السوق المحلية والسوق الخارجية.

[1] Growth rate $=((\frac{t_n}{t_1})^{\frac{1}{n}} - 1) * 100\%$

٣-٢- المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على قطاع الزراعة:

أمام تحديات العقوبات الأميركية والأوروبية، جاء انتشار جائحة كورونا عالمياً ليؤكد أهمية الزراعة في سوريا، وفي ظل الإجراءات الحكومية الصارمة لمنع انتشار الفيروس، شكل القطاع الزراعي الرافد الأساسي للسوق السورية بما تحتاجه من محاصيل زراعية وحيوانية.

تزامن وباء فيروس كورونا المستجد مع ازدياد أسعار الأسمدة الأساسية بنسبة تتراوح بين ٦٠ و١٠٠ في المائة. في شباط/فبراير ٢٠٢٠، ارتفع سعر الطن الواحد من اليوريا من ١٧٥,٠٠٠ ليرة سورية إلى ٢٤٨,٣٠٠، وسعر الطن الواحد من السوبر فوسفات من ١٥١,٠٠٠ ليرة سورية إلى ٣٠٤,٨٠٠. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، أصدرت الحكومة قائمة جديدة لأسعار الأسمدة المدعومة، فعرضت اليوريا بمبلغ ١٩٣,٠٠٠ ليرة سورية، والسوبر فوسفات بمبلغ ٢٣٧,٣٠٠ ليرة سورية. ويبلغ السعر في القطاع الخاص الضعف أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك تنامت ارتفعت أسعار المحروقات. وأدى الزيادات في أسعار النفط والأسمدة، وهما المدخلان الأساسيان لإنتاج السلع (الآلات، وضخ المياه، وإمدادات المغذيات)، إلى زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة مما أثر بشكل مباشر على إنتاجية المحاصيل الأساسية (الإسكوا، ٢٠٢٠).

٢-٢-١- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة

تشكل الأراضي القابلة للزراعة ما يقارب ٣٠% من مساحة سوريا، وتنقسم إلى أراضٍ مروية، وتبلغ مساحتها مليوناً و٥٠٠ ألف هكتار، وأراضٍ بعلية (تعتمد على مياه الأمطار للري) تبلغ مساحتها ٣ ملايين و٦٠٠ ألف هكتار(المجموعة الاحصائية السورية،٢٠١١).

شكلت الزراعة ما يزيد على ٢٥% من الصادرات السورية في العام ٢٠٠٩، في حين شكلت ما يقارب ٢١% من الدخل القومي للبلاد بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠١٠ (المجموعة الاحصائية السورية،٢٠١١)، أي قبل بداية الحرب في العام ٢٠١١، وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب السورية، خرج أكثر من ٧٠% من الأراضي الزراعية عن الإنتاج، مما أفقد الدولة السورية مواردها الزراعية بشكل شبه كامل، كما أفقد الفلاحين أهم نقاط الدعم لاستمرارهم في أراضيهم، حيث بلغت قيمة الخسائر المباشرة من أضرار مادية طالت البنى التحتية

والمباني والمنشآت حوالي ٩٤ مليار ليرة في حين وصلت الخسائر غير المباشرة والتي طالت أدوات الإنتاج النباتي والحيواني إلى حوالي ١١٠٠ مليار ليرة، لتصل بذلك قيمة الخسائر الكلية إلى حوالي ١١٩٤ مليار ليرة (وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي السورية، ٢٠٢٠)، ويوضح الجدول (٢-٢) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

الجدول (٢-٢) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)	العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)
2011	281732		2016	109515	-1.96
2012	209223	-25.74	2017	114258	4.33
2013	104983	-49.82	2018	97449	-14.71
2014	103666	-1.25	2019	103234	5.94
2015	111701	7.75	2020	106159	2.83

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية من (٢٨١٧٣٢) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١١ إلى (١٠٤٩٨٣) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٣، وتابع تراجعه بشكل طفيف في عام ٢٠١٤ ليرتفع إلى (١١١٧٠١) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٥ الذي شهد نمواً بنحو ٧.٧٥% مدفوعاً بالظروف المناخية المناسبة في هذا العام، ليُعاود بعدها الانخفاض والارتفاع خلال العامين التاليين وقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧ (-١٢)% ومن ثم انخفض ليبلغ أدنى مستوى له عام ٢٠١٨ ، بمعدل نمو (-١٤%) وعاود للارتفاع في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو (٥.٩٤%) نتيجة للارتفاع الكبير في الإنتاج النباتي، خاصة القمح والشعير. واستمر بالارتفاع عام ٢٠٢٠ إلا أنه بمعدل نمو أقل متأثراً بالظروف المناخية غير المناسبة والانهيار الحاد للقدرة الشرائية في مختلف المناطق السورية وأزمة جائحة كورونا.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 15% عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٦% عام ٢٠٢٠، ويمكن تفسير ذلك بأن الانخفاض الذي أصاب ناتج القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب جائحة كورونا كان أكثر حدة من انخفاض الناتج الزراعي، مما زاد من وزنه النسبي في الاقتصاد الكلي.

٢-٢-٢- أثر جائحة كورونا على المحاصيل الرئيسية

أثّرت الحرب على سورية منذ عام ٢٠١١ على كافة المحاصيل الزراعية، بما في ذلك الاستراتيجية منها. فقد انخفض إنتاج القمح بشكل كبير في أعوام الأزمة ليصل عام ٢٠١٨ إلى أدنى مستوى له، بنحو ١.٢ مليون طن مقارنة مع ٣.٨ مليون طن عام ٢٠١١. ونتيجة للظروف المناخية المناسبة والهدوء النسبي من الناحية الأمنية عام ٢٠١٩ ، فقد بلغ الإنتاج ما قيمته ٣.١ مليون طن. إلا أن إنتاج القمح انخفاض في عام ٢٠٢٠ بنحو ١٥%، وذلك بسبب الظروف المناخية غير المواتية، والحرائق التي أصابت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، إضافة إلى الانخفاض الكبير في عوائد زراعة القمح نتيجة غياب الدعم عنه تقريباً، والتدهور الكبير في قيمة الليرة السورية الناجم عن جائحة كورونا، مما دفع بالفلاحين إلى التخلي عن زراعة هذا المحصول الاستراتيجي(الإسكوا، ٢٠٢٠). أما إنتاج الشعير فقد حافظ نسبياً على مستوياته خلال فترة الحرب، وذلك لأن محصول الشعير أكثر احتمالًا للظروف المناخية السيئة وقلة الأمطار. مع ذلك، ونظراً لزراعة جزء كبير من هذا المحصول زراعة بعلية، والانخفاض الكبير في معدلات الهطول المطري(الإسكو، ٢٠٢٠)، فقد بلغت غلة الشعير أدنى مستوياتها عام ٢٠١٨ ، ولم يتجاوز الإنتاج في هذا العام نصف مليون طن مقارنة بنحو ٠.٧ مليون طن عام ٢٠١٠. لكنه عاود الارتفاع بشكل كبير عام ٢٠١٩ ، ليبلغ حدود ٣ مليون طن، ومن ثم انخفض إلى حدود ٢.٢٥ مليون طن عام ٢٠٢٠ ، أي أقل بنحو ٢٦.٤٤% من عام ٢٠١٩. ويمكن تفسير هذا التذبذب في إنتاج الشعير إلى كونه محصولًا بعلياً يعتمد على الأمطار، إضافة إلى غياب السياسات الزراعية الفعالة، ونقص العائد المادي الذي يمكن أن يُحفز المزارعين على الاستمرار في إنتاجه.

يعتبر القطن من المحاصيل التي شهدت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج خلال فترة الحرب على سورية، نظراً لحاجة هذه المحاصيل إلى متابعة وعناية، الأمر الذي لم يتسنّ للكثير من الفلاحين تقديمه، بسبب صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية نتيجة الأعمال العسكرية، وشح الموارد من سماد وبذار وأدوية زراعية، وقلة المياه، وصعوبة الحصول على المازوت الازم لضخ المياه إلى الأراضي المزروعة بهذه المحاصيل. كما تأثر الطلب على هذه المحاصيل سلباً بعد الدمار الكبير الذي لحق معامل إنتاج النسيج في مختلف المناطق

السورية(الإسكوا، ٢٠٢٠). فقد انخفض إنتاج القطن خلال فترة الحرب على سورية حيث بلغ ٤٠.٧ ألف طن في عام ٢٠١٦ إلى أقل من % ٢٥ من إنتاج عام ٢٠١٠ ، وفي عام ٢٠١٧ ، بلغ إنتاج القطن أدنى مستوياته، بكمية تقدر بنحو ٣٤ ألف طن، ليرتفع في عام ٢٠١٩ حيث بلغ ١١٥ ألف طن كما انخفض الإنتاج عام ٢٠٢٠ بنحو ٣٥.٤٩% مقارنة مع العام السابق، ليبلغ ٧٤ ألف طن تقريباً، ويوضح الجدول (٢-٣) أنتاج المحاصيل الرئيسية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ (الكمية: ١٠٠٠ طن)

الجدول (٢-٣) أنتاج المحاصيل الرئيسية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ (الكمية: ١٠٠٠ طن)

العام	القطن	القمـــح	الشعير
2016	40.70	1726.20	954.50
2017	34.04	1850.74	990.05
2018	79.70	1222.99	408.11
2019	114.67	3085.10	3053.12
2020	73.97	2848.47	2245.79

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

٢-٢-٣-أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي

تم دراسة أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي من خلال دراسة مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٢-٤) الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ (ملايين ل. س)

الجدول (٢-٤) الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ (ملايين ل. س)

الإنتاج النباتي:	2019	2020
حبـوب	60959.53	52061.16
محاصيل صناعية	9933.48	11735.6
فواكـه	63665.04	64262.04
خضـراوات	23557.21	25284.11
بقول	5547.169	7704.828
رعويـات	669.2372	690.9637
صناعات ريفية	5196.783	5456.623
بذار	3803.144	4183.459
الغراس	24.75	30.01
حلج الأقطان	14996.1	15296.05
منتجات زراعية أخرى	45344.73	47625.7

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا.

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا.

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٢-٥) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي

الجدول (٢-٥) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي

	Paired Differences					Sig. (2-tailed)	df	t
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
الانتاج النباتي في القطاع الزراعي ٢٠٢٠ - الانتاج النباتي في القطاع الزراعي ٢٠١٩	57.58	3096.62	933.66	-2022.75	2137.92	0.952	10	0.062

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٩٥٣ وهو أعلى من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية(لا يوجد أثر سلبي) بين الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا ويعزى ذلك إلى تدابير التي اتبعتها الحكومة السورية للحد من تأثير جائحة كورونا على القطاع الزراعي نذكر أهمها فيما يلي (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ٢٠٢٠):

١. الوصول إلى المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي (مبيدات الآفات والأسمدة والبنزين) بأسعار ميسورة لصغار ومتوسطي المزارعين. على الرغم من أن الكميات المدعومة لا تكاد تغطي ٢٠ في المائة من اللازم لتحقيق القدر الأمثل من الإنتاج إلا أنها خففت من حدة أثر جائحة كورونا.
٢. تم إنشاء أسواق للمزارعين في المناطق الحضرية للمساعدة في الحد من تضخم أسعار الأغذية وتفادي التجارة من خلال الوسطاء وهذا ساهم من تحقيق الفائدة للمزارعين والمستهلكين على حد سواء وساهم في الحد من الخسائر الغذائية (تعميم مجلس الوزراء السوري، ٢٠٢٠).
٣. تم إنشاء خطوط ائتمان مدعومة لشركات تجهيز الأغذية الزراعية لإضافة القيمة إلى الإنتاج.
٤. طورت ودعمت الوحدات لتقديم الخدمات الجماعية التي تخفض تكلفة الإنتاج وتزيد كفاءته (مثل الحصادات، ومشاتل لإنتاج الشتول، ووحدات النقل الجماعي، ووحدات ما بعد الحصاد، ووحدات التجهيز)، وتحديد طريقة إدارة هذه الوحدات لضمان تقديم الخدمات بأسعار معقولة.

٣-٣- المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا على قطاع الصناعة:

دمّرت الحرب على سورية جزءاً كبيراً من المنشآت الصناعية والبنية التحتية اللازمة للعمل الصناعي، من شبكات كهرباء ومياه طرق ومواصلات، كما أثر سلباً على سلاسل قيمة الإنتاج الصناعي، إذ انخفضت بشكل حاد قدرة الصناعيين على الحصول على مدخرات الإنتاج من آلات صناعية ومواد أولية ونصف مصنعة . كما تم نهب وسرقة المنشآت الصناعية الضخمة من قبل الجماعات المسلحة، وهربت رؤوس الأموال الصناعية إلى خارج البلاد، كما غادرت سوريا معظم الخبرات والعمالة الصناعية .وتأثرت الصناعة بانهيار سوق التصدير، ومحدودية القدرة الشرائية للسوريين، وصعوبة القيام بالمعاملات المالية والتجارية نتيجة للعقوبات، وتدمير البنى التحية والخدمات العامة من طرق وشبكات ومحطات ومراكز انتاج وتحويل الكهرباء وشبكات المياه التي تستخدم للصناعة، بالإضافة لصعوبة الوصول إلى المعامل الصناعية وخرج أعداد كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة عن الانتاج.

٢-٣-١- أضرار قطاع الصناعة من الحرب على سورية

وفيما يلي عرض لأغلب أضرار القطاع الصناعي خلال فترة الحرب على سورية:

١. بلغ عدد المنشآت الخاصة المتضررة في منطقة دمشق وريفها وحمص وحماه وحلب ١٥٢٤ منشأة بقيمة إجمالية قرابة ٢٥٠ مليار ليرة سورية...في حين تأثر القطاع العام الصناعي حيث خرج ما يقارب ٤٩ شركة ومعمل ومحلج من الانتاج، وبلغ إجمالي خسائر القطاع الصناعي بأكثر من ٦٠٠ تريليون ليرة سورية (نحو ١٥٠ مليار دولار بأسعار السوق الحالية) (وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١).
٢. شهدت سورية حركات نزوح لعدد كبير من الصناعيين والعمال الفنيين إلى دول الخارج وفي مقدمتها لبنان وتركيا والاردن(وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١).
٣. ارتفاع تكاليف الانتاج ويعود ذلك للحصار والمقاطعة من بعض بلدان الجوار سوءًا في ما يتعلق بفتح الاعتمادات أو في نقل مستلزمات الانتاج الصناعي والانتاج الجاهز من وإلى البلد وضمنها (وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١).

٤. خسارة حصة هي في غاية من الاهمية من السوق المحلية لصالح الاستيراد وذلك بسبب توقف الانتاج المحلي أو نقصه، وكذلك بسبب ضعف القوة الشرائية عند السكان، وانخفاض قيمة العملة السورية وارتفاع الاسعار، وانتشار تزوير المنتجات.

٥. تأثرت الصناعة بخروج المعابر الحدودية من أيدي الحكومة، وهذا ما جلب صعوبات وتكاليف إضافية في مجال تصدير الانتاج أو حتى في استيراد المواد الأولية للصناعة (وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١).

٦. صعوبة تحصيل ديون الشركات الصناعية من الزبائن، وتجدر الإشارة إلى انه بلغ عدد القروض المتعثرة لدى المصرف الصناعي عن ٣٥٠٠ قرض متعثر لدى المصرف بقيمة إجمالية تصل إلى حدود ٣٠ مليار ليرة سورية (مصرف الصناعي السوري،٢٠٢١).

٢-٣-٢- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي

تأثر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بشكل كبير نتيجة للأضرار سابقة الذكر التي لحقت به، ويوضح الجدول (٢-٦) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

الجدول (٢-٦) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)	العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)
2011	307508		2016	٦١٦٦٥	-15.48
2012	162290	-47.22	2017	٧٦٦٠٢	24.22
2013	70352	-56.65	2018	٨٨٠١١	14.89
2014	٦١٧٥٣	-12.22	2019	٨٣٩٤٢	-4.62
2015	٧٢٩٥٧	18.14	2020	69663	-17.01

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية من (٣٠٧٥٠٨) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١١ إلى (٧٠٣٥٢) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٣، وتابع تراجعه بشكل طفيف في عام ٢٠١٤ ليرتفع إلى (٧٢٩٥٧) مليون ليرة

سورية في عام ٢٠١٥ الذي شهد نمواً بنحو ١٨.١٤% ، ليُعاود بعدها الانخفاض في عام ٢٠١٦ ومن يرتفع خلال العاميين التالين ومن ثم ينخفض قليلا في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو (-٤.٦٢%) واستمر بالانخفاض بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو (-١٧.٠١%) حيث بلغ (٧٢٩٥٧) مليون ليرة سورية متأثراً الانهيار الحاد للقدرة الشرائية في مختلف المناطق السورية وأزمة جائحة كورونا بسبب قيود النقل والتنقل والأغلاق الجزئي للمعامل وصعوبة الحصول على المواد الأولية.

وتجدر الإشارة إلى إن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 13% عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٢% عام ٢٠٢٠. وذلك بسبب القيود المرافقة مع جائحة كورونا.

٢-٣-٣- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بشكل حاد في بداية الحرب على سورية، حيث تراجع عام ٢٠١١ بمعدل ٤%، لينهار عام ٢٠١٢ بنحو ٥٠%. واستمرت معدلات النمو السلبية حتى عام ٢٠١٧ الذي شهد بعض التحسن، قبل أن ينخفض معدل النمو إلى ٢.٤٣% في عام ٢٠١٨. إلا أن الكثير من الورشات الصغيرة عادت إلى العمل عام ٢٠١٩ ، نتيجة للاستقرار ما بعد الحرب، حيث شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً سنوياً بأكثر من ١٣% مقارنة مع العام الذي سبقه، إلا أن هذه الحالة لم تستمر، حيث تعرض القطاع إلى انتكاسة جديدة في كافة المناطق السورية عام ٢٠٢٠ نتيجة انهيار سعر الصرف والارتفاع الكبير في أسعار حوامل الطاقة (في حال توفرها)، إضافة إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا (OCHA, 2021). في المحصلة، انخفض ناتج الصناعة التحويلية عام ٢٠٢٠ بنحو ١٧% عن عام ٢٠١٨، وبمعدل ٤٠% مقارنة بما كان عليه عام ٢٠١٠، ويوضح الشكل (٢-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٢-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

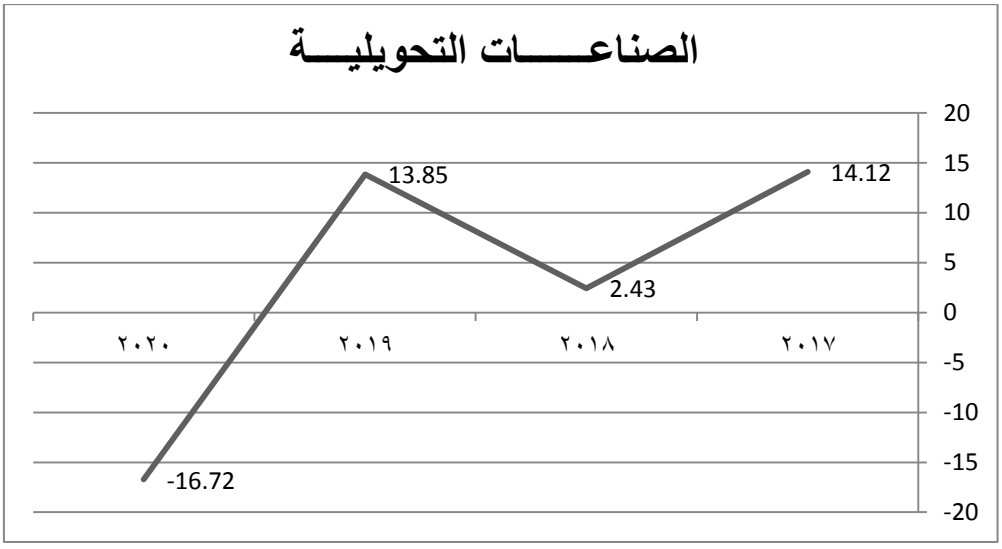

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية
وعلى نشرة سعر الصرف الصادرة من المصرف سورية المركزي

أثّرت الحرب على سورية على المنشآت الصناعية في كافة المناطق السورية، إلا أن حجم الخسائر يختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً لعوامل عدة، أهمها حجم الدمار الذي لحق بالمنطقة نتيجة للعمليات العسكرية والقتالية، إلا أن ازداد عدد الورشات، أدى إلى تحسن نسبي عام ٢٠١٩ في ناتج الصناعات التحويلية، ما لبث أن تراجع عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة كورونا حيث عانى قطاع الصناعات التحويلية من صعوبات تتعلق بالحصول على المواد الأولية، وضعف الأسواق، وصعوبة تأمين الكهرباء والوقود للآلات، بالإضافة إلى خروج أغلب الأسواق عن التصريف وضعف القدرة على شراء المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية كون معظم المنشآت الصناعية تعتمد بشكل كبير على السوق المحلي لتصريف منتجاتها، ويقوم بعض التجار ببيع هذه المنتجات في أسواق الدول المجاورة، وكان للعقوبات الاقتصادية من جهة والإجراءات المتبعة لحد من انتشار جائحة كورونا من جهة أخرى دوراً في الحد من قدرة الصناعيين على استيراد المواد الخام والآلات، والمعدات اللازمة للصناعة (الإسكوا، ٢٠٢٠).

٢-٣-٤- الناتج المحلي إجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية

بدأ الانخفاض في ناتج الصناعة الاستخراجية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١١ ، مع خروج الشركات الأجنبية المستثمرة لحقول النفط في سوريا. فعلى الرغم مما شهده ذلك العام من زيادة في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تراجع ناتج الصناعة الاستخراجية في عام ٢٠١١ نحو ١١% مقارنة مع عام ٢٠١٠ ، متأثراً بانخفاض إنتاج النفط، وشهدت السنوات اللاحقة انهياراً في قطاع الصناعة الاستخراجية نتيجة خروج العديد من حقول النفط والغاز من العملية الإنتاجية.

بلغ ناتج القطاع حده الأدنى عام ٢٠١٥ ،حيث انهار إنتاج النفط من ٣٨٦ ألف برميل/يوم إلى أقل من ١٠ آلاف برميل/يوم، وانخفض إنتاج الغاز الطبيعي من ٢٩ إلى ٨ مليون متر مكعب يومياً (British Petroleum،٢٠٢٠). وفي السنوات اللاحقة شهد معدلات نمو إيجابية ولكن بمعدلات متناقصة ليتراجع لاحقاً في عام ٢٠١٩ بمعدل (-١٤.٦%) إلا أنه انخفض بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ معدل النمو (-٢٣%)، ويعزى ذلك بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج ومع ذلك لم يتجاوز ناتج هذه الصناعة عام ٢٠٢٠ نسبة ١٠% مما كانت عليه عام ٢٠١٠، وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المتعلقة بإنتاج النفط خلال سنوات الحرب لم تأخذ بعين الاعتبار ما نهبته الجماعات المسلحة المختلفة، كما أن ناتج القطاع الاستخراجية الحالي يعتمد بشكل أساسي على ما يتم إنتاجه في مناطق المحررة. ووفق لوزارة الصناعة السورية، فإن إنتاج النفط في مناطق المحررة ما هو إلا جزء بسيط من إجمالي إنتاج النفط في سوريا. وبالتالي، فإن ناتج الصناعة الاستخراجية الفعلي سيكون أعلى مما هو مقدر في حال تم أخذ الإنتاج النفطي في كافة المناطق السورية (وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١).

إن إجمالي خسارة هذا القطاع لنهاية عام ٢٠٢٠، تبلغ أكثر من ١٥٠٠ مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ ، أي نحو عشرة أضعاف قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية عام ٢٠١٠. تجدر الملاحظة أن هذه الخسارة مرتبطة بالإنتاج فقط، ولا تتضمن الخسائر الناتجة عن تدمير ونهب وسرقة المنشآت وآليات استخراج النفط والغاز الطبيعي، والتي قدّرها وزير الصناعة في الحكومة السورية بقيمة ٩٢ مليار دولار أمريكي في نهاية

٢٠٢٠ (وزارة الصناعة السورية، ٢٠٢١)، ويوضح الشكل (٢-٢) معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٢-٢) معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة الاستخراجية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

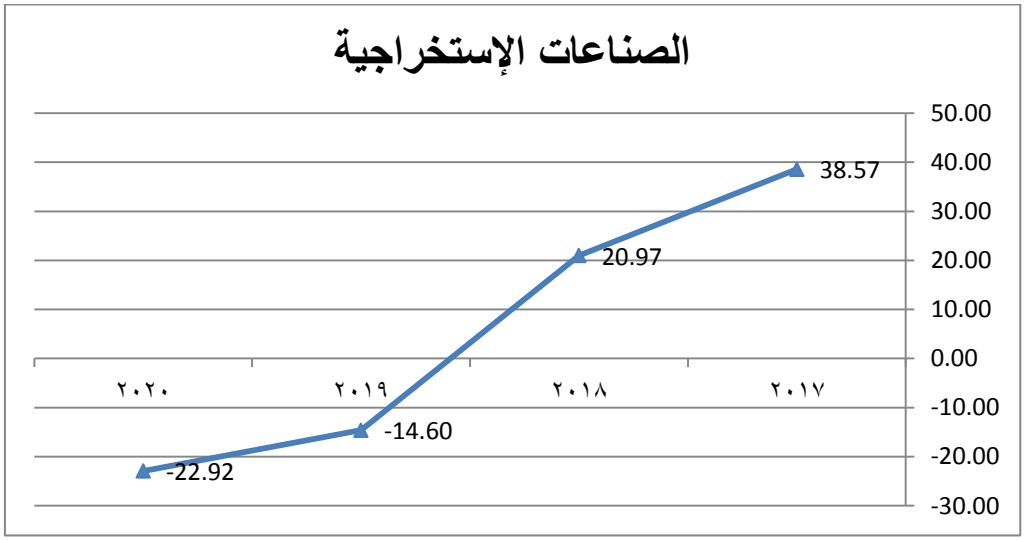

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية
وعلى نشرة سعر الصرف الصادرة من المصرف سورية المركزي

٢-٣-٥- العاملين في القطاع الصناعي

انخفض عدد العاملين في القطاع الصناعي بشكل كبير خلال السنوات الاولى من الحرب وقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي ١٣٤٣٤٥ عاملاً في عام ٢٠١٦ واستمر بالانخفاض خلال السنتين التاليتين حيث بلغ ١٢٥٨٨٦ عاملاً في عام ٢٠١٨ وارتفع عدد العاملين في عام ٢٠١٩ ليصبح ١٢٧٦٢٦ نتيجة التحسن في قطاع الصناعات التحويلة إلى أنه انخفض بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا حيث بلغ ١٢٥٣٨٨ عاملاً ويوضح الشكل (٢-٣) أعداد العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

الشكل (٢-٣) أعداد العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

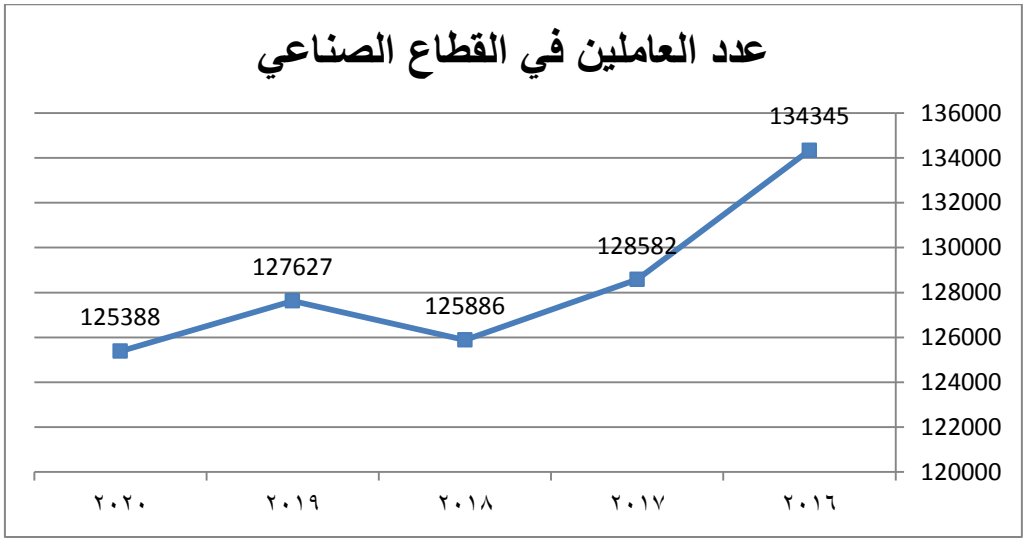

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

٢-٣-٦- أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي

تم دراسة أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي من خلال دراسة مقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٢-٧) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (ب ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠

الجدول (٢-٧) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعي (ب ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠

البيان	2019	2020
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ	2979	2076
المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية	1708	1416
الخشب والموبيليا والأثاث	476	401
الورق ومنتجاته ومواد مطبوعة	296	250
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول	4032	3506
المنتجات غير المعدنية	727	532
المعدنية الأساسية	253	212
المنتجات المعدنية المصنعة	905	754
متنوعة أخرى	8	6
الصناعات الاستخراجية	1970	1110
الكهرباء والماء	2282	1224

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية
وعلى نشرة سعر الصرف الصادرة من المصرف سورية المركزي

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالدولار) لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالدولار) لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالدولار) لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالدولار) لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٢-٨) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي

الجدول (٢-٨) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي

	Paired Differences					Sig. (2-tailed)	df	T
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠١٩ - الإنتاج في قطاع الصناعة بتكلفة عوامل الإنتاج ٢٠٢٠	377.18	392.65	118.39	113.39	640.97	0.010	10	3.186

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠١ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

٣-٤- المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على قطاع التجارة الداخلية والخارجية:

لعبت العديد من العوامل المتداخلة دوراً في الارتفاع الهائل لمستوى الأسعار في كافة المناطق السورية خلال فترة الحرب على سورية ويعتبر انهيار عملية الانتاج الذي اصاب كافة القطاعات الاقتصادية من أهم هذه العوامل إذ أنه أثر بشكل كبير على توفر السلع والخدمات في السوق بالتالي ارتفاع أسعارها.

٢-٤-١- قطاع تجارة الجملة:

ازدهر قطاع التجارة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ بشكل كبير، نتيجة للانفتاح الاقتصادي وتطور التجارة السورية الداخلية، حيث ازدادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه خلال فترة الحرب على سورية انخفض معدل نمو هذا القطاع، وصلت خسارة قطاع تجارة الجملة والمفرق خلال الحرب على سورية إلى ٧٥٩ مليار ليرة سورية، وتعرض القطاع لانكماش، وتراجع وزنه النسبي من ٢٢.٨% في العام ٢٠١١ إلى ١٦% في العام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٢-٩) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

الجدول (٢-٩) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)	العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)
2011	347284		2016	٩٣٩٢٣	-7.64
2012	216685	-37.61	2017	١٠١٨٣٣	8.42
2013	136578	-36.97	2018	١١١٨٢٥	9.81
2014	٩١٢٢٤	-33.21	2019	١١٤٩٩٠	2.83
2015	١٠١٦٨٧	11.47	2020	105772	-8.02

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية من (٣٤٧٢٨٤) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١١ إلى (٩١٢٢٤) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٤ بمعدل نمو وسطي (-٢٥%)، ليرتفع إلى (١٠١٦٨٧) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٥ الذي شهد نمواً بنحو ١١.٤٧% ، ليُعاود بعدها الانخفاض في عام ٢٠١٦ ومن ثم يرتفع خلال الأعوام

الثلاثة التالية بمعدل نمو وسطي ٤%، ومن ثم انخفض بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو (-٨.٠٢%) حيث بلغ (١٠٥٧٧٢) مليون ليرة سورية متأثراً بالانهيار الحاد للقدرة الشرائية في مختلف المناطق السورية وبأزمة جائحة كورونا الناجم عنها قيود النقل والتنقل والأغلاق الجزئي وصعوبة الحصول على السلع من الخارج والاحتكار في الداخل.

إن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 17% عام ٢٠١٩ إلى نحو ١٦% عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب القيود المرافقة مع جائحة كورونا حيث إصدار رئاسة مجلس الوزراء تعميماً في ٢٠٢٠/٣/٢١ للمحافظين يتضمن اتخاذ القرارات اللازمة لإغلاق الأسواق والأنشطة التجارية والخدمية والثقافية والاجتماعية، مستثنياً مراكز بيع المواد الغذائية والتموينية والصيدليات والمراكز الصحية الخاصة، بالإضافة إلى قرار الفريق الحكومي المعني باستراتيجية التصدي للفيروس في ٢٠٢٠/٣/٢٤ فرض حظر تجول في جميع المناطق من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا اعتبارا من يوم الأربعاء ٢٥ مارس ٢٠٢٠ حتى إشعار آخر، وإغلاق كل الفعاليات التجارية والمحلات بشكل كامل خلال فترة الحظر واتخاذ العقوبات القانونية بحق المخالفين

٢-٤-٢- معدل التضخم:

التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في المجتمع، ويشير إلى زيادة مقدار النقود في الاقتصاد التي تؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لوحدة النقد (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار الناجم عن قصور العرض في مواجهة الطلب (شنبيش، ٢٠١٣).

وفي الأصل تم استخدام كلمة التضخم للإشارة إلى كمية النقود، ومعناها أن مقدار النقود قد تضخم وزاد عن حدّه الطبيعي، وذكر ميلتون فريدمان في "النظرية النقدية" بأن التضخم هو:" دائما وأينما وجد، ظاهرة نقدية بالنظر إلى أنه ينتج عن زيادة في كمية النقود تفوق زيادة الإنتاج، وأنه لا يمكن أن يكون نتيجة لغير ذلك" وهناك جملة مشهورة له " التضخم دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية" (السيد، ٢٠١٥، ص ٤٦).

وتبعًا لهذا التعريف فإنه يتوجب مراقبة الثروة الحقيقة في المجتمع من سلع وخدمات وما إلى هنالك فإذا زادت النقود زيادة مكافئة لزيادة الثروة فلا وجود لتضخم، لأن تطور حالة الثروة في المجتمع تقتضي تلك الزيادة في النقود، أما إن زادت النقود دون زيادة للثروة فإن التضخم سيرتفع.

وبحسب ما جاء به فريدمان فإن مقدار النقود الواجب توافره في المجتمع يجب أن يتناسب طردًا مع الحاجات المختلفة للأفراد بدون زيادة أو نقصان، فإن قلّ ذلك المقدار أصيب الناس بضيق لأنهم لا يملكون ما يكفيهم من نقود، وإن كثر أصبحوا يمتلكون ما يفوق حاجتهم فيبذلون نقوداً أكثر لشراء السلع فيؤدي إلى ارتفاع أسعارها (مهران، ٢٠١٢).

وتتعدد أسباب نشوء التضّخم من تضخم بسبب ارتفاع الطلب إلى تضّخم بسبب ارتفاع النفقات أو التكاليف أو الناشئ عن الحصار الاقتصادي أو التضخم الناجم عن زيادة العرض النقدي وفيما يلي شرح مبسط لبعض منها (السيد، ٢٠١٥):

- التضّخم الناشئ عن زيادة الطلب: يحدث عندما يتزايد الطلب الكلي للسلع والخدمات بسرعة أكبر من زيادة العرض الكلي وهذا يدفع المستوى العام للأسعار للارتفاع، بالتالي يحفّز هذا النوع من التضخم الإنفاق الحكومي أو تخفيضات ضريبية متتالية أو زيادة في عرض النقود فكلها تؤدي إلى خلل في معادلة العرض والطلب الكليين بالنسبة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد.
- التضّخم الناشئ عن ارتفاع النفقات والأجور والتكاليف يحدث بفعل أعمال احتكارية لأصحاب الأعمال حين يرفعون الأسعار دون زيادة في الطلب، وقد يحدث أيضا بسبب ضغوط نقابية لزيادة الأجور النقدية للعمال ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية في الشركات.
- التضخم الناشئ عن الحصار الاقتصادي حين ينعدم الاستيراد والتصدير في البلد مما يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار وانخفاض قيمة النقود بسبب قلة المعروض مع بقاء الطلب، كما حصل للعراق وكوريا بعد حصارهما من أمريكا.

ارتفع معدل التضخم بشكل كبير خلال فترة الحرب على سورية، حيث وصل إلى أعلى قيمة له ١١٧% في عام ٢٠١٤، ومن ثم انخفض بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٥ واستمر بالانخفاض ليصل إلى ١٣.١٩% وهو أدنى مستوى له خلال فترة الحرب على سورية مما كان يعد دليلاً على تحسن الانتاج وعودة الحياة الانتاجية في سورية ليعاود بالارتفاع قليلاً في عام ٢٠١٩ حيث بلغ ١٩.٨٣% إلا انه ارتفع بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ٥٤.٦% مما يظهر أثر جائحة كورنا، ويوضح الشكل (٢-٤) معدل التضخم خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٢-٤) معدل التضخم خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

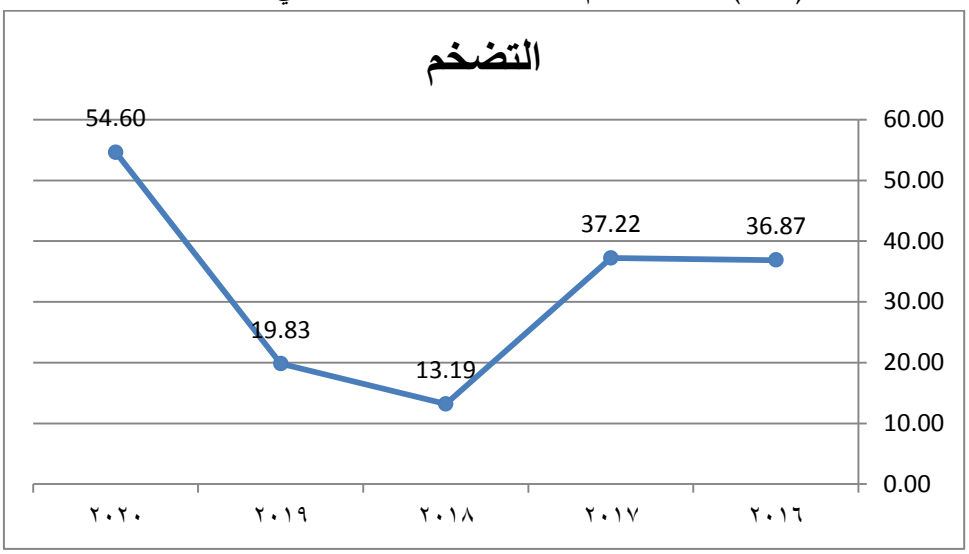

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

٢-٤-٣- الارقام القياسية للسلع والخدمات

الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو قياس التغير النسبي في المبلغ المدفوع لشراء سلة الاستهلاك من أصناف سلع وخدمات، وهذا يساعد في تحليل الأداء الاقتصادي عبر قياس التضخم على مستوى معيشة الأفراد والأسر وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ويقاس من شهر إلى شهر ومن سنة إلى سنة، بالتالي فإن الرقم القياسي لسعر المستهلك يجسد البناء المركب الذي يجمع النظرية الاقتصادية مع المعاينة والأدوات الإحصائية الأخرى ويستخدم البيانات التي يتم جمعها شهرياً من اجل إنتاج المعيار الزمني لمتوسط تغير الأسعار (المكتب المركزي للإحصاء في الامارات، ٢٠٢٢).

يعمل الرقم القياسي لسعر المستهلك على توفير التقديرات لتغير الأسعار ما بين أي فترتين زمنيتين. فيشير تغير النسبة الحاصل ما بين الرقمين القياسين للفترتين الزمنيتين إلى مدى تغير الأسعار ما بينهما. ترافق عملية الأرقام القياسية لأسعار المستهلك جمع لأسعار عينة من الأصناف التي يستهلكها الجمهور من مجموعات متعددة – مثل الغذاء، الملبس، المأوى والخدمات الطبية – التي يقوم الناس بشرائها لمعيشتهم اليومية.

٢-٤-٣-١- أهمية الرقم القياسي لسعر المستهلك :

توفر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك معلومات ملائمة في حينها عن تغير الأسعار التي تؤثر على أي اقتصاد وذلك بسبب الاستخدامات المختلفة ومن أهمها (المكتب المركزي للإحصاء في اليمن، ٢٠١٠) :

- كمؤشر اقتصادي: الاستخدام الأوسع في قياس التضخم، ويمثل الرقم القياسي لسعر المستهلك المؤشر الهام في فاعلية السياسات الاقتصادية. إن البنك المركزي اليمني والوزارات الحكومية المختلفة تقوم باستخدام تحركات الرقم القياسي لسعر المستهلك من أجل المساعدة في صياغة السياسات المالية والنقدية ورصد تأثيراتهما على الاقتصاد اليمني. يستخدم أيضاً مدراء الأعمال التنفيذيين، ومسئولي العمالة، وجهات خاصة أخرى الرقم القياسي كدليل لصنع قراراتهم الاقتصادية.
- كوسيلة من وسائل تنظيم الدخل: يقوم العديد من المشاريع في القطاع الخاص والعام والمختلط باستخدام الرقم القياسي وذلك لتخصيص الزيادات في الراتب. بالإضافة إلى ذلك يستخدم الأفراد والشركات الخاصة الرقم القياسي لسعر المستهلك لتقدير الزيادات الملائمة إلى قائمة المبالغ المدفوعة المختلفة لإزالة أي تأثيرات ناجمة عن التضخم.
- ضبط للسلسلة الاقتصادية الأخرى: تستخدم البرامج الإحصائية الأخرى الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أو أي من عناصرها في ضبط تغيرات الأسعار وإنتاج النسخ الخاصة بالتضخم في سلسلة بياناتهم. على سبيل

المثال، فإن الجهاز المركزي للإحصاء يستخدم الرقم القياسي لسعر المستهلك في تقدير القيمة المضافة لعدة أنشطة بالأسعار الثابتة ، وتبعاً لذلك يتم الحصول على الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP).

٢-٤-٣-٢- الرقم القياسي للسلع والخدمات في الجمهورية العربية السورية

يشمل الإنفاق الاستهلاكي للأسر على عدد كبير من البنود (سلع، خدمات) التي من الصعب التعامل معها جميعاً، فمن غير المنطقي أن نستخدم أسعار جميع السلع والخدمات التي يستخدمها المستهلكون لتركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ولذا فإن الظروف العملية تقتضي اختيار مجموعة من السلع والخدمات والتي تعتبر ممثلة تمثيلاً صادقاً لأنماط استهلاك المجتمع، وتعتبر مسوح نفقات ودخل الأسرة هي المصدر الأساسي لهذه المعلومات حول أنواع الإنفاق المختلفة خلال عام كامل حتى تغطي المواسم والظروف المختلفة للأسرة، ويطلق على السلع والخدمات التي تم اختيارها سلة المستهلك.

ومن الطبيعي أن يتم إعداد سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بناءاً على أنماط الإنفاق للأفراد والتي تظل متغيرة من فترة لأخرى.

لذا قدم المكتب المركزي للإحصاء في سورية الأرقام القياسية لأسعار التجزئة للجمهورية العربية السورية للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ باعتماد عام ٢٠١٠ كسنة أساس وباستخدام تثقيلات الإنفاق لمسح دخل ونفقات الأسرة عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ في جميع المحافظات باستخدام وفق ما يلي (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١):

- ✓ تثقيلات الإنفاق في كل محافظة من المحافظات.
- ✓ تثقيلات الإنفاق في المحافظة بالنسبة لمجموع الإنفاق في الجمهورية العربية السورية.
- ✓ نسب الأسعار الجارية في كل شهر بجميع المحافظات على متوسط سعرها في سنة الأساس.

وقد بلغ عدد المواد من السلع والخدمات التي شملها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٤٥٠ مادة مبوّبة ضمن ٧٧٥ مادة رئيسية مصنّفة حسب الدليل الصادر عن قسم إحصائيات الأمم المتحدة، ويوضح الشكل (٢-٥) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

الشكل (٢-٥) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠

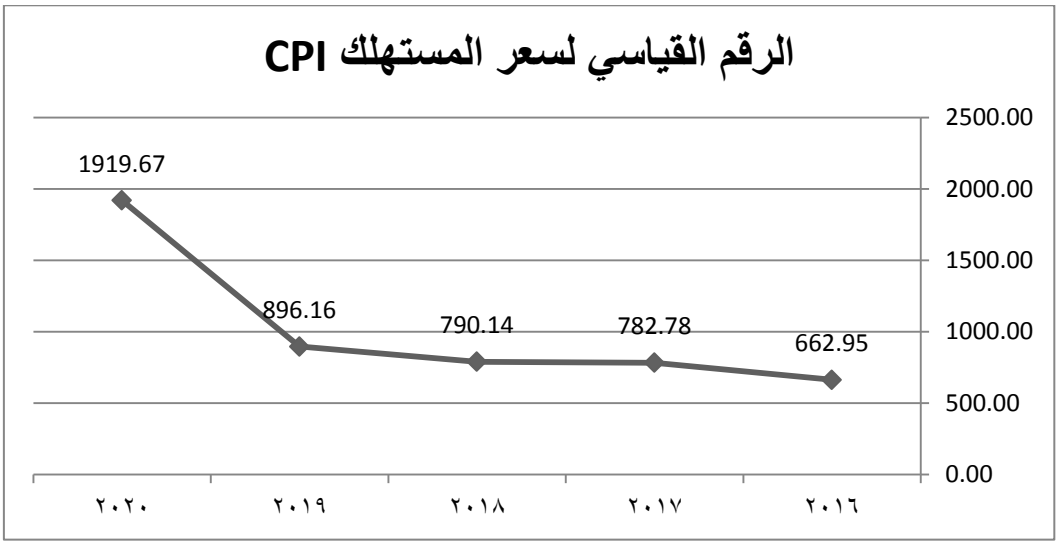

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الشكل أن الرقم القياسي لسعر المستهلك كان يرتفع بشكل تدريجي من ٦٦٢.٩٥% في عام ٢٠١٦ إلى ٨٩٦.١٦% في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو وسطي ٧.٨٣% مما يدل على ارتفاع طفيف بالأسعار خلال هذه الفترة بعد جنوحها والارتفاع بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب، إلا أن الرقم القياسي لسعر المستهلك ارتفع بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ١٩١٩.٦٧% بمعدل نمو 114.21% ويعزى ذلك إلى العقوبات المفروضة على سورية من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى.

٢-٤-٤- أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات

تم دراسة أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات من خلال دراسة مقارنة بين الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠١٩ و الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٢-١٠) الارقام القياسية للسلع والخدمات للعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠.

الجدول (٢-١٠) الارقام القياسية للسلع والخدمات للعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠

البيان	2019	2020
الأغذية والمشروبات غيرالكحولية	1089.0	2538.7
المشروبات الكحولية والتبغ	1353.4	3730.2
الملابس والأحذية	1014.1	1673.5
السكن، المياه، الكهرباء، الغاز، وأنواع الوقود الأخرى	490.76	614.87
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت	1130.68	2609.15
الصحة	839.04	1625.83

النقل	950.82	1719.98
الإتصالات	309.28	364.17
الترويح والثقافة	1203.67	2308.36
التعليم	618.99	1001.99
المطاعم والفنادق	2010.27	8328.45
سلع وخدمات متنوعة	1000.78	2142.01
الترويح والثقافة	478.48	1059.29

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠١٩ والرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠١٩ والرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٢-١١) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات

الجدول (٢-١١) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الرقم القياسي للسلع والخدمات

	Paired Differences					Sig. (2-tailed)	df	t
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
رقم القياسي ٢٠٢٠ - رقم القياسي ٢٠١٩	1325.17	1625.26	450.77	343.04	2307.31	0.012	12	2.94

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠١٢ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠١٩ والرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

٢-٤-٥- التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

يعتبر الميزان التجاري المرآة التي تعكس مستوى تطور اقتصاد هذا البلد أو ذاك، وخصائصه، واتجاه تخصص هذا الاقتصاد وتميّزه، معبراً عن ذلك بحجوم الصادرات والواردات من السلع والخدمات ونوعياتها، وبرصيد الميزان التجاري، ويعبر تطور العلاقة النسبية بين قيمة وحدة الصادرات وقيمة وحدة الواردات، وما يسمى بشروط التجارة، عن تطور فعالية اقتصاد هذه الدولة مقارنة بتطور فعالية الاقتصادات الأخرى، أي هل يتقدم هذا الاقتصاد أو يتأخر، وذلك دون أن تغفل أهمية التجارة الداخلية التي تعد هي أيضاً أحد المؤشرات الهامة التي تبين مدى فعالية الاقتصاد ونشاطه في هذا البلد أو ذاك، فبقدر ما يكون حجم التبادل التجاري الداخلي كبيراً، وبقدر ما تكون الدورة النقدية سريعة، فإن ذلك يعكس مدى نشاط حركة السوق، وبالتالي نشاط الاقتصاد (أسامة & يوسف، ٢٠٢١).

ولو تتبعنا التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري السوري قبل الحرب على سورية لتبين لنا أنه يتميز بحدّة التقلبات صعوداً أو هبوطاً، الأمر الذي يعكس وبشكل صريح التقلبات الاقتصادية التي اتصف بها تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠.

تأثرت الصادرات والواردات سلبا بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية، ما أسهم في تركز الصادرات والواردات في عدد قليل جداً من الدول، حيث انخفض الصادرات من الدول العربية، من ٠.٨١% في عام ٢٠١٠ إلى ٠.٤٠% في عام ٢٠٢٠، وكذلك انخفضت المستوردات من الدول العربية، من ١٧% في عام ٢٠١٠ إلى ١٥% في عام ٢٠٢٠، ومن جهة أخرى تم تركيز الاستيراد والتصدير على عدد محدود من الدول مثل الدول الآسيوية (الصين وايران والهند وكوريا الجنوبية) ودول من أمريكيا الجنوبية (البرازيل والارجنتين والأرغواي)، وبعض الدول العربية (العراق والإمارات والأردن والجزائر)، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة ازداد عجز الميزان التجاري من ٥٠% في عام ٢٠١٠ إلى ٧٠% في عام ٢٠٢٠ (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١).

ومن جهة أخرى تأثرت الصادرات بشكل واضح بالحرب على سورية التي تمر بها سورية، وبالعقوبات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على تمويل التجارة الخارجية، والمتمثلة في تشدد المصارف بتقديم التمويل للتجارة الخارجية مع اشتراط الضمانات المصرفية من المتعاملين لتمويل الصفقات التجارية، وتقليص الفترات المتاحة وزيادة تكاليف تمويل التجارة، حيث انخفض التمويل المقدم من المصارف في خلال فنره الحرب على سورية بنسبة ٦٠% مقارنة بالعام ٢٠١٠.

وتركزت أغلب الصادرات السورية في المنتجات الأولية، والمواد نصف المصنعة، بينما تركزت الواردات على التجهيزات الالكترونية والمواد المصنعة والسلع والمشتقات النفطية ويوضح الشكل (٢-٦) قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

الشكل (٢-٦) قيمة الواردات والصادرات السورية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠

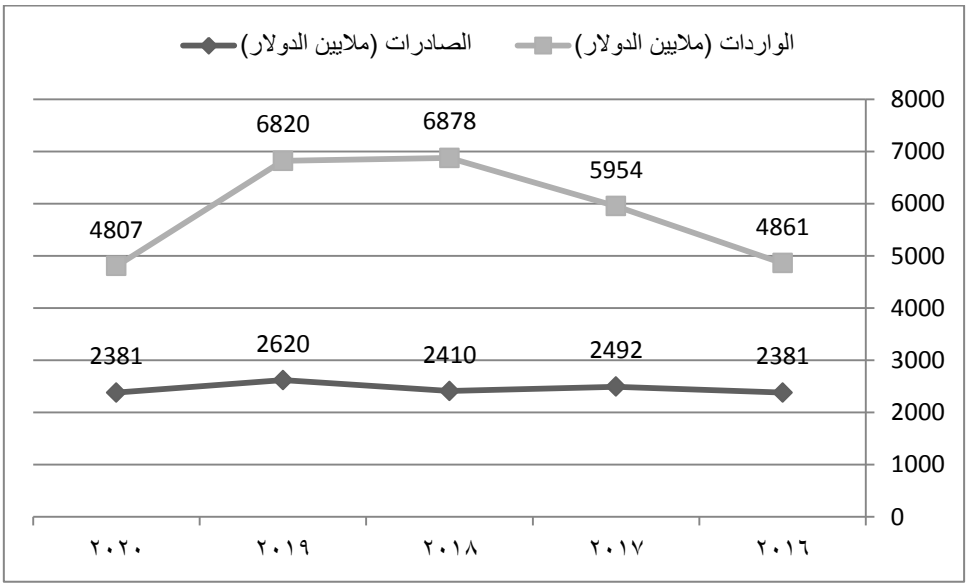

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية
وعلى نشرة سعر الصرف الصادرة من المصرف سورية المركزي

نلاحظ من الشكل ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨ بشكل تدريجي ومعدل نمو وسطي بلغ 15.36%، إلا أنه انخفض إلى ٦٨٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩، في حين انخفض بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ٤٨٠٧ بمعدل نمو (-29.52%) بسبب جائحة كورونا وآثارها المتعلقة بإجراءات الحجر وصعوبة الحصول على السلع من الدول الصديقة، ومن جهة أخرى ارتفعت الصادرات بمعدل

ضعيف من بداية سلسلة لدراسة لتصل إلى أعلى قيمة لها ٢٦٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩، بسبب اتجاه الحكومة للتصدير إلى الدول الصديقة وايجاد أسواق جديدة والتوجه نحو تصدير المواد الأولية ونصف مصنعة ومن ثم انخفضت بشكل كبير إلى ٢٣٨١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠، في حين يظهر أن معامل الانكشاف، الذي يساوي نسبة الصادرات زائد الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، يفوق ال٥٠٠% خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ وهذا يدل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد السوري، وبسبب ارتفاع قيمة الواردات وهذا مؤشر خطير، يدل على عدم قدرة الاقتصاد السوري على تغطية حاجة السوق من المواد والسلع، مما جعل من أثار جائحة كورونا خطيرة على الاقتصاد السوري (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١).

٢-٤-٦- أثر جائحة كورونا على قطاع التجارة الخارجية

تم دراسة أثر جائحة كورونا على القطاع التجارة الخارجية من خلال دراسة مقارنة بين الواردات والصادرات لعام ٢٠١٩ والواردات والصادرات لعام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٢-١٢) الواردات والصادرات (ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠

الجدول (٢-١٢) الواردات والصادرات (ملايين الدولار) لعام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠

البيان	عام ٢٠١٩		عام ٢٠٢٠	
	الواردات ٢٠١٩	الصادرات ٢٠١٩	الورادات ٢٠٢٠	الصادرات ٢٠٢٠
البلدان العربية	1150	2064	797	1946
دول الاتحاد الأوربي	804	166	436	143
دول أوربية أخرى	454	104	444	96
دول أمريكية	207	16	171	16
دول آسيوية	1522	244	1131	164
بلـدان أخــرى	2683	26	1828	16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

وعلى نشرة سعر الصرف الصادرة من المصرف سورية المركزي

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة بين الواردات والصادرات لعام ٢٠١٩ والواردات والصادرات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة بين الواردات والصادرات لعام ٢٠١٩ والواردات والصادرات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٢-١٣) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على القطاع التجارة الخارجية

الجدول (٢-١٣) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على القطاع التجارة الخارجية

		Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
					Lower	Upper			
1	الواردات ٢٠١٩ - الواردات ٢٠٢٠	335.50	306.59	125.16	13.76	657.24	2.68	5	0.044
2	الصادرات ٢٠١٩ - الصادرات ٢٠٢٠	39.83	47.95	19.58	-10.49	90.16	2.03	5	0.098

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. الواردات: أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠٤٤ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة بين الواردات لعام ٢٠١٩ والواردات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

٢. الصادرات: أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠٩٨ وهو أعلى من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة بين الصادرات لعام ٢٠١٩ والصادرات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

ملخص الفصل: استعرض الفصل واقع الاقتصاد السوري من خلال دراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠، وواقع القطاعات الانتاجية والتجارة الداخلية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ بهدف تحديد واقع هذه القطاعات خلال فترة الحرب على سورية ومن ثم بيان أثر جائحة كورونا على هذه القطاعات من خلال دراسة تحليلية عينة من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس أداء هذه القطاعات، وتبين أن القطاع الزراعي كان من الأهم القطاعات الاقتصادية التي كان لها دور في تخفيف أثر جائحة كورونا على الاقتصاد السوري بالتالي لم يظهر أثر معنوي لجائحة كورونا على كمية الانتاج النباتي بالمجمل واقتصر الأثر على غلاء تكاليف الانتاج وعلى بعض المحاصيل الرئيسية، في حين كان لجائحة كورونا أثر كبير على القطاع الصناعي –المتضرر سابقاً بسبب الحرب على سورية – بشقيه الصناعة التحويلية والاستخراجية بسبب قيود والإجراءات الاحترازية من جهة وبسبب غلاء الأسعار وانخفاض قيم العملة وصعوبة الحصول على المواد الأولية وانخفاض عدد العمال، بالإضافة إلى أن جائحة كورونا كان لها أثر كبير على قطاع التجارة الداخلية والخارجية من خلال ازدياد معدل التضخم والرقم القياسي للسلع والخدمات وذلك بسبب الاحتكار الداخلي وانخفاض قيمة العملة وصعوبة الحصول على السلع والخدمات من الداخل وانخفاض الواردات بسبب القيود والاجراءات ناجمة عن جائحة كورونا

الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على القطاعات الخدمية

المبحث الأول: أثر جائحة كورونا في القطاع التعليمي

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا في القطاع الصحي

المبحث الثالث: أثر جائحة كورونا في القطاع المالي والتأمين

المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا في القطاع السياحي

المقدمة:

كان لانتشار فيروس كورونا – وهذا ما ذكرناه سابقا– أثر كبير على الاقتصاد العالمي حيث تكبدت اقتصاد الدول وتجاراتهم الكثير من الخسائر بسبب الجائحة والاجراءات الحد من انتشارها إلا أن قطاع الخدمات تفاوتت الأثر الذي سببه انتشار فيروس كورونا حيث واجهت الأنظمة الصحية أعباء متزايدة من جراء تفشي فيروس كورونا، مما تطلب تمويل كبير للمساعدة على الوقاية من الآثار المباشرة لفيروس كورونا والكشف عن الإصابة به والتصدي لها، وذلك بسبب النقص في أعداد الأطباء والممرضين وغيرهم من الكوادر الصحية، والنقص الحاد بمعدّات السلامة الشخصية وبالتجهيزات الطبية بالإضافة إلى الآثار المباشرة للفيروس، وشكلت هذه الجائحة خطراً على جانبي العرض والطلب للخدمات الصحية الأساسية الأخرى.

من جهة أخرى أثّرت جائحة كورونا على قطاع التعليم تأثيرًا مباشرًا، فبعد الإعلان عن الوباء وخطره وسرعة انتشاره من منظمات الصحة العالميّة أصبح هناك مخاوف لدى القطاع التعليمي من هذا المرض، فسارعت المدارس والجامعات والكليات إلى إغلاق أبوابها أمام الطلاب، خوفًا من إصابة الطلاب وانتشار عدوى المرض بينهم، فترك الطلاب مقاعدهم الدراسيّة داخل الصفوف والجامعات وانتقلوا إلى التعليم عن بُعد ممّا أثّر بشكل كبير على نوعية التعليم وجودته وعلى اكتساب الطلاب للمعارف والمعلومات.

وفيما يخص القطاع المصرفي كان لانتشار جائحة كورونا أثر ايجابي في زيادة طلب المتعاملين للاقتراض بسبب انخفاض قيمة العملة وزيادة الاسعار في حين تضررت الاسواق المالية بسبب الأغلاق والتخوف من تداعيات جائحة كورونا على الاسهم، في حين استفاد قطاع التأمين بسبب زيادة اسعار بوليصات الشحن وإصدار بوليصات التأمين الخاصة بالكورونا، في حين كان القطاع السياحي المتضرر الأكبر بسبب الحد من حركة السفر وبسبب تدابير الأغلاق

بالتالي فإن هذا الفصل تناول أثر جائحة كورونا على قطاع الخدمات والقطاع المالي والنقدي والقطاع السياحي.

٣-١- المبحث الأول: أثر جائحة كورونا على قطاع التعليمي

سببت الحرب على سورية دمار كبير في مختلف القطاعات الخدمية ويأتي في مقدمتها قطاع التعليم الذي يستوجب الانشغال به نظراً لأهميته في تقرير مستقبل الأفراد والمجتمعات على حد سواء، بالإضافة أن التعليم من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل انسان، وهذا ما دفع الحكومة السورية لتخصيص أكبر ميزانية لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي السورية في عام ٢٠١٩، وبما يتجاوز ٢٦ مليار ليرة سورية بحسب المكتب المركزي للإحصاء (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢٠). ومن جهة أخرى، أدى تفشي جائحة كورونا إلى تعميق خسائر قطاع التعليم نتيجة إغلاق المدارس والجامعات في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مما أثر ذلك على جودة المخرجات التعليمية في ظل تأثير الأزمات على قطاع التعليم.

إن انتشار عدوى كورونا في المدارس وقلة القدرة على تحمل التكاليف وتحديات التعلم عن بعد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التسرب من المدرسة، مما أثر على خدمات التعليم منذ إعادة فتح المدارس في تشرين الأول عام ٢٠٢٠ ، وزادت الحالات المبلغ عنها في المدارس بشكل حاد ، حيث أن معظم المدارس كانت غير مجهزة لتنفيذ تدابير التباعد المادي. وقد تم الإبلاغ عن ٢،٣٣٩ حالة بحلول منتصف مارس ٢٠٢١ ، منهم ١٤٤٠ معلمًا و٨٨٩ طالبًا ، بما في ذلك ٢٠ حالة وفاة (اليونيسف، ٢٠٢١) ، وكانت أعلى الحالات في محافظات ريف دمشق وحمص وحماة في شباط ٢٠٢١ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١). خلال الفصل الثاني، تم تسجيل ٤١٠ إصابة، منها ٣١٠ بين المعلمين والموظفين و ١٠٠ بين الطلاب (وكالة الأنباء العربية السورية، ٢٠٢١). وفي آذار ٢٠٢١ ، تم الإبلاغ عن ١١٠ حالة خلال الأسبوع الأخير من الشهر ، منها ٣٩ في محافظة طرطوس ، و ٣٣ في دمشق ، و ١٦ في ريف دمشق (وكالة الأنباء السورية، ٢٠٢١). وفي محافظة اللاذقية ٨٣ معلمًا على الأقل. ووردت أنباء عن إصابة ٣٧ طالبًا خلال الفصل الدراسي الثاني، مما أدى إلى إغلاق ٦ فصول دراسية، وفقًا لمدير التربية والتعليم. وفي محافظة السويداء تم التبليغ عن ٩ حالات منها ٨ مدرسين وإداريين وحالة طالب (الوطن أون لاين، ٢٠٢١). أبرزت الحالات المؤكدة بين الموظفين والطلاب الضوء على التحديات التي واجهها قطاع التعليم في سوريا أثناء جائحة كورونا، مع عدم قدرة

المدارس على توفير ظروف البنية التحتية المناسبة لضمان بيئة آمنة ومأمونة، حيث كانت الفصول الدراسية مكتظة وافتقرت المدارس إلى دورات المياه أو مرافق غسل الأيدي وهذا شكل خطرًا إضافيًا على صحة المعلمين والموظفين الإداريين، الذين يمثلون أكثر من نصف الحالات المؤكدة في كورونا في المدارس (اليونيسف، ٢٠٢١)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١). نتيجة لذلك ، كان الاكتظاظ في الفصول الدراسية مصدر قلق متزايد للحكومة من جهة وللأهالي من جهة أخرى.

بالتالي ستناول في هذا المبحث تداعيات الحرب على جودة التعليم وعلى أعداد الطلاب ومن ثم دراسة أثر جائحة كورونا غلى قطاع التعليمي والإجراءات التي اتبعتها الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا

٣-١-١- تداعيات الحرب على سورية على جودة التعليم:

تأثرت نوعية التعليم وجودته خلال سنوات الأزمة، حيث دمرت مئات المدارس من قبل التنظيمات المسلحة، هذا فضلاً عن تحول العديد من المدارس لمراكز إيواء أو تحولها إلى مقار عسكرية للمسلحين في المناطق الخارج عن سيطرة الحكومة بالإضافة إلى خروج عدد من الجامعات أو فروعها من الخدمة وهذا أدى إلى تراجع جودة التعليم، وضمن هذا السياق قدّر تقرير للإسكوا حجم الخسائر التي لحقت بالمدارس بتدمير قرابة ٤٠% من البنى الأساسية المدرسية، كما ذكر التقرير أن مدرسة واحدة من بين كل ثلاث مدارس تضررت أو دُمرَّت أو استخدمت كمركز إيواء (الاسكوا، ٢٠٢٠).

وقد خسر القطاع التعليمي خلال سنوات الأزمة العديد من كوادره التدريسية عبر استهدافهم بشكل متعمد أو من خلال نزوحهم إلى المحافظات الآمنة أو إلى دول الجوار وهذا أدى إلى ندرة المعلمين في اختصاصات معينة وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع أعداد الطلاب مقابل انخفاض أعداد المدرسين مقارنة بأعداد المدارس ومنشآت التعليم العالي الموضوعة بالخدمة، كل تلك الأسباب ساهمت بانخفاض جودة التعليم.

وفي هذا الإطار يكشف تقرير لليونيسف عن مخرجات التعليم في المناطق خارج سيطرة الحكومة (إدلب-ريف حلب-ريف دير الزور) أن" ٥٩% من طلاب الصف السادس في ادلب، و ٥٢% من طلاب الصف السابع، و ٣٥% من طلاب الصف الثامن في المدارس التي شملتها الدراسة لا يملكون مهارات القراءة،

وأنّ أقل من ١٠% من طلاب الصف الثالث يمكنهم القراءة وأداء مهام أساسية في الرياضيات من مستوى الصف المماثل" (مؤتمر بروكسل الثاني، ٢٠١٨،ص٥).

من ناحية أخرى، "انخفض عدد مرشحي امتحانات الصف التاسع بنسبة ٣٤% من عام ٢٠١١-٢٠١٧، كما انخفض عدد المرشحين للصف الثالث الثانوي بنسبة ٤٢% خلال الفترة نفسها، وبالمثل تراجع عدد المرشحين الذين اجتازوا الامتحانات للصفوف التاسع والثالث الثانوي بنسبة ٣٩% و ٢٣% على التوالي"(مؤتمر بروكسل الثاني، ٢٠١٨ ، ص ٥).

انخفضت جودة التعليم خلال سنوات الأزمة نتيجة للظروف القاسية التي يتعلم ضمنها الطلاب من الخسائر البشرية سواء من الطلاب أم الكوادر التعليمية بالإضافة لنقص عدد المدارس والفقر ونقص التغذية والمعاناة من المشكلات النفسية بالإضافة لتعدد المناهج الدراسية، أدت كل تلك الأسباب إلى انخفاض نوعية التعليم خلال سنوات الأزمة.

٣-١-٢- تداعيات الحرب على سورية على أعداد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي في سورية بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠

انخفض عدد الطلاب خلال فترة الحرب على سورية بشكل كبير فقد بلغ ٩٢٤٣٨١ طالب في ٢٠١٦ واستمر بالانخفاض بشكل تدريجي ليصل إلى أدنى قيمة له ٧٤٤٤٣٨ في عام ٢٠١٩ ومن ثم ارتفع بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ ليبلغ عدد الطلاب ٨٠٣٦١١، وأثر التغيير في عدد الطلاب في مرحلة التعليم الاساسي على أعداد الطلاب في المرحلة الثانوية العامة حيث انخفض عدد الطلاب من ٣٧٨٢٥٥ في عام ٢٠١٦ إلى ٣٢٦١١٥ في عام ٢٠١٩ ليرتفع في عام ٢٠٢٠ إلى ٨٠٣٦١١ طالب (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١)، ويوضح الشكل (٣-١) أعداد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي خلال الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

الشكل (٣-١) أعداد الطلاب في التعليم ما قبل الجامعي خلال الفترة بين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠

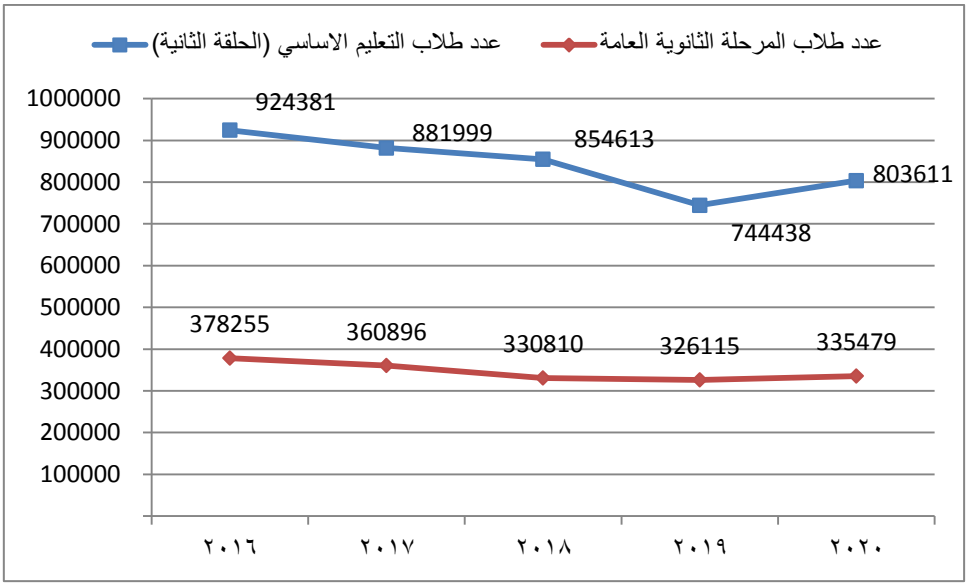

إن انخفاض عدد الطلاب في المرحلة التعليم ما قبل الجامعي يدل على التسرب من التعليم كونه غير إلزامي، ودفعت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير المستقرة عدداً من الأطفال إلى العمل لمساعدة عائلاتهم. أما بالنسبة لأعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس بحسب المحافظات أظهرت البيانات أن محافظة ريف دمشق هي الأعلى التحاقاً وليست العاصمة دمشق، ذلك قد يعود إلى أنّ محافظة ريف دمشق السكن فيها أرخص من العاصمة ومناسب للعديد من النازحين من محافظات أخرى. من جهة أخرى يعود انخفاض أعداد الطلاب في محافظة الرقة كونها تقتصر على القسم التابع للدولة السورية

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة للالتحاق بالتعليم الثانوي على أساس الجنس تظهر تفوق الإناث على الذكور وهذا يعود أن العديد من الذكور فضلوا الاتجاه نحو سوق العمل على مواصلة التعليم ، وربما أدت موجة النزوح والهجرة دوراً في مغادرة الذكور ممن هم في سن التعليم الثانوي إلى خارج البلاد، لكن مع ذلك يوجد العديد من الطلاب سواء الذكور أو الاناث لديهم رغبة بالتعليم لكن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية تقف عائقاً أمامهم لتحصيل حقهم في التعليم. أيضاً أظهرت لنا النتائج عن انخفاض باتت تشهده المدارس الرسمية مقابل الارتفاع الذي تسجله المدارس الخاصة في أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية الخاصة

٣-١-٣- تداعيات الحرب على سورية على أعداد الطلاب في التعليم الجامعي في سورية بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠

انخفضت أعداد الطلاب المستجدين في الجامعات الحكومية خلال فترة الحرب على سورية بشكل كبير حيث بلغ ١٠٢٥٠١ طالب في عام ٢٠١٦ واستمر بالانخفاض في عام ٢٠١٧ ليرتفع قليلاً في عام ٢٠١٨ إلا أنه وصل إلى أدنى قيمة له ٧٨٠٠٦ طالب في عام ٢٠١٩ ومن ثم ارتفع بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ ليبلغ عدد الطلاب ٨٦٥١٦ طالب، وانعكس التغيير في أعداد الطلاب المستجدين على الأعداد الكلية للطلاب في الجامعات حيث انخفض عدد الطلاب من ٤٣٧٧٤٤ طالب في عام ٢٠١٦ إلى ٤١٥٠٧٠ في عام ٢٠١٩ ليرتفع في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٤٥٦٨٩ طالب(المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١)، ويوضح الشكل (٣-٢) أعداد مستجدي والأعداد الكلية لطلاب الجامعات الحكومية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٣-٢) أعداد مستجدي والأعداد الكلية لطلاب الجامعات الحكومية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

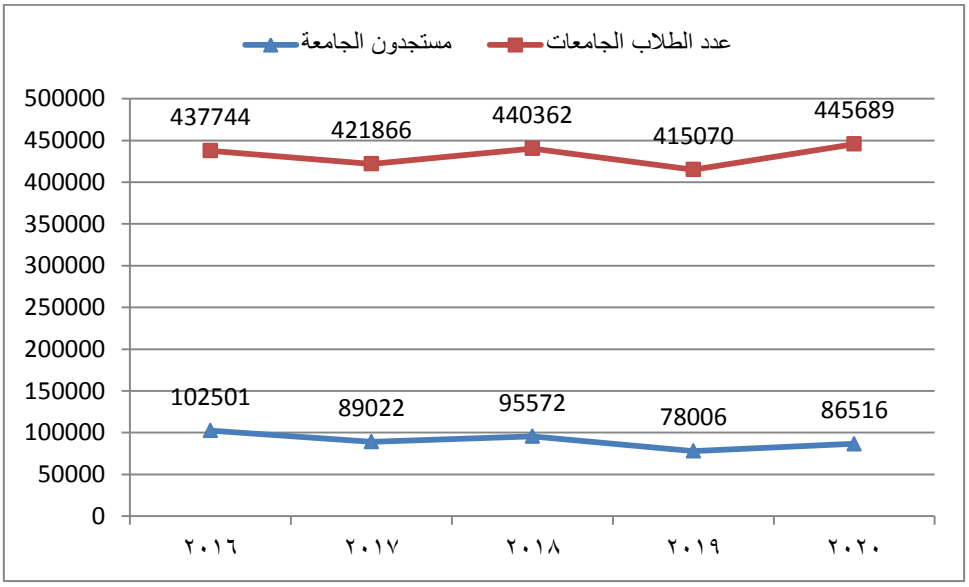

من جهة أخرى انخفض أعداد الهيئة التدريسية من ٩٢١٣ عضو هيئة في عام ٢٠١٦ إلى ٨١١ عضو هيئة في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو وسطي بلغ -٢.٥٢% (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١) ويوضح الشكل (٣-٣) أعداد أعضاء الهيئة التعليمية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

الشكل (٣-٣) أعداد أعضاء الهيئة التعليمية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

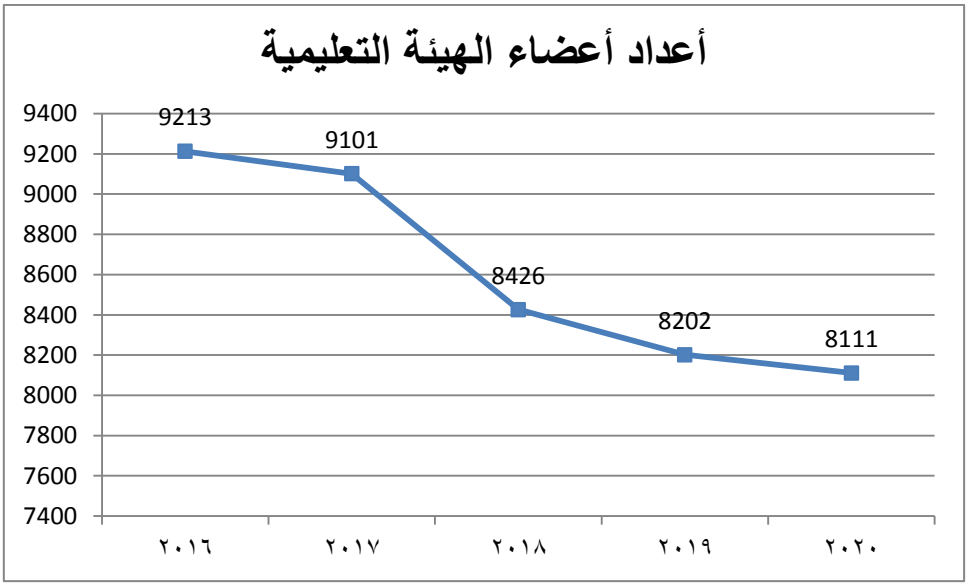

٣-١-٤- أثر جائحة كورونا على التعليم ما قبل الجامعي في سورية:

يعدّ إغلاق المدارس وبشكل خاص في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في سورية من التداعيات الخطيرة التي تسببت بها جائحة كورونا، و أصدرت الحكومة السورية في ١٥ آذار عام ٢٠٢٠ قراراً بفرض الإغلاق الكامل للتصدي لفيروس كورونا، وفي ٢٤ نيسان ٢٠٢٠ أصدرت وزارة التربية السورية قراراً بإنهاء العام الدراسي لجميع الصفوف الانتقالية ونجاح كافة الطلاب والترفع للصف الأعلى، أما بالنسبة لطلاب الشهادتين في التعليم الأساسي والثانوي، فإنّ التغير الوحيد الذي طرأ هو حذف الدروس التي لم تُشرح وفق الخطة الدراسية المعتمدة مع بقاء الامتحانات من دون تغيير. خسر التلاميذ في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي قرابة الشهرين تبعاً للتقويم الدراسي ومن المتوقع أن يتضرر من هذا الإغلاق الطلاب في التعليم الأساسي من الصف الأول ولغاية الصف السادس نظراً أنها مرحلة تأسيسية وهذا سيؤثر في اتساع فقر التعلم الذي يعاني منه الطلاب خلال سنوات الحرب.

ومن أجل تعويض الفاقد التعليمي اتجهت سورية أسوة بدول العالم نحو استخدام المنصات التعليمية والتطبيقات الالكترونية لتعويض الفاقد التعليمي وفضّل بعض السوريين الدخول للصفحات التعليمية على موقع فيسبوك وتم نشر كافة دروس المناهج السورية ولكافة الصفوف بالإضافة إلى قيام المعلمين بنشر صور تبين

كيفية شرح الدروس وحل الواجبات المدرسية على الصفحات الشخصية للمدرسين أو على الصفحات الرسمية للمدارس على موقع فيسبوك أو عبر تطبيق واتس اب. كما أدت المنصة التربوية السورية دوراً مهماً في تعويض الفاقد التعليمي من خلال تقديم الدروس لكافة الصفوف، بالإضافة للقناة التربوية السورية التي تعرض باستمرار الدروس على القناة.

تم تصنيف تداعيات جائحة كوفيد١٩ في مجال التعليم ما قبل الجامعي إلى أهم ثلاث بنود وفق ما يلي:

أولاً: صعوبة الوصول إلى التعليم: لم يتمكن أطفال الأسر الفقيرة من تعويض ما فاتهم من دروس أو حتى الاستفادة من المنصات التعليمية التي بثت الدروس وذلك لعدم تمكن الكثير من الأسر من اقتناء أجهزة حديثة للوصول إلى تلك المنصات، هذا ناهيك عن سوء وضع شبكة الانترنت بالإضافة الى التكلفة العالية لاستخدامها وباختصار فإنّ امتلاك التكنولوجيا في زمن الأزمات رفاهية، من جهتها قدمت القناة التربوية السورية دروساً بشكل دائم لكافة الصفوف غير أن الانقطاع في شبكة الكهرباء يحول دون الاستفادة منها؛ وبالتالي يعد تعويض الفاقد التعليمي بالمدارس هو الخيار الأنسب في ظل الأوضاع التي تشهدها سورية.

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على المتخرجين من الشهادة الثانوية: كانت امتحانات الشهادة الثانوية أول امتحانات تجري ضمن فترة انتشار فيروس كورونا، وبعكس التوقعات شهدت الامتحانات ارتفاعاً بنسب الناجحين للدورة الامتحانية الأولى للعام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي بلغت في الفرع العلمي ٧١.٧٨% وفي الفرع الأدبي ٦٠.٢٨%، والثانوية الشرعية ٧٨.٢٩%، والثانوية النسوية ٧٠.٤٣%، والثانوية التجارية ٤٤.٨٤%، والثانوية الصناعية ٦٠.٠١% (موقع وزارة التربية، ٢٠٢٠). تعني هذه النتائج عدم تأثر مستويات الطلاب بالإغلاق الذي حدث بسبب الجائحة وذلك يعود بحسب تصريحات وزير التربية السوري عماد العزب إلى تحضير الطلاب الجيد والتباعد الزماني لجهة تقديم الامتحانات بالإضافة إلى اعتماد الأسئلة الاختيارية لذلك ارتفعت نسب النجاح(وزارة التربية السورية، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى أن العدد الأكبر من الطلاب السوريين اعتمادهم الأساسي على الدروس الخاصة وهذا قد يكون سبباً أساسياً لعدم التأثر بالإغلاق. على الرغم من النتائج الجيدة لطلاب الشهادة الثانوية يبقى المتضرر من الإغلاق هو الطلاب في مرحلة التعليم الإلزامي من الصف الأول إلى الصف السادس الذين

تأثروا كثيرا بإغلاق المدارس قبل موعدها بشهرين ولمدة سنتين على التوالي وهذا سيؤدي إلى تعثر الطلاب في اكتساب المهارات الأساسية.

ثالثاً: تسرب الطلاب من المدارس: تسببت جائحة كورونا بتداعيات سلبية، ليس على قطاع التعليم فحسب بل على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير، وأدت الإغلاقات وتداعياتها الاقتصادية إلى زيادة أعداد الفقراء في سورية الذين يعانون من الفقر المدقع ومع هذه الارتفاعات في نسب الفقر تسرب عدد من الطلاب من التعليم واتجهوا نحو العمل لإعالة أسرهم وهذا أصبح للأسف أمر واقع بأن نشاهد الأطفال في سن الدراسة يعملون بدلاً من الدراسة.

٣-١-٥- أثر جائحة كورونا على التعليم الجامعي في سورية:

وفي أعقاب تفشي فيروس كورونا تسببت التحديات الناشئة عن هذه الحالة الصحية الطارئة في مشكلات لأنظمة التعليم العالي في سورية، لذلك كانت المهمة الأساسية لوزارة التعليم العالي ضمان استمرارية العملية التعليمية، مع ضرورة الحد من انتشار فيروس كورونا لذلك تم تعليق الدوام بالجامعات من ١٣ أذار ٢٠٢٠، حتى ١٦من نيسان، وتأجيل الامتحانات المقررة خلال تلك المدة، وبرزت الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كحقيقة مفروضة، الأمر الذي اقتضى التحول من أساليب التعليم التقليدية إلى التعليم الإلكتروني، وذلك لضمان حصول الطلاب على حقهم في مواصلة التعلم في أوقات الأزمات، بالتالي اعتمدت وزارة التعليم العالي على التعليم الإلكتروني في حالات الطوارئ كأسلوب تعليمي إلا أنه بسبب عدم التخطيط له مسبقاً، أدى ذلك إلى تحول مفاجئ من التدريس التقليدي إلى التدريس عن بعد، مما خلق العديد من العقبات التي واجهت الطلاب وأولياء الأمور وأعضاء الهيئة التدريسية، فقد كشفت أزمة كورونا عن أوجه القصور الموجودة في نظام التعليم، وسلطت الضوء على الحاجة إلى تدريب المعلمين وإعادة تأهيلهم لمواكبة نظام التعليم العالمي، كما كشف التعليم الإلكتروني خلال الأزمة عن عدم المساواة بين الطلاب في الوصول إلى موارد المعلومات، وقد أشارت الدراسات إلى أن جميع أطراف العملية التعليمية واجهوا تحديات تتعلق بنقص حلول تكنولوجيا المعلومات للتعليم والتعلم عن بعد، وعدم الاستعداد النفسي والفني لذلك، مما تسبب بالإرهاق لأعضاء الهيئة التدريسية وللطلاب.

٣-١-٦- أثر جائحة كورونا على أعداد طلاب

تم دراسة أثر جائحة كورونا على أعداد طلاب من خلال دراسة مقارنة بين أعداد طلاب بدءاً من المرحلة التعليم الاساسي الحلقة الثانية إلى أعداد طلاب الجامعات لعام ٢٠١٩ وأعداد طلاب بدءاً من المرحلة التعليم الاساسي الحلقة الثانية إلى أعداد طلاب الجامعات لعام ٢٠١٩، ويوضح الجدول (٣-١) أعداد الطلاب (عدد كلي، مستجد، خريجين) في جميع المراحل التعليمية في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

الجدول (٣-١) أعداد الطلاب (عدد كلي، مستجد، خريجين) في جميع المراحل التعليمية

البيان	2019	2020
عدد تلاميذ الصف التاسع	257382	261056
عدد طلاب التعليم الاساسي (الحلقة الثانية)	744438	803611
عدد طلاب السنة الاولى ثانوي	110967	117959
عدد طلاب المرحلة الثانوية العامة	326115	335479
عدد طلاب البكلوريا	110499	108971
المجموع العام للتعليم المهني	12597	13851
عدد الخريجين في مراحل التعليم قبل الجامعي	15715	19458
مستجدون الجامعة	78006	86516
خريجي الجامعات	34600	49228
عدد الطلاب الجامعات	415070	445689

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الطلاب في عام ٢٠١٩ وأعداد الطلاب في عام ٢٠٢٠.

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الطلاب في عام ٢٠١٩ وأعداد الطلاب في عام ٢٠٢٠.

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٣-٢) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا أعداد الطلاب في سورية

الجدول (٣-٢) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على أعداد طلاب

	Paired Differences					Sig. (2-tailed)	df	t
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
أعداد الطلاب ٢٠٢٠ – أعداد الطلاب ٢٠١٩	13642.90	18354.73	5804.28	512.71	26773.09	0.043	9	2.350

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠٤٣ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الطلاب في عام ٢٠١٩ وأعداد الطلاب في عام ٢٠٢٠، مما يدل على زيادة معنوية في أعداد الطلاب في عام ٢٠٢٠ عما كانت عليه في عام ٢٠١٩، ويمكن تفسير ذلك إلى زيادة الاهتمام وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي على زيادة أعداد الطلاب دون الاهتمام بجودة التعليم بسبب جائحة كورونا ويعزى ذلك إلى تدابير التي اتبعتها الحكومة السورية للحد من تأثير جائحة كورونا على قطاع التعليم.

٣-٢- المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا قطاع الصحي

أدت الحرب إلى دمار بنية القطاع الصحي التحتية وخروج العديد من الوحدات الصحية عن الخدمة بالإضافة إلى خسارة جزء كبير من الكادر الطبي نتيجة الهجرة أو استهداف الكوادر الطبية من قبل المسلحين، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعدات الطبية والأدوية بسبب الحصار الاقتصادي وكان لذلك أثر سلبي وبشكل حاد على حالة الخدمات الصحية في كافة مناطق السورية، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في القطاع الصحي في عام ٢٠١٩ إلا أن جائحة كورونا التي رافقها تردي الاوضاع الاقتصادية وارتفاع اسعار الدواء

والخدمات الصحية أدت إلى مزيد من التدهور في مجال الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إليها (أوتشا، ٢٠٢١)

بالتالي سنستعرض في هذا المبحث واقع القطاع الصحي خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠ وتداعيا الحرب على سورية خلال هذه الفترة على القطاع الصحي ومن ثم عرض للواقع الصحي أثناء جائحة كورونا وتداعياتها على القطاع والإجراءات التي اتبعتها الحكومة السورية للحد من انتشارها

٣-٢-١- واقع القطاع الصحي بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من المنشآت الصحية في كافة المناطق السورية، حيث تشير الاحصاءات إلى تضرر ٤٠% من المشافي و٤٥% من الوحدات الصحية في سورية حتى نهاية عام ٢٠٢٠ (Health Cluster, 2021)، حتى المنشآت التي لم تتعرض إلى الدمار عانت من ضغط كبير على خدماتها نتيجة قلة الكوادر المؤهلة بالإضافة إلى فقدان الكثير من المواد والتجهيزات الطبية

وفيما يلي عرض لواقع القطاع الصحي وفق ثلاث متغيرات أساسية

اولاً: أعداد المشافي والمراكز الطبية خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠:

ازداد المشافي والمراكز الصحية في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢١١١ مشفى ومركز صحي واستمر بالازدياد ليصل إلى ٢١٩٠ مشفى ومركز صحي في عام ٢٠١٧ إلا أنه انخفض في عام ٢٠١٨ واستمر بالانخفاض في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢١٦٦ مشفى ومركز طبي وارتفع قليلا في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ٢١٦٩ مشفى ومركز صحي ويوضح الشكل (٣-٤) تطور أعداد المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية في سورية خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

الشكل (٣-٤) تطور أعداد المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية في سورية خلال الفترة بين ٢٠١٦ و٢٠٢٠

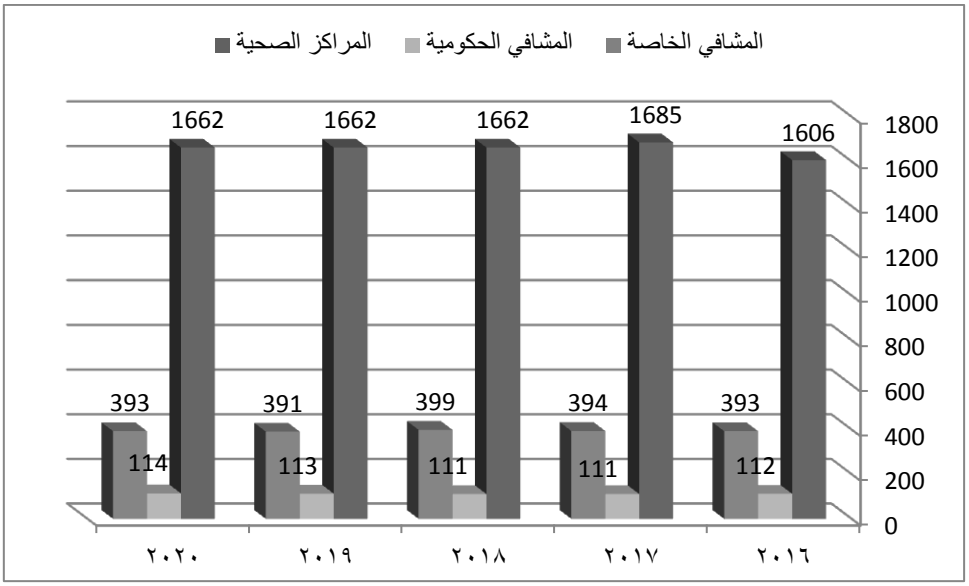

ثانياً: متوسط عدد السكان لكل سرير

وبسبب التغيرات السكانية والضرر الذي أصاب المستشفيات أدى ذلك إلى ارتفاع في متوسط عدد السكان لسرير المستشفيات من ٦٩١ مواطناً للسرير عام مواطنا ٢٠١٠ إلى ٧٠٦ من المواطنين للسرير عام ٢٠٢٠ ، وهي نتيجة طبيعية لارتفاع عدد السكان بنسبة (٦%) في حين نمت أعداد المستشفيات المراكز الطبية بنسبة ٤% بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١). ويوضح الشكل (٣-٥) متوسط عدد السكان لكل سرير خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٣-٥) متوسط عدد السكان لكل سرير خلال الفترة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

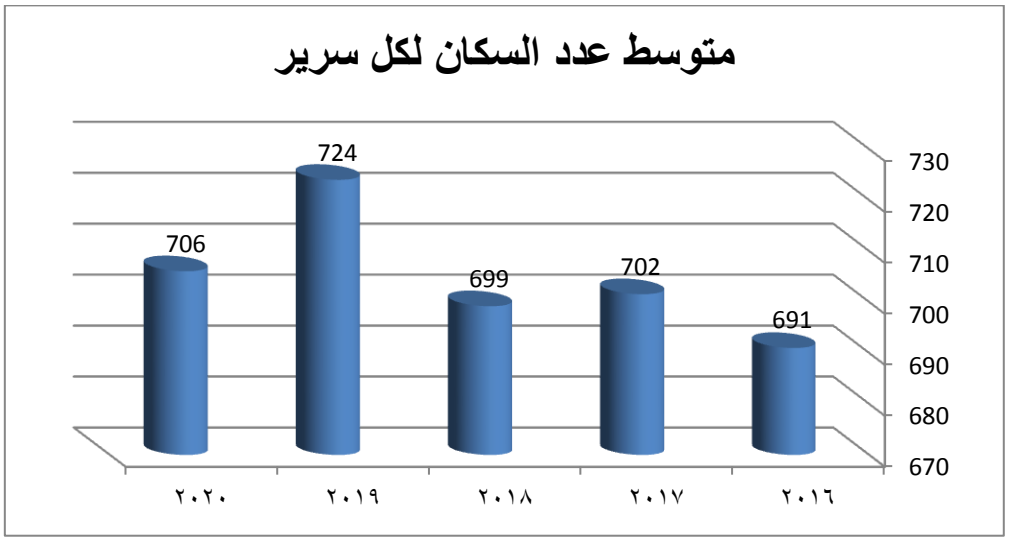

ثالثاً: متوسط عدد السكان لكل طبيب

خسر القطاع الصحي نسبة كبيرة من كوادره التي كانت أحد أسباب نقص الخدمات الطبية طوال الأزمة، إذ تشير تقديرات النقابات المعنيّة إلى هجرة نحو ثلث الأطباء وخمس الصيادلة، هذا التغير أدى إلى ارتفاع متوسط عدد السكان لكل طبيب بشكل كبير طوال سنوات الحرب من ٦٢٣ مواطناً للطبيب في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦٩ مواطناً لكل طبيب في عام ٢٠١٧ إلا أنه انخفضت خلال السنوات التالية لتصل إلى ٧١٣ مواطناً لكل طبيب في عام ٢٠٢٠ (المكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٢١)، ويوضح الشكل (٣-٦) متوسط عدد السكان لكل طبيب خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

الشكل (٣-٦) متوسط عدد السكان لكل طبيب خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

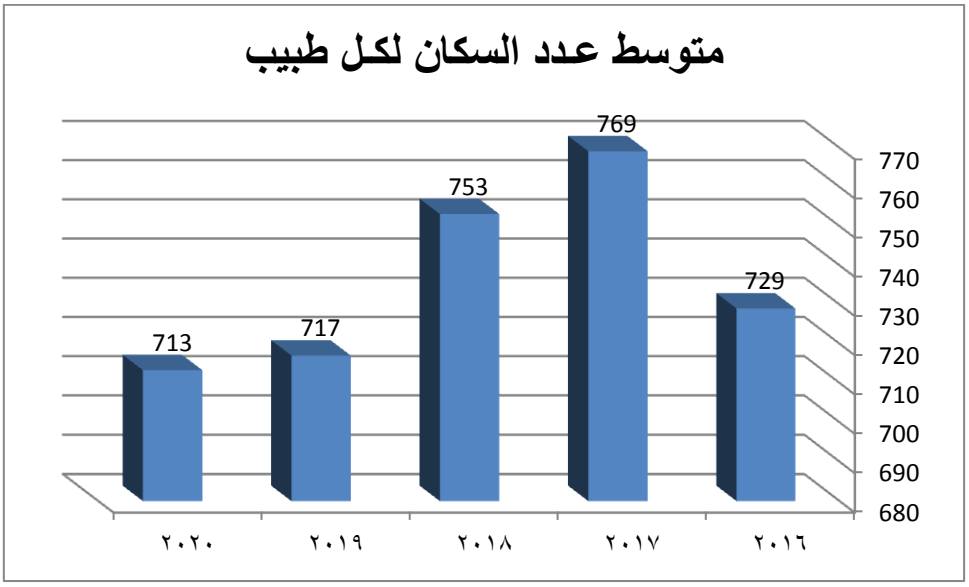

تجدر الإشارة إلى أن التأثيرات العامة للحرب على الاقتصاد السوري بما فيها صعوبة تأمين احتياجات البلاد من مصادر الطاقة مع استمرار سيطرة القوات الأمريكية على آبار النفط الرئيسية في المنطقة الشرقية من البلاد، أدت إلى رفع تكلفة إنتاج الصناعة الدوائية إلى حدود من شأنها أن تؤدي إلى التأثير على قدرة المستهلك على شراء الدواء، ومع انتشار فيروس كورونا مؤخراً، زاد الخناق أكثر على المنشآت الصناعية الدوائية، التي تصارع اليوم تحديات جديدة تمثلت في ارتفاع أسعار المواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ - ٧٠ % بسبب توقف بعض

المعامل في الصين، وتعليق الهند والصين تصدير قسم كبير وهام من المواد الأولية، إضافة إلى ارتفاع أجور الشحن عالميا بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠٠ % نتيجة تقليص الشحن عالمياً.

٣-٢-٢- الاصابات في فيروس كورونا

بلغت عدد حالات الاصابة في فيروس كورورنا في سورية ٥٧٦٣٨ إصابة بنسبة ٠.٣٢% من إجمالي عدد السكان وبلغ إجمالي حالات الشفاء ٥٤٤٧٣ حالة بنسبة ٩٤.٥١% وبلغ عدد الوفيات ٣١٦٥ شخص بنسبة ٥.٤٩% من إجمالي عدد الإصابات، وقد تم إعلان أول إصابة في سورية في ٢٢ أذار ٢٠٢٠ وتم رصد أخر إصابة في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢٢ (موقع وزارة الصحة السورية، ٢٠٢٣)، ويوضح الجدول (٣-٣) توزع الاصابات وحالات الشفاء والوفيات وفق المحافظات

الجدول (٣-٣) توزع الاصابات وحالات الشفاء والوفيات وفق المحافظات

محافظات سوريا	الحالات المؤكدة	الحالات النشطة	الشفاء	الوفيات
محافظة دمشق	11283	0	10382	901
محافظة حلب	8811	0	8301	510
محافظة ريف دمشق	5280	0	5228	52
محافظة اللاذقية	9877	0	9445	432
محافظة حمص	6174	0	5807	367
محافظة طرطوس	4053	0	3776	277
محافظة السويداء	3046	0	2787	259
محافظة حماة	2872	0	2791	81
محافظة درعا	3312	0	3178	134
محافظة القنيطرة	1006	0	973	33
محافظة الحسكة	1050	0	1046	4
محافظة دير الزور	842	0	729	113
محافظة الرقة	25	0	23	2
محافظة إدلب	7	0	7	0
المجموع	57638	0	54473	3165

المصدر: وزارة الصحة السورية

٣-٢-٣- الإجراءات المتخذة من الحكومة السورية للحد من انتشار جائحة كورونا:

اتخذت وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية منذ بداية ظهور فيروس كورونا خطوات مهمة للاستجابة للفيروس في الاتجاه الصحيح، تمثلت بما يلي (وزارة الصحة السورية، ٢٠٢٣):

١. تشكيل لجنة طوارئ في وزارة الصحــة مهمتها متابعة الوضع الوبائي للفيروس، وتشكيل فريق الاستجابة السريعة في كافة المحافظات السورية.

٢. نشر إجراءات المراقبة المبكرة والاحتواء السريع والشامل التي من الممكن أن تبطئ انتشار الفيروس، واتباع إجراءات بالتنسيق مع وزارة النقل بما يتعلق بإجراء تنفيذ بيان الاشتباه بالإصابة لأحد الركاب على متن طائرة وفق الأصول المتبعة لدى وزارة النقل السورية.

٣. العمل على زيادة التوعية الصحية بين المواطنين بهدف التعريف بالفيروس وأعراضه وكيفية الوقاية منه، إلى جانب نشر معلومات منتظمة ودورية عن الحالات المسجلة، كان لذلك دور إيجابي في توجيه الجهود بما يكفل مراقبة تطوّر الوضع والتخطيط لها والتصدي بصورة مناسبة لانتشار الفيروس.

٤. تشكل فريق مشترك لمراقبة إجراءات أصحاب المعامل المتعلقة بضمان وسلامة وصحة بيئة العمل.

٥. وضع إجراءات لإتباعها من قبل العاملين في المعابر الحدودية ضمن التزام سورية بمبدأ تطبيق اللوائح الصحية الدولية.

٦. العمل على اتباع استراتيجيــة وطنية لتأمين اللقاح لكافة المواطنين وفق الإمكانيات المتاحة للتعامل مع التحديات التي تحول دون تنفيذ ذلك.

٧. افتتاح مخابر متخصصة باختبار PCR للكشف عن فيروس كورونا في كافة المحافظات وتجهيز مشافي للطوارئ في عدد من المحافظات وفق البيانات التالية:

- عدد الأسرة المخصصة لمراكز الحجر والعزل/٢١٢٠/سرير عناية /٧٣٢/.
- عدد مراكز الحجر /٣٢/.
- عدد مراكز العزل /٢٢/.

- عدد المخابر للPCR التابعة لوزارة الصحة/٧/ موزعة على محافظات دمشق ريف دمشق حمص حلب طرطوس اللاذقية حماة.

٨. الأجهزة الطبية التي تمّ رفد المنظومة الصحية بها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠، إضافةً إلى عدد أجهزة التنفس التي تم تزويد الجهات التابعة لوزارة الصحة بها (أجهزة تنفس ايكو مونيتورات أجهزة صدمة تخطيط قلب توليد الأوكسجين تعقيم دعم تنفس أجهزة غسيل كلية)

٩. إحداث غرفة إدارة الطوارئ وتهدف إلى تنظيم حركة سيارات الإسعاف التي تنقل مرضى كورونا إلى المشفى المناسب حسب إشغال الأسرة وتوفرها من خلال الربط مع محطات نداء الإسعاف، إضافةً إلى تتبع غرف العناية المشددة.

١٠. إطلاق حملة تعزيز إجراءات حماية العاملين الصحيين استعداداً لازدياد محتمل بعدد إصابات كورونا وتتضمن الحملة توزيع ألبسة وقائية ومعدات حماية شخصية للعاملين الصحيين ومنح لقاح الانفلونزا الموسمية لهم.

١١. إحداث مشفى ميداني (الفيحاء) عدد/١٢٠/سرير والتجهيز لمشفى ميداني في حلب.

١٢. توحيد رؤية واستراتيجية عمل جميع مؤسسات القطاع الصحي العام في الجمهورية العربية السورية وتكثيف الجهود لضمان تكامل تقديم الخدمة الصحية.

١٣. تنفيذ عدد من مشاريع الوقاية والاستجابة والتوعية مع منظمات الأمم المتّحدة ومنظمة الصحة العالمية المتواجدين في الجمهورية العربية السورية.

٣-٢-٤- أثر جائحة كورونا على الخدمات المقدمة لقطاع الصحة

تم دراسة أثر جائحة كورونا على الخدمات المقدمة لقطاع الصحة للمواطنين من خلال دراسة مقارنة بين الخدمات الطبية في القطاع الصحي في عام ٢٠١٩ الخدمات الطبية في القطاع الصحي في عام ٢٠٢٠، ويوضح الجدول (٣-٤) الخدمات المقدمة في القطاع الصحي خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

الجدول (٣-٤) الخدمات المقدمة في القطاع الصحي خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠

الخدمات المقدمة	2019	2020
الإسعاف	3021842	2299141
المشافي	22067065	17408808
المراكز الصحية	27864393	25129868
مرضى العناية المشددة	57412	48057
التنظير	23669	15661
جلسات المعالجة الكيماوية للأورام	38204	35905
جلسات التفتيت	20299	16150
المعالجة الفيزيائية	204514	140465
الكلية الصناعية	277544	284479
قسم الأشعة	2998133	2408509
خدمات مخبرية	14280973	11434167
العمليات الجراحية	265564	208261
العيادات الخارجية	2596992	1778067
مراجعو الإسعاف	3021842	2299141
أخرى	1303761	1039087

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠١٩ والخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا.

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠١٩ والخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا.

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٣-٥) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الخدمات الصحية المقدمة

الجدول (٣-٥) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على الخدمات الصحية المقدمة

Sig. (2-tailed)	df	t	Paired Differences					
			95% Confidence Interval of the Difference		Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	
			Upper	Lower				
0.026	14	-2.496	-126757.10	-1672768.37	360411.43	1395867.46	-899762.73	الخدمات الصحية المقدمة في ٢٠٢٠ - الخدمات الصحية المقدمة في ٢٠١٩

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠٢٦ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية الخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠١٩ والخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا، مما يدل على أثر جائحة كورونا على الخدمات الطبية بسبب إجراءات الحد من انتشار العدوى وانشغال القطاع الصحي في مواجهة جائحة كورونا على حساب الخدمات الصحية الأخرى.

٣-٣- المبحث الثالث: القطاع المال والتأمين:

اتبعت الدولة سياسة الحيطة والحذر بما يخص قطاع المال والتأمين نظراً لأهميته ودوره الكبير في تخفيف حدة العقوبات والضغوط السياسية والأزمات التي كانت ولا زالت تتعرض لها الدولة السورية، حيث اتبعت الدولة السورية نهج تعظيم الاحتياط النقدي داخل البلد، ومحاولة تخفيف ارتباط العملة السورية بسلة العملات الاجنبية من خلال تثبيت سعر الصرف، والابتعاد عن تعويم العملة، وأتت هذه السياسة ثمارها خلال فترة الحرب على السورية، حيث كان هذا القطاع أقل الخاسرين بالنسبة للقطاعات الصناعية والزراعية والبيناء، ولم تظهر أثار

الحرب السورية على هذا القطاع بشكل ملحوظ حتى عام ٢٠١٤، مما أدى إلى ارتفاع سعر الصرف تجاه العملات الاجنبية وانخفاض قيمة العملة السورية، وقد وصل إجمالي خسارة هذا القطاع في خلال سنوات الحرب على سورية إلى ١٧٥.٥ مليار ليرة سورية موزعة على سنوات الحرب على سورية، في حين حافظ القطاع على وزنه النسبي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول (٣-٦) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

الجدول (٣-٦) الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٠

العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)	العام	القيمة (ملايين. ل س)	معدل النمو (%)
2011	83997		2016	١٧٩٢٠	-25.73
2012	94164	12.10	2017	١٤١٢٤	-21.18
2013	82386	-12.51	2018	١٢٥٧٤	-10.97
2014	٤١٩٩٠	-49.03	2019	١٣٣٨٠	6.41
2015	٢٤١٢٧	-42.54	2020	10789	-19.36

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين بشكل كبير خلال السنوات الأولى من الحرب على سورية من (٨٢٣٨٦) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٣ إلى (٤١٩٩٠) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٤، وتابع تراجعه بشكل كبير خلال السنوات التالية للحرب ليصبح (١٢٥٧٤) مليون ليرة سورية في عام ٢٠١٨، إلا أنه أظهر تحسن طفيف في عام ٢٠١٩ حيث بلغ (١٣٣٨٠) مليون ليرة سورية الذي شهد نمواً بنحو ٦.٤١%، ليُعاود بعدها الانخفاض إلى (١٠٧٨٩) مليون ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ بسبب الانهيار الحاد للقدرة الشرائية وأزمة جائحة كورونا.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي والتأمين عانى من بعض الأثار السلبية إلا أنه استفاد أيضاً من جائحة كورونا وذلك من خلال الزيادة في حجم الاقراض من قبل المصارف وزيادة أرباح قطاع التأمين.

٣-٣-١- القطاع المصرفي:

من المؤكد أن القطاع المصرفي العالمي كان من القطاعات المتأثرة بجائحة كورنا نتيجة حالة عدم الاستقرار التي خلفها هذا الفيروس وتقلبات عالية في أسواق رأس المال العالمية. فقد انخفضت ربحية المصارف نتيجة زيادة مخاطر الائتمان لعملاء البنوك من شركات وأفراد.

بالتالي سنستعرض أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي وفق ثلاث مؤشرات وهي:

أولاً: مخصصات خسائر الائتمان:

قامت جميع البنوك في السوق السورية كما فعلت باقي البنوك في مختلف أنحاء العالم بزيادة مخصصاتها الائتمانية لتغطية الخسائر المحتملة نتيجة تأثر القطاع المصرفي بجائحة كورونا مما أدى بالضرورة إلى انخفاض صافي الربح- تجدر الاشارة أن بند مخصصات الخسائر الائتمانية هو بند من المصاريف يظهر في قائمة الدخل ويتم تخصيصه لتغطية خسائر القروض المرتبطة باحتمال تعثر عن السداد-.

اتخذت غالبية البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم العديد من السياسات النقدية والتدابير المالية لاحتواء ومواجهة التداعيات الناجمة عن توقف النشاطات الاقتصادية المختلفة والذي نتج عنه زيادة مخاطر عدم سداد القروض من قبل عملاء البنوك نتيجة الوضع السائد من انخفاض أرباح الشركات ومشاكل السيولة، بالإضافة إلى انخفاض متوسط دخل الفرد او انعدامه في حيث قامت العديد من الشركات بتخفيض العمالة لتفادي المزيد من الخسائر. أما في سوريا فقد قام مصرف سوريا المركزي بإصدار القرارات التالية لمواجهة أزمة فيروس كورونا:

١. تم توجيه تعميم بخصوص وضع خطة عمل طارئة في إطار الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والذي تضمن تعليق منح التسهيلات الائتمانية الجديدة بكافة أنواعها واقتصار عمليات تمويل المستوردات على المواد والسلع الأساسية.
٢. تم إصدار القرار رقم ٢٥ بخصوص إمكانية تأجيل كافة الأقساط المستحقة على العملاء لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ٢٠٢٠/٣/٣٠ ولمرة واحدة ودون فرض أي عمولات أو غرامات أو فوائد تأخير.

٣. اصدار تعميم يوضح طريقة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار رقم ١ وتماشياً مع الضغوط الشديدة على التدفقات النقدية لمختلف الأنشطة الاقتصادية الناتجة عن وباء كورونا المستجد

ثانياً: المصاريف التشغيلية:

أدت جائحة كورونا إلى تغيير كبير في طريقة التعاطي اليومية " اجتماعيا" وعمليا" ومن هذه التغييرات فرض الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي و زيادة عمليات التعقيم والتنظيف و اللجوء إلى الإنترنت والعمل عن بعد كل مما سبق أدى بالضرورة إلى زيادة المصاريف التشغيلية للمصارف فاضطرت إلى شراء الحواسب المحمولة ودفع مصاريف اضافية للعمل عن بعد بالإضافة للتعاقد مع شركات التعقيم وشراء مستلزمات الوقاية من كمامات ومعقمات..

وبسبب ارتفاع تكاليف التشغيلية انخفضت أسعار الفائدة السوقية الدائنة على ودائع التوفير في المصارف من ٧.٨١% في عام ٢٠١٩ إلى ٧.٣٨% في عام ٢٠٢٠ومن ٩.٦٥% في عام ٢٠١٩ إلى ٨.٥٢% في عام ٢٠٢٠ للودائع لأكثر من سنة، بالمقابل أرتفعت أسعار الفائدة السوقية المدينة على التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١١% عما كانت عليه في عام ٢٠١٩

ثالثاً: حجم القروض الممنوحة

ارتفع حجم القروض التي منحتها المصارف في سورية بنسبة تزيد من ٨٠٠% مقارنة مع عام ٢٠١٩ ويعزى ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة السورية وبسبب ازدياد أعداد القروض الشخصية والقصيرة الأجل من قبل العملاء لتلبية متطلباتهم الاساسية ومن جهة أخرى بسبب الضرر الذي لحق القطاع الصناعي والخسائر التي تكبدها أصحاب المعامل نتيجة جائحة كورونا والدعم التي قدمته الحكومة للقطاع الزراعي بسبب أهمية هذا القطاع والدور الذي لعبة لتلبية احتياجات السوق خلال جائحة كورونا، ويوضح الشكل (٣-٧) معدل نمو القروض في المصارف العاملة الحكومية في سورية في عام ٢٠٢٠.

الشكل (٣-٧) معدل نمو القروض في المصارف العاملة الحكومية في سورية في عام ٢٠٢٠

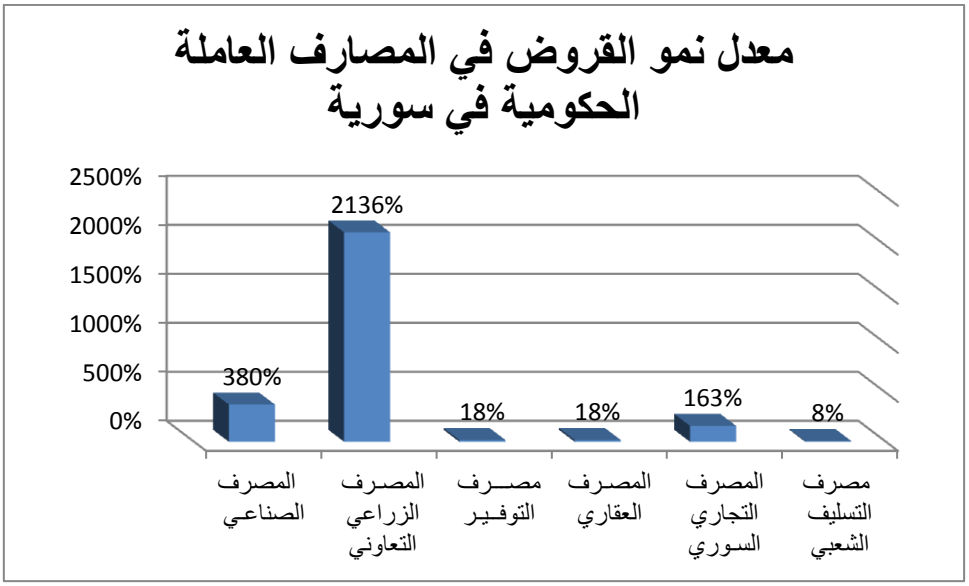

٣-٣-٢- سوق دمشق للأوراق المالية:

أثر انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات الدول بشكل خطير وأحدثت تغيرات واضحة في المعاملات المالية وغير المالية، ولا شك أن فيروس كورونا كان له العديد من الاثار السلبية على سوق الأوراق المالية في سورية، ومن أهم تلك الاثار التدهور الحاد للأسهم في سوق الأوراق المالية، وكذلك تأثر أرباح الشركات بشاكل سلبي بالإضافة إلى التأثير على الأرباح المحتجزة والاحتياطيات وانعكاس ذلك على انخفاض قيمة حقوق الملكية والزيادة الطلب على السيولة وانخفاض عدد أيام التداول حيث صدر تعميم رقم /١٧/ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٤ باقتصار أيام التداول في سوق دمشق للأوراق المالية إلى يوم واحد (يوم الاثنين) في الاسبوع، ويعرض الجدول (٣-٧) مؤشرات سوق الاوراق المالية في دمشق خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

الجدول (٣-٧) مؤشرات سوق الاوراق المالية في دمشق خلال العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

السنة	القيمة السوقية	قيمة التداول	حجم التداول	عدد الصفقات	عدد ايام التداول	معدل دوران السهم
	(ملايين ليرة سورية)	(ملايين ليرة سورية)	(سهم)			(%)
2019	1,061,055	32,763	84,764,935	17,865	236	7.84231
2020	1,446,982	21,939	28,831,243	22,009	211	2.20742

المصدر: سوق الاوراق المالية في دمشق

نلاحظ من الجدول السابق أن القيمة السوقية للاسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ارتفعت بنسبة ٣٦.٣٧% بسبب انخفاض القوة الشرائية والتضخم، في حين انخفضت قيمة التداول في عام ٢٠٢٠ بنسبة (-٣٣.٠٤%) عن عام ٢٠١٩، وترافق ذلك مع انخفاض حجم التداول بنسبة (-٦٥.٩٩%) إلا أن ازداد عدد الصفقات على الرغم من انخفاض حجم التداول خلال عام ٢٠٢٠ ويعزى ذلك إلى ارتفاع مستوى المخاطرة لدى المستثمرين مما دفعهم إلى تخفيض حجم الصفقات وأدت العوامل السابقة إلى انخفاض معدل دوران السهم من ٧.٨٤ في عام ٢٠١٩ إلى ٢.٢١ في عام ٢٠٢٠.

٣-٣-٣- مؤسسات التأمين:

تأثرت مؤسسات التأمين بانخفاض القوة الشرائية للمؤمنين نتيجة الأغلاق الذي أثر في النشاط الاقتصادي مما دفع كثيراً منهم للأحجام عن تأمين سياراتهم ومعاملهم كما ساهم التضخم الذي ترافق مع الأغلاق في ارتفاع المصاريف الإدارية والعمومية لكثير من الشركات التأمين ما جعلها عاجزة عن مقابلة تلك المصاريف من عمليتها التشغيلية حيث لجأت إلى إيراداتها غير التشغيلية لتغطيتها ومع انخفاض حجم الاشتراكات التأمينية ترافقت تلك الفترة مع انخفاض المطالبات بسبب الإغلاق وإجراءات المتبعة للحد من انتشار جائحة كورونا علماً أن شركات التأمين لم تتحمل تكاليف العلاج من فيروس كورونا وبالتالي لم يتأثر أداؤها المالي وانما زاد بسبب أطلاق بوليصات تأمين للسفر.

يبلغ عدد شركات التأمين في سورية ١٢ شركة تأمين خاصة بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ١٦.٥ مليار ليرة سورية إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، في حين تعمل ٨ شركات لإدارة النفقات الطبية مجموع أموالها ٨١٦ مليون ليرة سورية، بلغ معدل نمو قطاع التأمين ٣٣% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث نمت إجمالي الاقساط في شركات التأمين بنسبة ٣٧% وكان أكبر نمو في فرع نقل البضائع وذلك نتيجة زيادة أسعار الوثائق لدى أغلب شركات التأمين وذلك بسبب قيود وإجراءات التنقل بسبب جائحة كورونا وتلاها فرع تأمين السفر بنسبة ٧٧% وذلك لإصدار الشركات لوثائق تأمين السفر متضمنة تغطية فيروس كورونا بنسبة إعادة ١٠٠% وأقل الفروع نمواً هو إلزامي السيارات بنسبة ١٦%

بلغ اجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين /٣.٥/ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ بنمو عن العام السابق ٢١% حيث حقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من الربح التشغيلي حيث بلغ /١.٤/ مليار ليرة سورية بمعدل نمو ٦٠٩%

٣-٤- المبحث الرابع: أثر جائحة كورونا على قطاع السياحة:

منذ بداية الحرب على سورية في عام ٢٠١١، تراجعت السياحة بشكل حاد في الربع الأول من عام ٢٠١٢، بلغت عائدات السياحة حوالي ١٢.٨ مليار ليرة سورية (١٧٨ مليون دولار)، مقارنة بـ ٥٢ مليار ليرة سورية (١ مليار دولار) في الربع الأول من عام ٢٠١١، وانخفض عدد السياح الأجانب بأكثر من ٧٦ في المئة في الربع الأول من ٢٠١٢. انخفض عدد العاملين في مجال السياحة بنسبة «الثلثين تقريبًا» في تلك الفترة. وفقًا لليونسكو، تأثرت خمسة من مواقع التراث العالمي الستة في سوريا بالحرب الأهلية. ومع اشتداد الحرب كان لقطاع السياحة بسورية نصيباً كبيراً من الخراب والتهديم من قبل الجماعات المسلحة، لتتراجع مساهمة القطاع بالناتج المحلي الإجمالي، من أكثر من ١٣% إلى أقل من ١% خلال السنوات السابقة وفق بيانات وزارة السياحة، فقد زادت خسائر القطاع على ٣٣٠ مليار ليرة سورية، وخرجت نحو ٦٠٠ منشأة عن الخدمة حتى عام ٢٠١٧، وتراجع السياح بنسبة ٩٨%، لكن الكثير من المنشآت رُمِّم وعاد مرة أخرى بمناطق سيطرة الحكومة، إلا أن قطاع السياحة تراجع بشكل كبير بسبب جائحة كورونا من خلال إجراءات الإغلاق، فقد علّقت أكثر من ٧٠٠ مؤسسة سياحية أنشطتها جزئياً أو كلياً منذ آذار ٢٠٢٠ ، وذلك بعد أن توافد عام ٢٠١٩ نحو ٢٣٥ ألف سائحاً دينيّاً ونحو ٢ مليون سائح آخر. وبناء على ذلك، تشير التقديرات أن قطاع السياحة خسر ٨ ملايين دولار أمريكي شهرياً من عائدات السياحة أثناء فترة الإغلاق (وزارة السياحة السورية، ٢٠٢٠)

بالتالي سنعرض في هذا القسم أثر جائحة كورونا على أهم ثلاث مؤشرات في القطاع السياحي

٣-٤-١- القادمون إلى سورية

ارتفع عدد القادمون الاجانب بشكل تدريجي من ١١١٩٤٥ سائح في عام ٢٠١٦ إلى ٢٠٤٦٥٩ في عام ٢٠١٩ بمعدل نمو وسطي بلغ 16.28% إلا انخفض بشكل كبير إلى ٧٤١٢٢ سائح في عام ٢٠٢٠ بمعدل

نمو -٦٣.٧٨% بسبب جائحة كورونا، إلا أن الأثر الأكبر لجائحة كورونا على السائحين العرب حيث بعد أن ارتفع عدد القادمين العرب من ٩٣١٣٨٧ سائح في عام ٢٠١٦ إلى ٢٢١٩٦٢٦ سائح في عام ٢٠١٩ فأنه انخفض بشكل كبير إلى ٤٠٥٢٤٢ سائح في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ -٨١.٧٤%

٣-٤-٢- النزلاء في الفنادق

بعد أن عادت الحياة إلى الفنادق خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ تسببت جائحة كورونا إلى إغلاق الكثير من الفنادق من جهة وإلى تخفيض نسبة التشغيل في بعض الفنادق من جهة أخرى بسبب إجراءات جائحة كورونا وانخفاض أعداد النزلاء.

فقد ارتفع عدد النزلاء الأجانب من ٢٧٣٣٢ نزيل في عام ٢٠١٦ إلى ٩٤٨٠٦ نزيل في عام ٢٠١٩، انخفضت الأعداد بشكل كبير إلى ٢٤٠٥٥ نزيل في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ -٧٤.٦٣% وكان الأثر نفسه على النزلاء العرب حيث ارتفعت أعداد النزلاء من ١٢١٨٦٢ نزيل في عام ٢٠١٦ إلى ٢٧٢١٥٤ نزيل في عام ٢٠١٩ إلا أنه انخفض بشكل كبير إلى ٥١٩٦٣ نزيل في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو -٨٠.٩١%

٣-٤-٣- زوار المواقع الاثرية والمتاحف:

ألحقت جائحة كورونا الضرر على عائدات المواقع الاثرية والمتاحف من خلال انخفاض أعداد الزائرين بسبب اجراءات الاغلاق بالنسبة للسائحين من خارج البلد وانخفاض قيمة العملة وتردي الاوضاع الاقتصادية واجراءات الحد من اشار جائحة كورونا بالنسبة للسائحين المقيمين في سورية، حيث تظهر البيانات ارتفاع عدد زوار المتاحف من ٩٤٢٠٥ زائر في عام ٢٠١٦ إلى ٢٣٩٢١٧ زائر في عام ٢٠١٩، إلا أنه انخفض عدد الزوار بشكل ملحوظ إلى ١٨٧٦٥٩ زائر في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو بلغ -٢١.٥٥% في حين كان لأثر الأكبر على زوار المواقع الأثرية، حيث بعد أن ارتفع عدد الزوار من ٢٠١٨٣ زائر في عام ٢٠١٦ إلى ١٥٩٧٤٠ زائر في عام ٢٠١٩ ، انخفض عدد الزوار بشكل كبير إلى ٢٤١٨٩ زائر في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو -٨٤.٨٦%

أثر جائحة كورونا على أعداد السياح

تم دراسة أثر جائحة كورونا على عدد السائحين من خلال دراسة مقارنة بين أعداد السياح عام ٢٠١٩ وأعداد السياح في عام ٢٠٢٠.

حيث افترض الباحث ما يلي:

فرضية العدم: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد السائحين في عام ٢٠١٩ وأعداد السائحين في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا.

فرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد السائحين في عام ٢٠١٩ وأعداد السائحين في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا.

وتم اختبار الفرضيتين السابقتين من خلال استخدام اختبار Paired Samples Test عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ وبالاستعانة ببرنامج SPSS V24، ويوضح الجدول (٣-٨) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على أعداد السائحين

الجدول (٣-٨) نتائج اختبار أثر جائحة كورونا على أعداد السائحين

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-taile)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
أعداد السائحين في ٢٠٢٠ – أعداد السائحين في ٢٠١٩	-3347.10	4775.21	764.64	-4895.05	-1799.16	-4.377	38	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج spss v24

نلاحظ من الجدول السابق أن مستوى الدلالة المحسوبة بلغ ٠.٠٠٠ وهو أقل من مستوى الدلالة النظرية ٠.٠٥، بالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد السائحين في عام ٢٠١٩ وأعداد السائحين في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا، مما يدل على أثر جائحة كورونا على أعداد السائحين في سورية.

ملخص الفصل: أثرت جائحة كورونا على القطاعات الخدمية وكان الأثر البارز على جودة الخدمات المقدمة، ففي قطاع التعليم ازداد أعداد الطلاب خلال المراحل الدراسية إلا أن أنخفض مستواهم العلمي بالمقابل لم يحقق التعليم عن البعد الغاية المرجوة منه في تعويض الفاقد التعليمي لضعف الجاهزية والمقومات والأدوات لتحقيق ذلك، أما قطاع الصحي انخفضت الخدمات الصحية المقدمة للمراجعين بسبب توجيه كل الامكانيات الصحية لمواجهة جائحة كورونا، وكان الأكثر تضرراً قطاع السياحة ففي أثناء تعافيه من الحرب تعرض إلى انتكاسة بسبب جائحة كورونا، في حين كانت لجائحة كورونا أثر سلبي وايجابي على القطاع المالي والتأمين وخاصة المصارف وقطاع التأمين.

النتائج والتوصيات

- **النتائج**

١- أثر انتشار فيروس كورونا بشكل سلبي على جانبي العرض والطلب العالميين، خصوصاً بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي المتمثلة في الاستهلاك والاستثمار العالميين، بالإضافة إلى حركة التجارة الدولية التي أصيبت بحالة من الشلل بعد إغلاق الدول حدودها، وتقييد انتقالات السلع والأفراد.

٢- تأثرت السلع والخدمات بسبب الفيروس وكان الأكثر تأثراً الصناعات الاستخراجية مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي، وتقييد حركة السلع والمسافرين عبر الحدود. كما تأثرت واردات وصادرات الدول الكبرى ومدخلات التصنيع.

٣- ألحقت جائحة كورونا خلال عام ٢٠٢٠ خسائر كبيرة بالناتج المحلي الإجمالي في سورية بعد أن عادت عجلة الانتاج في القطاعات الاقتصادية في سورية وبعد أن ظهر تحسناً في الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب على سورية، حيث كان لجائحة كورونا تداعيات بمختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب الأغلاق الجزئي أو الكلي وقيود الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى احتكار المواد الذي أصاب السوق المحلية والسوق الخارجية.

٤- القطاع الزراعي: لا يوجد أثر واضح لجائحة كورونا على القطاع الزراعي في سورية، حيث تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي للإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٢٠ و أقتصر الأثر السلبي وبشكل خفيف للجائحة على أنتاج بعض المحاصيل الرئيسية مثل القمح، والقطن بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج .

٥- القطاع الصناعي: أثرت جائحة كورونا على القطاع الصناعي في سورية بشكل مباشر حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة بشكل كبير، فقد بلغ معدل نمو (-١٧.٠١%) في عام ٢٠٢٠ مقارنة عن عام ٢٠١٩، كما عانى القطاع الصناعي من صعوبات تتعلق بالحصول على المواد الأولية من خلال الحد من قدرة الصناعيين على استيراد المواد الخام والآلات، والمعدات اللازمة للصناعة، وضعف الأسواق، وصعوبة تأمين الكهرباء والوقود للآلات، بالإضافة إلى خروج أغلب الأسواق عن التصريف وضعف القدرة على شراء المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية كون معظم المنشآت الصناعية تعتمد بشكل كبير على السوق المحلي لتصريف منتجاتها، وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين بين الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠١٩ والناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعي بتكلفة عوامل الإنتاج لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

٦- قطاع التجارة الداخلية: انخفض الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة الداخلية بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو (-٨.٠٢%) حيث بلغ (١٠٥٧٧٢) مليون ليرة سورية متأثراً بآثار جائحة كورونا

الناجم مثل قيود النقل والتنقل والأغلاق الجزئي وصعوبة الحصول على السلع من الخارج والاحتكار في الداخل، و ارتفع معدل التضخم بشكل كبير خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ٥٣.٦%، وأرتفع الرقم القياسي لسعر المستهلك بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ ١٩١٩.٦٧% بمعدل نمو ١١٤.٢١%، وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠١٩ والرقم القياسي للسلع والخدمات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا

٧- قطاع التجارة الخارجية: أثرت جائحة كورونا على الميزان التجاري حيث انخفضت الواردات بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو (-٢٩.٥٢%) بسبب إجراءات الحجر وصعوبة الحصول على السلع من الدول الصديقة، وانخفضت الصادرات بنسبة (-٩.١%) في عام ٢٠٢٠، وتبين وجود فروق ذات دلالة بين الواردات لعام ٢٠١٩ والواردات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا، في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الصادرات لعام ٢٠١٩ والصادرات لعام ٢٠٢٠ تعزى إلى جائحة كورونا.

٨- القطاعات الخدمية: أثّرت جائحة كورونا على جودة التعليم بشكل مباشر، بسبب أغلاق المدارس والجامعات خوفًا من إصابة الطلاب وانتشار عدوى المرض بينهم، وصعوبات التعليم عن بُعد ممّا أثّر سلبي بشكل كبير على نوعية التعليم وجودته وعلى اكتساب الطلاب للمعارف والمعلومات، في حين تبين أثر إيجابي على أعداد الطلاب الملتحقين في التعليم. من جهة أخرى تأثر القطاع الصحي بجائحة كورونا بسبب ارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية وانخفضت جودة الخدمات الطبية بسبب الضغط على القطاع الصحي أثناء جائحة كورونا وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية الخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠١٩ والخدمات الصحية المقدمة في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا، مما يدل على أثر السلبي لجائحة كورونا على الخدمات الطبية بسبب إجراءات الحد من انتشار العدوى وانشغال القطاع الصحي في مواجهة جائحة كورونا على حساب الخدمات الصحية الأخرى.

٩- قطاع المال والتأمين: تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المال والتأمين بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ حيث بلغ معدل النمو -١٩.٣٦% بسبب جائحة كورونا، وتأثر القطاع المصرفي من خلال انخفاض الربحية و تعليق منح التسهيلات الائتمانية و زيادة المصاريف التشغيلية للمصارف، أما بما يخص سوق الأوراق المالية فقد انخفضت قيمة التداول في عام ٢٠٢٠ بنسبة (-٣٣.٠٤%) عن عام ٢٠١٩، وترافق ذلك مع انخفاض حجم التداول بنسبة (-٦٥.٩٩%)، في حين كان لجائحة كورونا أثر إيجابي على قطاع التأمين حيث بلغ معدل نمو قطاع التأمين ٣٣% في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ حيث نمت إجمالي الاقساط في شركات التأمين بنسبة ٣٧% وكان أكبر نمو في فرع نقل البضائع وذلك نتيجة زيادة أسعار الوثائق لدى أغلب شركات التأمين وذلك بسبب قيود وإجراءات التنقل بسبب جائحة كورونا وتلاها فرع تأمين السفر بنسبة ٧٧% وذلك لإصدار الشركات لوثائق تأمين السفر متضمنة تغطية

فيروس كورونا بنسبة إعادة ١٠٠%، وبلغ اجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين /٣.٥/ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٢٠ بنمو عن العام السابق ٢١% و حقق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من الربح التشغيلي حيث بلغ /١.٤/ مليار ليرة سورية بمعدل نمو ٦٠٩%.

١٠- قطاع السياحة: تراجع قطاع السياحة بشكل كبير بسبب جائحة كورونا من خلال إجراءات الإغلاق، فقد علّقت أكثر من ٧٠٠ مؤسسة سياحية أنشطتها جزئياً أو كلياً منذ آذار ٢٠٢٠، وتبين وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد السائحين في عام ٢٠١٩ وأعداد السائحين في عام ٢٠٢٠، تعزى لجائحة كورونا.

- **التوصيات:**

١- تنمية القطاع الزراعي وإعادته تأهيله والاستفادة من المقومات التي تمتلكها الجمهورية العربية السورية في القطاع الزراعي مثل الأراضي والمياه والبيئة، والتركيز على السلع الاستراتيجية الرئيسية مثل القمح، والتقديم الدعم المالي والتقني للقطاع لتخفيف تقلبات تكاليف الإنتاج.

٢- تقديم الدعم للصناعات التحويلية مثل تأمين مستلزمات الإنتاج مثل الآلات والطاقة والمواد الأولية للإنتاج وتوجيه القطاع الصناعي من الاستفادة من المواد الأولية المتواجدة في السوق المحلية في الصناعات التحويلية.

٣- تفعيل الأدوات النقدية والمالية والرقابية على السوق المحلية بهدف ضبط التقلبات والسيطرة على معدل التضخم والرقم القياسي لسعر المستهلك، بالإضافة إلى زيادة الانتاج المحلي وتقديم المساعدة للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة التي تسهم في تأمين متطلبات السوق المحلية من المنتجات والتي تسهم في تخفيف الأثار السلبية للأزمات.

٤- العمل على تحسين نوعية وجودة التعليم في سورية وتطوير التعليم الإلكتروني من خلال الاستفادة من التقدم التكنولوجي و المعلوماتي وترميم الفجوة العلمية التي سببتها جائحة كورونا على المتعلمين وعلى حصولهم على المعلومات، بالإضافة إلى توجيه العناية للقطاع الصحي وتقديم الدعم المالي وتوفير المستلزمات والأدوات الطبية للقيام بعملة حيث أثرت عليه الجائحة بشكل كبير من خلال خسارة كوادر طبية وعدم القدرة على تأمين المستلزمات الطبية وانخفاض جودة الخدمات المقدمة بسبب الإرهاق وانخفاض الطاقة الاستيعابية الذي عاناه القطاع خلال فترة الجائحة .

٥- العمل على وضع الاستراتيجيات والتوجيه الاهتمام للمصارف في إدارة المخاطر وزيادة المحفظة والاحتياطات النقدية وتطوير آلية منح التسهيلات الائتمانية ونشر الوعي والتسهيلات للمستثمرين وتطوير السياسية المالية والنقدية

٦- إعادة ترميم وتأهيل القطاع السياحي وتقديم الدعم المالي لتخفيف الخسائر التي تكبدها القطاع بسبب الحرب على سورية أولاً وبسبب جائحة كورونا ثانياً.

المراجع

المراجع العربية

أ- ابن اسحاق، خليل. (١٩٩٥). مختصر خليل في فقه امام أهل الهجرة (المجلد ١) (أحمد علي حركات، المحرر) بيروت : دار الفكر.

ب- الأونكتاد (٢٠٢٠)، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ت- الامارات العربية المتحدة (٢٠٢٠)، " مرسوم القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2018 في شأن الدين العام"، وزارة المالية

ث- بتال، أحمد & فهد، أيسر (٢٠٢٠). تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع اشارة خاصة للعراق. جامعة الأنبار: جامعة العراق.

ج- البنك المركزي العراقي(٢٠٢٠) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر علىhttps://cbi.iq :

ح- البنك المركزي الاردني (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر علىhttp://www.cbj.gov.jo :

خ- جمال الدين، ابن منظور. (١٩٩٣) لسان العرب (الاصدار ٣، المجلد ٢). بيروت: دار احياء التراث العربي.

د- جهاد. أ (٢٠٢٠/٤/١٥). مواجهة جائحة كوفيد ١٩ في الشرق الاوسط واسيا الوسطى،

ذ- حمدون، أحمد (٢٠١٨). الأمن البيولوجي، مجلة اتجاهات الاحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٨، ٢٠١٨، ص٦٢

ر- ديفيد بلوم ودانيال كاداريت (٢٠١٨). الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، حزيران ٢٠١٨، ص٤٧.

ز- رباح.أ. ، ها نغوين (٢٠٢٠/٤/١٤). التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط، من الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices

س- سلطة النقد الفلسطينية (2020) ، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد ."متوفر على :http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

ش- السيد، إمامة & الرشيد، طارق (٢٠١٥). العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة العلوم الاقتصادية عدد ١٦، المجلد ٢.

ص- شنبيش، محمد (٢٠١٣). العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة الزاويا- ليبيا، العدد الخامس عشر، المجلد الأول.

ض- صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، ص:١٣. الرابط:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/

ط- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد الاقليمي الشرق الاوسط واسيا الوسطى، ابريل ٢٠٢٠، ص: ٠٥ من الرابط:

https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/REO/MCD-:CCA/2020/April/Arabic/mreo0420-full-report-arabic.ashx?la=ar

ظ- صندوق النقد العربي (ابريل ٢٠٢٠)، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار الحادي عشر، ص:٠٥-٠٦ من الرابط:https://www.amf.org.ae/sites/default/files/AEO_Apr_2020.pdf

ع- صندوق النقد العربي (٢٠١٩)،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد."

غ- صندوق النقد العربي(2020) ، تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، ابريل2020

ف- صندوق النقد العربي. (٢٠٢٠). دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح. أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة. د. عبد الكريم أحمد قندوز.

ق- صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠ آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان ٢٠٢٠ الاغلاق الكبير، صندوق النقد الدولي، https://bit.ly/37Qm6gV.

ك- صندوق النقد العربي. (٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة. د. الوليد أحمد طلحة. ص: عدد صفحات الكتاب ٤٧.

ل- عزوز، عبد القادر (٢٠٢٢). (الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين)، ص٢٦٤.

م- قندوز، عبد الكريم. (٢٠٢٠). **دور التمويل الاسلامي في حالات الجوائح.** أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة. صندوق النقد العربي.

ن- كياس أسامة & بيبي يوسف (٢٠٢١) العلاقة التشابكية بين سعر الصرف وتقلبات الميزان التجاري "حالة اقتصادات الدول الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: ٥٢ ، العدد: ١ ، الصفحات٤٣٥-٤٤٨

هـ- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) (ابريل ٢٠٢٠)، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية، ص :٠٢. من الرابط:

و- معجم مصطلحات العلوم الشرعية. (٢٠١٧). معجم مصطلحات العلوم الشرعية (المجلد ٢). الرياض: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

ي- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (٢٠٢٠). التطورات البترولية في الاسواق العالمية، مجلة اوبك،٤٦(٠١). ص: ١٧-٢٠.

أأ- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ماي٢٠٢٠"أ"). النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية ، ص:٠١.

بب- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ماي٢٠٢٠"ب"). تقرير حول التطورات في الاوضاع البترولية العالمية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ، ص:٠٦-٠٩.

تت- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (جانفي ٢٠٢٠) النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية ، ص:٠١.

ثث- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (فيفري ٢٠٢٠). النشرة الشهرية حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية ، ص:٠١.

جج- مؤسسة النقد العربي السعودي (2020)، " بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر على sa /News/Pages/allnews.aspx : . http://www.sama.gov.sa/a

حح- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد ."متوفر على: us- https://centralbank.ae/ar/about

خخ- مصرف عُمان المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر على: https://cbo.gov.om.

دد- مصرف الكويت المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد ."متوفر على: https://www.cbk.gov.kw/ar

ذذ- مصرف قطر المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر على: http://www.qcb.gov.qa

رر- مصرف البحرين المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر على : https://www.cbb.gov.bh

زز- مصرف المركزي الأردني (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر على: http://www.cbj.gov.jo

سس- مصرف المغرب (2020) ،" البيان الصحفي للبنك المركزي حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد"،29 مارس . 2020 متوفر على: http://www.bkam.ma/a

ش‌ش- مصرف المركزي المصري (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد." متوفر علىhttps://www.cbe.org.eg :

ص‌ص-مصرف لبنان المركزي (2020) ،" بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا، والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد."متوفر علىhttps://www.bdl.gov.lb :

ض‌ض-مصرف المركزي الموريتاني (2020) ، " بيان مجلس السياسة النقدية للبنك المركزي الموريتاني، عقب اجتماعه غير العادي المنعقد يوم 24مارس2020

طط- المركز الديمقراطي العربي. (٢٠٢٠). بعنوان تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها. الدار البيضاء: المغرب. د. جميلة السعيدي.

ظظ- مصرف المركزي العراقي. (٢٠٢٠). "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها هذا الصدد". متوفر على: http://cbi.iq

ع‌ع- مصرف المركزي الأردني. (٢٠٢٠). "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها هذا الصدد". متوفر على: http://www.cbi.gov.jo

غ‌غ- مصرف عمان المركزي. (٢٠٢٠). "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها هذا الصدد". متوفر على: http://.cbo.gov.om

ف‌ف- مصرف الإمارات المركزي. (٢٠٢٠). "بيان صحفي للمصرف حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها هذا الصدد". متوفر على http://central bankwww.ae/ar/about-us

ق‌ق- منظمة التعاون الإسلامي، (٢٠٢٠) الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد- ١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، انقرة، تركيا

ك‌ك- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – آثار العقوبات في الاقتصاد الكليّ السوريّ خلال عام ٢٠١٢، معهد الدوحة، ٢٠١٢

ل‌ل- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الإسكوا (٢٠٢٠) أثر جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة

م‌م- مهران، زكريا (٢٠١٢). التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي، ، متوفر على الموقع https://www.hindawi.org

ن‌ن- هيثم .ع. ف (أبريل ٢٠٢٠). فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة اقليمية؟، معهد الكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية في مدريد، ٣٩، النسخة العربية، ص ٠٣.

هـ‌هـ- الوليد،أ.ط (أبريل ٢٠٢٠). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية.

و‌و- https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ar-escwa covid-19-economic-cost-arab-region.pdf

يي- اليونيسف ،البنك الدولي.٢٠٢١. تقرير مشترك اليونيسكو، **ملخص وافٍ : حالة التعليم في العالم: من الأزمة إلى التعافي**.

المراجع الأجنبية

a) Bank of Canada (2020). Available at: https://www.canada.ca/en/public-health/services/diseases/2019-novel-coronavirus-infection/being-prepared.html.
b) British Petroleum (2020). Statistical Review of World Energy.
c) European Central Bank (2020), "Our response to the coronavirus emergency". Available at: https://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html.
d) Federal Reserve System (2020). Available at: https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases.htm. FEDRAL Reserve System (2020).
e) Government of the UK, Bank of England (2020). Available at: http://www.bankofengland.co.uk/news/march/the-covied-corporate-financing-facility .
f) https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20200323b.htm
g) ILO (2020), "How will COVID-19 affect the world of work", March
h) IMF, (2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?", Jan. Available at: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/01/20/weo-update-january2020
i) IMF, (2021). "World Economic Outlook, April 2021: Managing Divergent Recoveries", April
j) IMF-d (2020). Available at: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19
k) ISDB (2020), "IsDB Group's Statement on Coronavirus", March 2020. Available at: https://www.isdb.org/news/isdb-groups-statement-on-coronavirus
l) OAPEC (2020), "OAPEC Monthly Bulletin". Available at: http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin
m) OECD (2020), "OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The world economy at risk", March
n) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, OCHA (2021): Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic, Issued March 2021
o) release/2020/04/02/egypt-world-bank-provides-us79-million-in-support-of-coronavirus-covid-19-emergency-response
p) Sovereign Wealth Fund Institute (2020). Available at: https://www.swfinstitute.org/
q) UNWTO (2020), "UNWTO Statement on The Novel Coronavirus Outbreak", World Tourism Organization, Jan 2020

r) World Bank (2020), “World Bank Supports Mauritania’s COVID-19 Response", available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/02/world-bank-supports-mauritanias-covid-19-response
s) World Bank, (2021). “Global Economic Prospects”, June.
t) World Bank-c (2020), “Egypt: World Bank Provides US$7.9 Million in Support of Coronavirus Emergency Response”, April 2020. Available at: https://www.worldbank.org/en/news/press-
u) WTO (2020), “New WTO indicator finds services trade weakening into second half of 2019”, services Trade Barometer, Dec 2019.

Abstract

The study aimed to identify the most important global and Arab economic impacts of the major lockdown crisis due to the Corona virus, and to identify the most important negative and positive economic impacts of the Corona pandemic on the Syrian economy, and to monitor the economic policies adopted by Syria to deal with the economic crisis. The inductive approach was relied upon in studying this topic in terms of reviewing the largest possible amount of international reports, statistics and data on a number of economic indicators after the start of the impact of this pandemic on the economy, and on the deductive and analytical approach to identify the economic impact left by the Corona crisis, and the following most important results were reached: The spread of the Corona virus had a negative impact on the global economy, and the Corona pandemic inflicted significant losses on the gross domestic product in Syria. There is no clear impact of the Corona pandemic on the agricultural sector in Syria, while the Corona pandemic has directly affected the industrial sector in Syria, in addition to the fact that the GDP of the domestic trade sector has decreased significantly, and the inflation rate and the consumer price index have increased significantly, and the Corona pandemic has affected Syrian exports, and the education and health sectors have been negatively affected, and the GDP of the finance and insurance sectors has declined, and the tourism sector has declined significantly due to the Corona pandemic through closure procedures.

Keywords: Corona pandemic (Covid 19) - global economy - Syrian economy - economic sectors

Syrian Arab Republic

University of Damascus

Faculty of Economics

Department of Economics and Development

The economic repercussions of the Corona pandemic on the Syrian economy

A thesis prepared to obtain a master's degree in financial and monetary economics

Preparation

Student: Mohammad Asaad

Supervisor

Doctor: Abdelkader Azzouz

2024